
KÖPRÜLÜ
571
M. ASIM



الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها اطفالها

دارهم ما دمت في دارهم وارضهم ما دمت في ارضهم
هذا قول كبار العلماء سمع من شيخ محمد افندي المنسوب
الى صونجوى



كلمتان خفيفتان في اللسان ثقيلتان في الميزان
وهما سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

هذا كتاب عصام الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هاديا السالك على حامدك ويا سامعا الجامع مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم
هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا وصل
علي افضلهم صلوة وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلي آله المفضلين
علينا بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا ومن صحبه المجلين الينا بمفصل آثار النبوة
ليحفظونا عن الخطا في مقالاتنا فيقول العبد المفتقر الي الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد ابن عربشاه
الاسفرايني عصام الدين هذه حواش كالشمس لنجوم درر الزبر غواش ما فيه للفوائد
الضيائية واش لا يوجد عن مدح متحاش ولا يتوهم في حقه ذام او واش لا يرده نظار
كابر عن كابر لكثرة ما فيه الابتداع ولا يؤذه شاعر فاخر بالاطلاع علي حواشيه
الا بمجاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد فليتفوه بما شاء فليس معه النزاع
ومن يسر له غاية التجديد لنظره السديد فليتنزه عنه فلا مزيد منه لا الوداع انفع بها
انفع بها اهل السعادة بانتفاع واردع اهل الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا
في الترقي الي انتفاع العلم الذي هو في غاية الانتفاع وتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل
علي الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع علي غير الاختياري كحمد الله تعالى
علي صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها
مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجازا ولان المحمود عليه

عليه ليس بمحمود عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا او المحمود عليه حقيقة امر آخر لولية
في الصحاح قوله لولية في الصحاح ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا
وكلا المعنيين ههنا يحتمل اما علي الاول فالمعنى ان كل احد يحب كل حمد وهو الله تعالى
لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما علي الثاني
فالمعنى ان كل حمد لمن خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد
وجزا الحمد بما يليق به والحمد له يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامدية متعلق به وان يكون
مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما
هو الاصلح نظرا الي المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما
يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيرتقي الحمد
درجة الكمال ولكنه ان تجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى دون غيره ومعنى انه قائم
به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحمدية له تعالى
مختصة به لا يتاتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه حكى
قال لا احصي ثناء عليك كما اثنيت علي نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل ولهذا اختار
اختاره نبينا صلي الله تعالى عليه وسلم ليلة المعراج حين لا قي ربه ولا يخفى في جمع الولي والنبي
ثم في تقديم الولي علي النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الي الماثور المشهور من ان الولاية
افضل من النبوة قوله الصلوة علي نبيه النبي انسان بعثه الله تعالي الي الخلق لتبليغ الاحكام
والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة
العهد فبهذا الاصل ينصرف الي نبينا صلي الله تعالي عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة علي كل نبي له تعالى فوجه اختياره علي الرسول اما بحسب اللفظ
فرعاية للسجع واما بحسب المعنى فعلي الثاني ظاهر لانه اشمل وعلي الاول فللدلالة علي انه
صلي الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة الرسالة بطريق الاولي

قوله الحمد مصدر المعلوم وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت الله حمدا للدلالة علي الدوام والثبات ولكثرة استعماله سلمكوت

قوله كل حمد آه تفسير علي كلا الوجهين واشارة الي انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في اختصاص جميع المحامد به تعالى الفرق بان الجنس لا يحتاج الي معونة المقام الخطابي بخلاف الاستغراق وعموم كل حمد اي قول يشعر او فعل بالتعظيم او فعل كذلك استفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا لكان هذا العموم ما خلا في عموم كل حمد لكمه فى

قوله او العهد المشترك في الرضي ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار نسبة الى الفاعل والى المتعلق اخذوا الفعل ماخوذ في مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبني للفاعل وان اعتبر نسبة الى المتعلق اخص فهو مبني للمفعول واذا لم يعتبر شيء منها فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه الحمد سلمكوت

قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بآداب التزم اهل السنة اداء خال على على الآل لردا
على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وآله وينقلون في ذلك حديثا
في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب
تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء اقوال في تعيين آل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمقام
لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون
بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الاحكام وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان
النحو قسم الادب قوله وبعد فهذه اي هذه الالفاظ الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي
سيذكرها في كتابه على نهج الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما
تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرأى المخاطب
لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها
كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب
الى ان يبلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق الى ان يشار له الى المعقول
بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني قوله فوائد جمع فائدة
وهو ما استفيدت من علم او مال لعجا فائدة المال المفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوائد
يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية اي كثيرة تامة يقال وفي الشي
على فعول اي كثر وتم فقوله بكل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفي
اي لم يجاوز فقوله بكل متعلق بوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم للكتاب
من المعاني والوافية اسم للمتوسط والمشارق في الحديث الشريف وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف
وفي درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ قوله بكل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي
بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون

قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة والمشار اليه به الى لفظ مفرد
او مركب من هذا القبيل لان وضع اسماء الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة
او مركب لا يتحقق مادة النقض عاما قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وان كان
اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب
فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص
ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في
بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع
فيجعلون ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم
قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر
قوله ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول
بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذا لم يؤنس بل يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها
بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوص بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال
بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاهمال المبني على الاختلال لان التعريف
الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد الى آخره بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب
يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة
قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمى الافادة الحقيقة
ايهاما لضعف الدلالة لا لضعف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول
وقيل كني به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام
من تعليق المعنى الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف المقصودية بشيء مع ان المقصودية
بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه فكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل الغرض صفة للمعنى

بوجه ما ينبغي له ان يقطع عن المعنى ويجعل صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما
اذا ثبت ما قال الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين
ولا مدخل للتوجيه ما يتوجه على ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض كما يرتكب
كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه [illegible]
قوله ولا بتحينئذ بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا
لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة قوله والآخر مفرد لا يخفى لطف هذا البيان
قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيتجوز باستعمال الماضي في تقدم الوضع
على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة الاولى ان يقال النكتة
ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه
لو قدم الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهم جعله صفة للمعنى ولانه اراد
ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر
في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع
من غير عكس ومن قال لتقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد صنع قنع في مقام الشرح
بما لا يقتنع به الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال
على ذي الحال المجرور قوله وهذا القيد كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا معه
ولا يتفاوت بها الحال كما يوهم قوله وهذا القيد كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل قوله
قيل وكذا رجل لان التنوين كالهاء كلمة فرجل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج
وهذه فرية بلا مرية لان الاعراب يجري على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة
قوله واعرب باعراب واحد لا نسب ان يجعل واحد صفة التنوين اليه لا عراب لا صفة وان
وان يدعو اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع اللفظين

اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا
اندفع ما يقال ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك
لان التأنيث مبني الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما
كلمتين يستدعي كونهما كيفيتين بكيفيتين قيل ان ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى
وحمراء دون الرجل والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني
وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامتي التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة وفيه نظر
لان المثنى والمجموع جمع اعربا بالحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا فصح ان المجموع اعرب
واحد فصح ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل المعرب فيه الحرف
دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراكه لشدة الامتزاج فلم يرضها بجزم قاعدة
فلم يرضها بجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا الاول لكسر وقع في الزجاج حتى يكون عن انه
حتى يكون ذائقة الناظر في الزجاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرف
علم وعرف بذنبه اقر به قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال لفظة واحدة وجه ذا
بان اللفظ لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه
الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة التاني المحقق التفتازاني في شرحه لشرح مختصر الاصول
للمصنف رحمه الله تعالى ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة وعبد الله كلمة ونحن نظن
ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا وهي
وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل
والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة
اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس
والكنى ثم انه يخرج عن تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه بناسبه يدخل في تعريف الكلمة

لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان آخر الكلمة مطلقا بل على وجه
يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب آخرها ليس هو
بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة وتحكما
واجرائه مجرى الكلمة قوله هو ولو لم يخرجه بذلك لكان انسب وكذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة
قوله كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشيء الاول
مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني له فطبعية والا فعقلية .. وبعد ذكر الوضع لا حاجة
قوله وبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع
في التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة
الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا
للتمثيل وقيده باعتبار السماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ الذي هو
المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما كان للفظ معنى فيكون حينئذ
فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد من التمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا
لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة الى آخره فيه نظر
لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المختصر
فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرع فلا حاجة الى ذكر الوضع كما في المفصل
فيه لطافة لان المفصل مفصل لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشارة الى ان هذا الجزم
لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بنظم قيود اليها
يحصل اقساما لها كما حقق ان الحكم ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر ذلك من قيود
بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن

ولم تقترن باحد الازمنة الثلاثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك
وليس الشيء الذي قد لاحظ قيود اليه ويحصل بعدد القيود اليه مفهوم ما هي بالنسبة الى هذا الشيء
تسمى اقساما ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم
قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا
قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم به بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات
الى الحصر بما هو خارج عنه فهو عقلي والا فهو استقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يو
يوجد حصر لم يكف فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستفاد فيه تنبيه او برهان
فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد هنا قيل عقلي ونحن
على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف رحمه الله تعالى لاقترانها متعلق
بما يفهم من الجملة من معنى الاختصاص ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة
الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون
عامل الظرف هكذا انحصرت لاقترانها الى آخره قوله اي الكلمة لما كانت الى آخره لما ظرف بمعنى اذ
ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة
قال الله تعالى فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ القتال اذا فريق مِنْهُمْ قوله او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضي فقوله فهي الى آخره جملة اسمية مع الفاء جواب لما
بلا اشكال لانه يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف
اي عرفت الدلالة فقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما من صنفها عدل عن التقدير
المشهور من حذف المضاف من اسم ان اي لان حالها بسبب ان فيه تقليل حذف ولعل الحسن
لانه يحوج الى صرف قوله الثاني الحرف وانحو به عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر قوله
اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع انه في تقدير بجرد صنفها على ان يكون مبتدأ
خبره ان تدل غنى عنه ومنهم من قال الدليل كلمة من لان حصر الصنف في الدلالة وعدمها باطل

لوجود صفات لا تحصى للكلمة سيما لان بعض الصفة حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل
لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم
ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر
في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو
عنهما لا انه لا يكون غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخف اعني
اي ذات ان تدل ثم تأويل اخف وهو جعل ان تدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين
مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك
تحقيق سيد المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر
والفعل المؤول به بدخول كلمة ان وان لانه من يرجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات
من غير حاجة تقديرا وتأويل الثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما حيث يقعان
قوله حيث يقعا عمدة في الكلام الاولى حيث لا تدل على معنى في نفسه بخلافهما قوله في الفهم عنهما
قوله في الفهم عنها الا في التحقق حتى يكون المصادر افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت
فيه في زمان التكلم بالدلالة على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه
قوله مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم محكي سمة الكوفيين
وشواهد كل من الفريقين بعين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم بهذا ان
ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم بهذا ان النحويين اخذوا الاسم لهذا القسم من سمو او الوسم
والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ بمعنى اللفظ
الدال على الشيء كما في قوله تعالى وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا في القاموس اسم الشيء بالضم قوله
والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم
لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا تأمل قوله لتضمنه الفعل بكله او الحقيقة
ولك ان تقول لمشابهته في ان له مصدرا كالفعل قوله وذلك لانه قد علم به وجه الحصر الى ان قد علم

بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها كذا الاولى تركه لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له
فيما هو بصدده من انه قد علم لكل واحدة حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون
لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يحصل بمجرد التمييز الا انه اراد تحقيق المعرف
لكل وتوضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني عند الادباء
معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف رحمه الله تعالى في مختصر الاصول فلا يرد ان منع ما علم حد
فلا يرد ان منع ما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
ولا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات
حدودا لها قوله ولله تعالى در المصنف رحمه الله تعالى جملة تمدح بها بكثرة الخير وتحقيقه
سيجيء في بحث التمييز والمراد ههنا ولله تعالى در المصنف رحمه الله تعالى شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل
في التعليم جانب الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان بيان فائدة قوله وعلم
الى آخره قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى
اللغوي للكلمة وهو اللفظة ويختص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها
الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي
للكلام فتخصيص كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم
ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد
مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يحمل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل الفا عقب
المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص صورة الخطية
باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان يرى ولا يقرأ فاحفظ ولا تغفل عنه في نظائره
وعده من هدايانا واجمع مع عشائره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن
في تضمن كل منهما لكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثنائي فقد ضيق على

نعم ضيق على نفس المرتب ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى
واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي
ليست بلفظ جزء الكلام بل مدلوله او صفة لاجزائه تأمل قوله اي تضمنا حاصلا باسناده
الى آخره سببية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمين اللفظ
لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الصرفة
لكنه بقي زيد قائم قوله فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو
وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ
الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب الى آخره الاولى نسبة من نسبة تفيد الى آخره
قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله فان الاخبار فيها مع انها مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظر
لان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما
قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله
وصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين الى آخره فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي
والحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي او الحكمي
ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى تعميم الكلمتين
بحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه
تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق
قوله اعلم ان كلام المصنف رحمه الله تعالى ظاهر في ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام ولا
انما قال الظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان لا يكاد يتحقق فرد
من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب لتحقق افراد منه في ضربت اقوم

في ضربت اقوم رجلا ضرب فهو قائم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ
ولا يذهب عليك ان تعريف الخبر في قولنا ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمروا في داره مجموع ما
ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمروا في داره مجموع ما ذكر لا نحو ضربت
وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل
يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين بجملتين
فينبغي ان يحمل عدول المصنف رحمه الله تعالى عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه
قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة الواقعة اخبارا من غير قيد الخبرية وكانه قيدها
بها لان الانشائية عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا في زيدا اضربه في تأويل زيد مقول في حقه اضربه
وبعد تبيان ثمارة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان
بل ثمارة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر اخبارا او اوصافا
يزاد عليها او احوالا او جملا قسمية او شرطا فان الحكم في الخبر عند المصنف رحمه الله تعالى
والا لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وبعض الحواشي
قوله وبعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب
من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف رحمه الله تعالى ما يدل على ان المذهب عنده هذا
ونحن نقول مما يدل على ان المذهب الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه + انه
قال المصنف رحمه الله تعالى في بحث حرف الاستفهام والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي
كون قام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله
قوله ولا يتأتى ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد
تبعيد عن المرام الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا المقام الا في ضمن هذين الخاصين طه
فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب ليفهم المتعلم ان يحمل في بمعنى من
لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل ولا من فعل واسم

اي اسم كان لانه لا يتأتى من فعل واسم نعم يتأتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى
من جعل اسماء الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل واسم اي فعل كان
قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا
اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعي حصر مطلق الكلام فالاولى
ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما او فعلا ونحو يا زيد
قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا
صرح المصنف رحمه الله تعالى بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد
وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي الراي بخلاف تعريف الكلمة على معنى
كائن في نفسه جعل في نفسه صفة لمعنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حالا عن ضمير دل
اي دلالة كائنة في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترن
بما ليس صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب وفي الفهم اقرب قوله اي نفس ما دل
لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بنا على الصور
لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة
ليس لذاته كتانيث معنى هند بل لان الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة
فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد داعي اللفظ بل بداع اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل الحرف
اي يجعل اداة الظرف بمعنى مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعنى
الى الشي يقال لهذا المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه
فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى ثابتا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى في الشي الا كونه
مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما يقابل الحرف لغو لعموم التركيب العربي ما دل
على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار لا في غيرها كذا الا ان النحاة
اجمعوا على ما وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في معناه

في معناه ولا وصمة في التعريف به قوله ومحصول ما ذكره بعض المحققين يعني سيد الشريف
قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد الشريف كما هو
المشهور بل اخذه من كلام المصنف رحمه الله تعالى وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح
يعرف ان المصنف رحمه الله تعالى بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة
وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر في الايضاح ان الاسماء
وقد ذكر ان الاسماء اللازمة الاضافة والحروف لان الواضع شرط في دلالة الحروف
على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع ولا دخل
للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا
التحقيق لم يصدر منه هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قال السيد
المحقق في حق نجم الائمة رحمه الله تعالى حيث قال في نحو حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق
يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قلنا انه كما ان الخارج موجود بذاته
وموجود قائما بغيره ولو قيل كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره وهو موجود في غيره لكان غاية في اتضاح معنى الحرف وما يقابله
وتنويره قوله لا نستعمل في الحروف الثلاثة فان في قولهم الماء في الكوز بمعنى الاعتبار
والدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان في المعنى الموجود في نفسه انه
موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها
من واد واحد فمن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال اللفظ في وهو انه لما شابه المعنى
الحرفي التابع لامر الغرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذكر التعبير بفي كما ينسب العرض
الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر كذلك في الذهن معقول

الاولى معلوم ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير
قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا او المدرك تبعا
فربما يتصدى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله ويصح ان يكون محكوما عليه وبه
الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا لانه يكون ليكون وجها لتخصيص الاسناد
بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للنسبة العامة التامة
بل لا يصلح ان يكون طرف النسبة اضافية كانت او تقليدية فالاولى ان يوسع الدائرة الى
بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا او مضافا اليه
وكون الشيء مفعولا وملحقا به مما سوى الحرف ثم نقول المستفاد من كلام المحققين اهل التحقيق
المشهورين ثم نقول المستفاد من كلام اهل التحقيق المشهورين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف
محكوما عليه ومحكوما به معنا غير معقول الا تبعا دالة بملاحظة غيره فان الملحوظ تبعا
لا يصلح شيء منهما وان الغير الذي تذكر الملحوظ بتبعيته وتجعل آلة الملاحظة غيره لا بد
ان يذكر معه ليتم معه حتى يفهم الملحوظ افراد الملحوظ تبعا بلفظ وكلا الامرين باطلان فان رجل
مفهومه ملحوظ ابدا تبعا الملاحظة الرجل دالة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير
محكوما عليه فلا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة الملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ
تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة الملاحظة ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وانما يتوقف فهمه من لفظ على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد ذكره فافتت اذا كان كل موضوع لمعنى هو
فان قلت اذا كان كل موضوع لمعنى هو آلة الملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات
قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما
اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة الملاحظة الغير
فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرف النسبة قلت لا يصح ان يكون طرفا
مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح ان يجعل المجموع ملحوظا بالتبع فلا يصح انه

محكوما عليه ومحكوما به

فما لا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما وانما اجملنا
الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول
قصدا والثاني تبعا وكيف وقد يقال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة لآخره
فجعل الضمير راجعا الى ما جعل مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس
وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس افرادا حقيقية قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعقل تعلق متعلق اجمالا وتبعا غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول من
لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقول لاجل الابتداء
وقول لا حاجة الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله محلي نفي الحاجة عن المتكلم احتاج الى ان يفسر
قوله في الدلالة عليه بقوله من دل الى على كذا قوله ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها الى آخره اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى
الاخير والا ايصال الضمير الى المعنى الاول الداعي وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى
الاخير قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على المعنى
لانه وضع له مطابقة لانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني
هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لانه هناك
صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان
في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء
فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي لما احتاج الى التعريف
الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي

بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدوث والزمان والنسبة الى فاعل معين
فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر
الفاعل لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليست الا على الحدث الحدث
على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر وانه يرد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية
على الضميمة لا معنى الدلالة التضمنية في نفس اللفظ كيف وقد تحقق ان التضمن لا يوجد
بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة
المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال الدال بالمفهومية والحدث معنى مستقل
بالمفهومية وانما توقف فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي يعني انه لا شك في انه يفهم عنه
عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه
ان التضمين لا يوجد بدون المطابقة وهما مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا فيه
جهدا بلطف من الله تعالى وعونه في شرح الرسالة العضدية الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام
فيه مرتبة كمال الظهور لان الامور باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام
صرفنا الها الذي الا كبار العطشى وان كنا من طعن الحاسد لعدم سعة ساحة هذا الكتاب له
نخشى فنقول وبالله تعالى التوفيق لا خفاء في ان اللفظ الدال لا تدل على المعنى الا لتذكر الوضع
وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخرة عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد
مثلا تذكر وضعه لمعناه فتحصل معناه في ضمن تذكر الوضع انه لا يمكن استحضار الوضع
بدون خصوص طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ
لان المفروض ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من اللفظ
وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به التلفظ به
فنقول لما سمع العالم بالوضع ضرب على الوجه العام لفظا مذكرا وضعه بهذا الوجه وبه
وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ

اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو المعنى مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له
بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث والزمان
في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة على التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب
بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي ابن سينا
ان الارادة شرط الدلالة وعلم ان كلامه بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه منه
كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة التي هي التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا
فلولا العلم بالارادة للمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد
ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس تحقيقا
من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح بانه ويظن ان فكره عميقا
فيما ان ينبهك على ان القرينة ليس بشرط دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج
الى القرينة احتياج المشترك اذا صار لفظا جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد ولفظ الله تعالى
في عبد الله تعالى يحتاج في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله تعالى على ارادة معناه
العلمي واسئلك ان لا تسأم من اضافة بردة التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقبول
من غير توفيق وتصغي لاتسمه ما اداني اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع
للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل
فالجاهم تصحيح سر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون لا بد من الفاعل
ولا اضطرار من شرح الله تعالى صدره ونور قلبه ونصره فنقول لك مما الهمني ربي ان الفعل موضوع لحدث
مقيد بالزمان والنسبة انما جاءته من الهيئة التركيبية كما في الجمل الاسمية انه لا يخفى على المصنف
انه لا يخفى على المصنف رحمه الله تعالى انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل ضرب
لغوا ومن اماراته ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اصر
وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من دين

وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا
لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا
قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول ولم يكتف بقوله بحسب الوضع
لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان
الا ان يذكر الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة
عن الزماني والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة والتنها
صريح تعريف المصنف رحمه الله تعالى لهما بالوضع واما نفع التقييد بالوضع الاول فلا عتبار
فباعتبار ان مثل بزيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول
وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال الدالة
على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث
فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دالة على معان
مستقلة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث
والزمان هذا ولا يخفى ان اسمية اسماء المنقولة الافعال اعتبرت باعتبار وضعها الحالي
للمعنى وعدم اقترانه بالوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية
على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا لا عتبار شيء وفي اسماء الاسم افعال
مثل دونك وضعها الاول وهو الوضع الظرفي لغو لغو باعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة
ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعها الثاني معتبر لانه باعتباره يكون
كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقان كتب في الحاشية تفوقي
اي تصيح فوقا وفيقا على وزن فعل وفعلة وفعلان قوله او عن الفاظ المصادر التي الى آخره
يعني او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه

معانيه الى معنى آخر لا عن لفظ آخر لكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة
عن كون تلك الاسماء اصواتا فتأمل قوله او عن الظرف يعني او عن معنى الظرف والجار
والمجرور فانه على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلاثة اولها مشترك
بين الحال والاستقبال وثانيها كونه مجازا في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال فانه يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت
ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد ~ لما فرغ من بيان حد الاسم
قوله لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد
او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه
لغاية غموضه وتوقفه معرفة على معرفة تعقل استقلال المعنى مع انه كان ان لا يستقل به فهم كثير
من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم قدمه
على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاختصاص فقال ومن خواصه
اي من اول الامر ولهذا قدمه على المبتدأ وليس التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يتجه ان اللام
ان لم يتجه ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من لحصوله من مشاهدة ما ذكر ثم بلا
من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع ان الدال على الكسرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز
واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ملاحظة الربط متأخرة عن ملاحظة العطف والا
لم تفد كلمة من الا كل واحدة من الامور المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه نفعا كثيرا
وان كان تقدم ملاحظة الربط اشبع لانه فادة ان كل واحدة من الخمسة بعض من الخواص
من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما
يفيده العبارة لا يرضى قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص
بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب
واغرق في استعمال بلغاء العرب فيكون ما انه يوجد فيه ولا يوجد في غيره

فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر
والمراد بالخاصة هيهنا الامر المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عما عن الخارج المحمول
اوجب في كلام المصنف رحمه الله تعالى تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى قوله دخول اللام اي لام التعريف
شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث يتصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها
عوض عن المضاف اليه يخرج بخروجها عن عداد قرائنها ولو لم يأب عن ادنى تكلف لا دلالة
بلام التعريف ما على صورته فيشمل اللام الموصول ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل
الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما تعرف في بحث اسم الموصول والالف واللام الزائدة
والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات بعد
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله في لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر
في جواب سائل من حمير حيث قال حين قال امن امبر امصيام عليه الصلوة والسلام في امسفر
قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها
بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل
وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل
وانما تعرض بعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لا للخواص
لان في تخصيص التعرض باللام ايهام اختصاص عدم الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص باقي اقسام
قوله وفي اختياره اللام على الالف او على الالف واللام يستفاد منه اختياره على حرف التعريف
ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن اختياره اللام لانه ثابت مع الاسم درجا وابتداء
بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة تعرف بها الاسم فهذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف قدس سره
اقدس سره العزيز في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله

مثله من علماء النحو ولم يخلف احدا مثله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا
او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب
قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ونصر مذهب سيبويه بان
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا ساكنا
قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال
وهمزته في الاصل للقطع قطعت جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال الكثرة استعمالها
قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها
تذكرها قوله لا لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة في ذلك الشيخ
الرضي وهو ضعيف جدا لانه ينتقض بمثل عندي الاسد الرابض لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ
التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن
ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف
ان يقال التعريف والتنكير قوله على اللفظ وكذلك على معناهما فلما لم يكن في الفعل علامة تنكير
لم يوجد لم يدخل عليه اللام كالموصولات قد حقق في موضعه الذي في الوصل الذي زيد عليه اداة التعريف
قوله ومنها دخول الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى اي الدخول كاللام الا انه ... الحركة
والنون الساكنة منهما لسبق في اختيار الشارح اليه قوله او في المجرور تقديرا الاولى او تقديره
قوله واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون
يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف
لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم
قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضميره الى ما
كمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما اولا فانه لو اريد ذلك للغى الحكم بالاختصاص
واما ثانيا فنقول انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم

قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص به في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل
وكذا التخصيص نظر نعم لحاق التخفيف في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بلا خفاء لانه بحذف التنوين
او نون التثنية والجمع وشيء منهما لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان امكن في الفعل
لكنه لم يعتبر باعتباره طردا للباب ولك ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن
نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة
على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا
مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه ~
ويخرج الى اعتبار قيد بتقييد حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه
اختلف في ان المضاف اليه في المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية
بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال لهذا اي لاحد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرضيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المصنف رحمه الله تعالى للمضاف اليه فيما قلت كان الشارح رحمه الله ايضا لا يتنازع
قلت كان الشارح ايضا لا يتنازع في ترجيح التأويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بني عليه من
الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا
ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم رحمه الله تعالى استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر اختصاصا فيريد بقوله الا الفعل
فيريد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لكنه
يكفي في ترجيح ما اختاره في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم
المراد بالاضافة ههنا ليس كون الشيء مضافا او كون الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما
ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب في
قال المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد فهو محل اظهار المعاني
وازالة الفساد والالتباس لانه اذا اعربت الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه ظاهر لان الاعراب
العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكأنه يريد ~

وكأنه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهب وهو
ما اختلف المعرب به لانه يصلح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز تخصيصه
لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب يختلف
يختلف آخره لا محل الاختلاف فاذا لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم الحدث كما لا يخفى
قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدا من القسم لا نفس القسم لانهما
يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب
والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معنى
مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم
قوله اي الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه ~
مبني الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا
القيد ايضا يخرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم
والام لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد في غاية البعد ولا يهدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير
يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فما قيل حمل المركب على هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل
المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي
هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ تفارق المشابهة في الاضافة الى المبني المسمى
لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب لغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب
ضبطها صاحب المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات
ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كنجار وفساق وحضار ووقوعه ~
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة المؤثرة انما تتعين
بعد ضبط البناء فاستحق المبني بهذا الاعتبار التقديم على المعرب فلهذا قدمها صاحب اللباب
قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافته الاعم

الى الاختصاصية انما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى هذا
الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب
لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانية بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء والتركيب
لكلام الشارح مجال لمن له فهم في المعاني استقلال قوله وهو الماضي قال الشريف المحقق في حو
قال المحقق الشريف في المحقق في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا
وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا
مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية بـ
لاستحقاق الاعراب الى آخره لم يقل شارح اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لئلا
لانه لا يحصل الفرق بين اعتبار الفرق المصنف رحمه الله تعالى والعلامة لان المصنف رحمه الله تعالى
ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل
عند المصنف رحمه الله تعالى واعتبار صلاحية الاستحقاق بالقوة عند العلامة وبعبارة اوضح
او بعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف رحمه الله تعالى
وعند المصنف رحمه الله تعالى الاعراب بالقوة القريبة من الفعل ولذلك يقال له نوع الكلمة
وهي معربة لم يوجد في على طريقة المصنف رحمه الله تعالى معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو
عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسبب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب
متأخرة عن المعرب او اريد سبب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح
فيما هو بصدده والاول بدقيق فلسفي لا يناسب النحاة لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر عليه
كما يدل عليه الكلام بل من الغرض من علم النحو معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه التقديم
وتأخير ما حقه التأخير مثل وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام
مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو الى آخره   قوله فالمعا بحكم الاستقلال

قوله فان المعارف باحكامها مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب
بهذا التعريف لانه يكون بعضها عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن
وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته
وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا به
من اخس معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح المصنف رحمه الله تعالى بانه عدله المشهور
لاجله الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة الدور قبل اوانها
والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرب الى آخره الى ان ليس في نفس التعريف فساد
بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية يجعلها كبرى لصغرى سهلة الحصول
لاستنتاج نتيجة وحينئذ يكون الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما
اذا قيل هذا معرب فكل معرب مما يختلف آخره به ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف
وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى نحو لم يقصد به في المقام واخرجه
عن الوضوح والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال
والتفصيل واجاب بما لا يهتدي به الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح
الجليل لكونه من المترددين على ملازمة مجلسه الجليل الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم
مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها
فرب حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي من هو جدي اذ هو جدي واعتمادي
حسام الملة والدين داود النحوي في استاذي ائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله تعالى عليه
شآبيب غفرانه الوافي انه يمنع قول المصنف رحمه الله تعالى انه ليس الكلام مع المتتبع العارف لانه
يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف باختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون متميزا بين مرفوعها
ومنصوبها ومجرورها فتعلم المعرب في هذا الفن بهذا الوجه الا ليعرف من النحو هذا الحكم بل
بل ليعرف به معرفة هو المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للمعرب

في اخص التراكيب اسئل الله تعالى الحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود معرفة
قوله فالمقصود منه معرفة المعرب بمثل ان يعرف انه اختلف آخره انما قال مثل لان هذا الحكم
من جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي من جملة احكامه وآثاره اشارة الى ان المراد
بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق
فيؤول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب يركب مع عامله ابتداء الحكم بالاثر في هذا المقام مما اولع به اقوام
بعد اقوام وان لم اعثر على ما اخذه في افانين الكلام ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيشار
الى انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يعرف به قوله باختلاف العوامل
فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون
غير كلمة وقيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف آخره
به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم
بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد منا
اذا قيل جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدأ
والخبر لان الدخول انما اللحوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية كما مر
قوله وانما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض الى آخره ولا يكون اللفظ محمولا
على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا واياك ان تفرق
بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق حينئذ باختلاف العوامل لان تعلقه
باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما متساويان
قوله فان اصدقه وفيما وبغى ذكر الباء التي يسوي المبتدي بينه وبين فيما لا يخلو هما خطأ
قوله والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض

لئلا ينتقض الى آخره قلت لا انتقاض وان لا يجعل الاختلاف العوامل اعم فانا لا
نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يبطل كل منها اثر ما بينا الاثر الاخرى في الآخر
فقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف
قوله لئلا ينتقض بمثل رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين
مثنى كان او مجموعا وقولنا معطوف على قولنا وهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثال لا بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصح ان يكون مثنى
او مجموعا ومما يقضي منه العجب ما قيل المراد مدلولها الهاتين الصورتين فاذن ظهر شموله
للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب
ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا ركب كائنا مع عامله محققا معه فقوله مع ليس ظرفا
للتركيب ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان
لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل بسبق عاملين معنويين
فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين
لا يتحقق بعاملين مختلفين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل
بين عاملين معنويين وعامل لفظي باختلاف العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين
معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني
انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر
في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس بمعنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو بمعنى الفعل
متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه فصلناها في الزيد وشرحه والرابع انه لا اتجاه للسؤال
لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه شيء لا نقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان
معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل ابتداء لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء

بلا ثانيا ومع ذلك فتركيب الاسم المتعدد المعدد مع العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدد ولم يكن لتقييد التركيب بالابتداء معنى فاعرف **قوله** غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة فيه انه كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدي المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم اولا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون معربا لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ويتجه جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمتجه لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي ينتفع به المتعلم **قوله** حين يراد بها الموصولة **قوله** وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي فان قلت كلمة ما قد فسر كلمة ما فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول حين يراد بما حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا يحتمل الامرين فنبه على الاول اولا وعلى الثاني ثانيا تابعا حيث قال حين يراد بما الموصولة الحركة والحرف فمن في الحركة او الحرف على ما هو مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السلب الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال الاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة ولا يرتكب من يتكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت يدل على ان ترجيح تخصيص كلمة ما لا شعار كلمة او على امتناع البقاء فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت

فاذا ابقيت للدلالة اذا على التحقق فتأمل ولك ان تقول يمكن ان يراد بكلمة ما حرف آخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف المباني وهو المتبادر حين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكان لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف المعرب وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية بالقريب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يتخلل بينه وبين الاختلاف تقدم آخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي او المجموع ومن قال ليس مجموع المقتضي سببية الا سببية اجزائها المركبة من القريبة او البعيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اختص تخصيص كلمة ما بجزئية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الآخر فتحقق بل تعين بالاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار **قوله** نحو حركة نحو غلامي اذا نحو غلامي مالي **قوله** ونظائره ومن قال ان جر الجوار في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بجر ارجلكم فلم يمعن تدقيق نظره الا الى الاختلاف فما اجمع عليه من كون جر الجوار والجر الزائد من الاعراب هذا ولعل الشارح خرج ولو قال الشارح خرج حركة نحو غلامي لكان ابلغ في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمي في جاءني مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصنف رحمه الله تعالى اشارة الى الامام ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا لا يتجه عليه شيء فتأمل **قوله** اي ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه اواراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء القابل للمعنى بعيد عن الفهم ولا يقود اليه قائد وكذا ما في ما يأتي في تعريف العامل **قوله** حيث قال في شرح على هذا الكتاب والادوات المصنف ومن قال وعلة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل الا الاعرابي على تقدير تعلقه باختلاف فانه اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي

اختلاف فالاخر بل وضع الاعراب مطلقا ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد الدلالة
الي الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة الاختلاف علي ما ستعقد والا فالموضوع المعاني
عند المصنف رحمه الله تعالي ما به الاختلاف علي اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو اختلاف الاخر
وما التزم المصنف رحمه الله تعالي لان تعيين ما به الاختلاف للمعني اولي لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معنوي اعتباري ولانه لا يلزم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولي بالوضع للمعاني ما به الاختلاف
والاولي بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف
قوله علي صيغة اسم الفاعل فيكون المعني علي اختلاف المعاني المعرب واما المعتور علي صيغة اسم المفعول
فيه فيدل علي ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل منهما يدل علي تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها
فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعني القريب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه علي صيغة اسم المفعول
والشارح لما استهجن ترك ما هو المشهور الدائر علي السنة الكافة بمجرد اقربية هذا الاعتبار
حكم انه علي صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعاني المعرب المعاني لا يفيد تبدلها
في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف كما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب بالحركة
الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة
كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بادنى اشباع عرض
قوله لان نفس الاسم يدل علي المسمي والاعراب علي صفته فعلي هذا الفاعلية ونظائرها صفات
لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وذهب الشيخ الرضي الي انها صفات الالفاظ فلا يتأخر الاعراب عن الدال
فقال في تأخير الاعراب ان الدال علي الوصف بعد الموصوف ولا يخفي ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة
ولا يخفي ان الظاهر من قوله والصفة متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول والا وجه ان يؤخر الدال
علي الصفة لان تعقل الصفة يتوقف علي تعقل الموصوف والاقرب انه يقال جعل الاعراب في اخر الكلمة
لان كلا من حروف الكلمة مشغول ببنية الكلمة ولا يرضي بتغييرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة
علي معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له في البنية ولذا قيل تعلم علي صيغة الامر علي هيئة ماضيه

ماضية الاعراب اي انواع الاعراب ثلاثة نبه علي ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل
علي الانواع ووجه تقديم العطف علي الربط قوله ولا يطلق علي الحركات البنائية ولا غيرها
من حركات غير الاخر قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعراب
من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها به
كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما حذف
اعتمادا علي فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل
لما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء في
مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا ويحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف رحمه الله تعالي
تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل علي علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تمام النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل
فانه صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يحتج الي الحاق الياء المصدرية الاولي
لم يصح الياء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا لما هو اصل في العمل
قوله ~~وانما جعل الاعراب~~ في الاخر فاعطي الثقيل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول
ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معني التحويل
مع تضمين معني الجعل فصار مال المعني فاعطي الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفي ان حديث الجعل لا يفيد اعطي
فالحق تضمين معني الرفض لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمال فاعطي وعارضا للقليل
ولك ان تجعل القليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا اي اعطي الثقيل ما اعطي من المرفوعات
لا بجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتأمل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر الي اخره
جعل اعطاء الجر للمضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف ايضا كثير كثير وان
الا يري ان قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتأديبك كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط

في الكثرة المتوسط للتخفيف في الثقل قوله العامل احتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه
لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب
لان تعريفه يتوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن قال اخره عن الاعراب لكونه سببا
بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المبتغى من الفج العميق
قوله ما به يتقوم اي به يحصل دون غيره فنبه على ان سببية المتقوم ليس كسببية الاعراب
بالاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لا يقال هو منتقض بالاسناد وما
وما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا ينتقض في عرفنا فان قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار
دون نفس الماء ولا بمجاورة النار الماء تامل المعنى المقتضي اي معنى لا اخره يريد ان اللام
للعهد الذهني الذي في حكم النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين
فلذا قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما او صورة
فقد غلط من قال لم يبال بخروجه لقلته قوله ومررت بزيد الباء عامل لانا غلام زيد فالعامل
عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر فالمفرد لما فرغ
من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد ان يفصل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة
يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتح وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحروف
الثلثة وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة اقسام ستة
قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا وهذا معنى ثان وسمع له معنيين اخريين
كل منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف
لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين
ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع الانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف
اخرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة
غير المنصرف ولا بيان به مثله ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثنا والبيان بطريقة الاستثنا

الاستثنا من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه
على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيه الداع اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
نقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم في من دخولهما في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات
الثلث لخروجهما عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة
ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولا مزاحمة انها اخف الدوال وهذا امر
قال لانها ابعاض الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امرها بي ولو سلم فلا يقتضي
الا الاصالة بحسب الذات لا لا في الاعراب ليس بشيء قوله والفتح نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب
كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرور واجازه المصنف رحمه الله تعالى هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير برفع رفعا والجملة
حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر وهذا اوفق بالعبارة
مما كتب في الحاشية على معنى ان اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعرابا بالفتحة
اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن ان لطف اي كثر
بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله وجمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف
يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرنا نكات اخر تركناها له وينبغي ان يظم اليه الا تجمع نات
من غير لفظ كما ظم الولي جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع
هذا كلامه يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد يعني ان لا
يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السالم السلامة حال مفرده
قوله فهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده مذكر وخرج عنه بنون مع ان مفرده
مؤنث احترز به عن المذكر المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه فانه سيعلم
ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه قد علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم على انه

على انه لم يعلم المكبر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب اسماء هذه الاسماء الستة نبه على ان هذا الحكم
ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء
ولا يغلو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا وعلى ذلك ان اخوك
كما يحصر يحصر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن تلفظ خصوصية حصلت
له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة
بها هذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة فانه من تغلتين يمكن اللفظ
موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم
مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكرها غير مضاف لانه خلاف استعمال العرب
وثالثها هداية المتعلم لاعرابه فم بالواو والالف والياء لانه لا يرشد كلنفسه بوجه لكن لا مطلقا
بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه الاسماء بنفسه في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء
الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا
ونبه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظة في الحكم قوله مضافة نقل المتن المدرس
على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ في مقام الحكم اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال
بتحقيق القيود واما لان نسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد ومن
ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال
لا يتقدم على العامل المعنوي وغير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المصنف رحمه الله تعالى
ان يعتبر عبارة المتن الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر
بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب هذه الى آخره ان هذا الوجه
في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الرفع والنصب ستة المثنى وكلا واثنان
والجمع واولو وعشرون وجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء
قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد

عن تعدد الاولى في كونها عن تعدد وفي كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المبني هو اللفظ
دون المعنى هذا ثم ذلك في ما سوى الفم والهن واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى
والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه
والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب قوله
دون غير حال الاعراب فشابه الاعراب في الطرفان والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول
لام الكلمة وفي الاخيرين عينها يغنيها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدله
من العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلفا بل تعسفا
لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد ووجوب حرف صالح ذيها
بجعل الاعراب في هذه الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يستقيم
لان الابن والولد والوالد والام والاخ والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ان يجعل ه
بدون اعاده قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والا لفظ التانيث لان علامة التانيث لا يكون
متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يكون يجوز ان يكون متعددا
غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده
واختلف في الف كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى المظهر
يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الواحد مرة قوله
قوله وهو الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا سالما او مكسرا وفيه نظر
لان المصنف رحمه الله تعالى ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما فمذكر علم يعقل
مع انه يغني عن اشتراط التذكير لجمع المذكر العاقل عن التغير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب
الاضافي مرادا فالمصنف رحمه الله تعالى لم يجعل الاصطلاحي اعم من مفهوم المركب المركب
ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالهما في اخوات عشرين بالاربع بهما

على صورة الجمع الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف
من آخر حركة الكسرة التي اقتضت الياء لا حركة الاعراب حتى تكون تقديريا ولك ان تجعل قوله مطلقا
باعتبار كونه قيد الفعل يعني بهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا
قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا
كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل
والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية
لتحصيل احدهما على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين مناط تعميم فائدة تعميم مطلقا نحو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص للمخصوص بغلامي بل جعله
لداعي حسن المقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو
الى تعميم المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه محذوفا وما كان الفه
ملفوظا وبغلامي مطلقا ما كان ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه
مبدلا بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو يا غلامي انه لما اشتغل آخر الاسم
بالكسرة تعذر الاعراب نحو قاض والاولى انه لما اشتغل بالفتحة او الكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما
ويا ابت ويا ابتا ويا امتا قوله كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذي
قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا
وبعد النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك الانحصار الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض
قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المصنف رحمه الله تعالى
من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقي اقسام المستثقل لم يذكره وغفل عنه
ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة تركه المصنف

المصنف رحمه الله تعالى بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يطلب يوصل الى المطلوب فعليك
بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تتعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي
من يشاء الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية
والجمع واما الذي ادعى نحن تمرتان في جواب هل عندكم تمرتان فالقسم الاول ايضا يكون في الحركة
والحروف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين واحد بخلاف المتعذر فانه
لا يكون الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض
بعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما نحو
يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم
ومررت باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاء
واما جاءني مسلمي القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلث للاستثقال والضابط ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو المقيمي الصلوة بجر الصلوة
ونصبها فخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا
قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل يعني ضمير ما عدا راجع الى ما ذكر
من ذكري المتعذر والمستثقل لا ما عداه من الامثلة حتى يرد الامثلة الغير التقديرية الغير المذكورة
على بيان اللفظي فلما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه الله تعالى على بيان اللفظي من الامثلة
وتكلف في بعض دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة
لا محالة مما يقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر بانه يحتاج
في ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستثقل الى تأويل المتعدد بما ذكر
وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة هنا الى هذا التأويل لان المتعدد
انما ذكر بالعطف بكلمة او فيجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور
لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف يعني في تعريف غير المنصرف
قوله

لاحتياج تفصيل المعرب الذي سبق اليه قلت ولا احتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا
واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر
فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة ومما يحوج الى التفصيل السابق للمعرب بياء المؤنث
والمذكر وبياء المثنى والمجموع فينبغي ان يذكره المصنف رحمه الله تعالى متصلا بغير المنصرف قبل الشروع
في المرفوعات فلا وجه للفصل الكثير بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات
بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدأ والخبر
ومباحث الحال والنعت ففي تأخيرهما اخلال لبيان هذه المباحث قوله او كان غير المنصرف اقل
يرد عليه ان في المعرفة بالتعدد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر بالمقايسة لما سيما
لما يشمل عليه من تعليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت منه الاقل والاكثر
حتى يقال الكتفي بتعريف ما هو اقل الا ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر
اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والاوجه ~
ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي يعرف بالمقايسة الى الوجودي
قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي
لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم
ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات
الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل
فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فحينئذ لا يصح ان يكتفي بتعريف غير المنصرف
لانه لا يمكن معرفة المنصرف حينئذ بالقياس اليه واما عند المصنف رحمه الله تعالى فان كان المنصرف
وغير المنصرف عنده قسما بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه
فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا
عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف فانه ينبئ بالصرف عن حالة الاصلي

الاصلي بالتركيب اكثر من تأثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين
والكسر دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسر
والتنوين او زيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه
لانه اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره صدعه
وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام
واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو اداب الكرام قوله من علل تسع ود
ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفي
للمعارف فمن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان نكات ترجح تقدير الموصوف
ما لا يعنيه قوله والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير هذا التفصيل ~
عن شرح قول المصنف رحمه الله تعالى وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
كتب في حاشية هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها يستغني
عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف الذي يستغنى من البيت الاول على معايب الاول يفيد
ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني يدل على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هذا وثالثها انه يدل على انه
اذا اجتمع في كلمة الف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتأنيث
بالالف قوله وذلك الجموع عدل فقد بلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن
اذ السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علة للبناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف
الاصلي وهكذا حينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن
يقال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدولة في عطفها ثم لاخر ثم للتراخي
في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى

ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة
قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة الى آخره هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء
في عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا لتقدم في الذكر فزيادتهم في عبارته بعيد جدا
قوله وبهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو
الاعتذار من مسامحة وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم النظم بان المقصود تقريب
غير المنصرف والعلل المحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحة
في البيت الاولي مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة
مما ذكره الشارح ومما ذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه
خامس ذكرناه في شرح الفريد **قوله** او القول بان كل واحدة من الامور التسعة علة قول تقريب
قيل الاولى مانع اذ ليس في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتأنيث لازمها
تقدير علل موانع الصرف **قوله** وقال بعضهم انه اثنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا
لم يبينهما ونحن اقتفينا اثره **قوله** من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المصنف
لان لغير المصنف رحمه الله تعالى لا من هذه الحيثية احكاما اخر ومن حيث انه معرب بحكم ما مر
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب وانه دخل تحت الحكم
تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علم الكسر والتنوين لكن الاظهر الاخصر
ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلب
عن القائل بالحيثية **قوله** ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة
الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما
حكم غير المنصرف فيفيد الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين
لم يكن الاشارة الى قصر نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة
من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير

لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسرة منع بالتبعية
كما قال الكثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا **قوله** فيشبه الفعل مشابهة
مشابهة اسم الفعل ثلث مراتب اعلاها ما يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها
العمل ولا يسع المقام تفصيله **قوله** لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض للتاء القائم المطلق
لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض للام لفظ الرجل المطلق لا المجرد عن اللام
وهو النكرة فالفرعية في التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم
من الوهمية والحقيقية **قوله** اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف
على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل
حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف
على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف
وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية **قوله** لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص
بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص
فلا يتجه ان البيان قاصر **قوله** اي لا يمتنع الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب
وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف انكسار الوزن
فلذا فسره بقوله لا يمتنع **قوله** وادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيكون غير المنصرف
فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او تأثيران فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة
او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الكلام عن ظاهره **قوله** وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
الى آخره الظاهر ان الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة يندفع بترك اللفظ الى الاول فلا وجه لترك الوجه الثاني فافهم
قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم
لم يجز عدم غير المنصرف لها عند جمهور البصريين كما لا يجوز جعل الهمزة المقصورة ممدودة

لان اصل الممدودة المقصورة وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
قوله فكقوله صبّت علي مصائب الى آخره في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها
في مرثية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد قوله ان لا يشم مدى الزمان
غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف صلى الله تعالى عليه وسلم قوله
قوله والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم تربة احمد صلى الله تعالى عليه وسلم
في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لا يقع عليه شيء
لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ماذا اوجب على من شم تربة احمد صلى الله تعالى عليه وسلم
ان لا يشم الى آخره والاستفهام للتعجب من عظم الموجب هو كمال الاستغناء عن شم الغوالي
قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم
ولذا صار السجع اجل محسنات الكلام قوله مع ان اللغة امرني ومنه في التنزيل يبدئ الخلق ثم يعيده
واللغة المشهورة قوله روي ان بعض البلغاء قال للكاتب اكتب يا حا فان الركب قد حار واي يضم الراء
في يا حار فقال الكاتب لسيده يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب
وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة وعنده وجب صرف علم
ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال الوزن ضارب يضارب مضاربة
فيقال الوزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة
لتناسب مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة
اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف حينئذ للعلمية وسبب آخر فينون وصوب
فينون قول المصنف رحمه الله تعالى فيما بعد واما فرازنة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه
ومؤنثا ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذي
يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الذي فقوله يليه لم يقصد به تمام التعليل فقوله سلاسلا واغلالا
مثال المجموع الى آخره اراد ان يذكر قوله ليس زائدا لان المقصود تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير

ان التقدير قوله في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا من تتمة بيان التعريف
فينبغي ان يتقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف فهذه جملة معترضة
ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى ههنا
فانه قد تكرر في الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرار عند المصنف رحمه الله تعالى ولكونه
نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض وتمام الاخير يحتاج الى التطويل
الا يسعه المقام كتب في الحاشية فكالب جمع اكلب هي جمع كلب واساورة جمع اسورة وهي
جمع سوار واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق التاء باساور واكثر ما يقع النعم
على الابل وجمع الجمع لا يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الصراح قوله فالعدل مصدر
مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج
فاشار الشارح الى ما اجيب به عنه فهو المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء
ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كون الشيء مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم
ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق التاء
المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل
بالحاق تلك التاء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت
لمعنيين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف
في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا
على صيغة المجهول بناء المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء
بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد
على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله على طريقة قيامه به
فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه
على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول لما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما اعتباري

الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول
اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل
في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه
كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل الا اشتقاق المعدول
وتسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء
الى الشيء والعادل المادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فيسمى الاصل معدولا عنه
والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى الصيغة ولله در نظر ابن الحاجب صاحب
فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا قوله وهو خروج الاسم اي اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا
قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مادتها مع ما
يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها لانه
في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الاسمين لازم لافعل التفضيل فكان اللازم منه
بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر
بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة الى ان يقال آخر على تقدير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه
من الصيغة او استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة
في صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهي في خلوف تعريف المصنف
فانه لا مدخل لها في الصورة حكما كاللام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها
بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الا ما ليس حقه فان تقديره في
ايضا ما هو حقه قوله التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم
عن صيغته الاصلية قوله هذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هنا اصل وقاعدة تقتضي
ان يكون عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول
بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم فاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة

القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر الى آخره فيه ان صيغة الاسم اذا كان
بمعنى صورة تعرض بحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان ما يعرض للمادة في وصف
لمعنا فهيئة ثلث ثلث ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع له ثلث
الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات من المصادر السماعية بتقدير الصيغ بالاصلية
لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة واما المشتقات من المصادر
القياسية خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عده والمحذوفة الاواسط قوله في وجله
ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال الحرف الاصلي الى حرف آخر كالمقام والا يلزم ان المقام
ليست باقية فيها لم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمة وهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة
لا غير غير هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرجت عنه المغايرات
القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود هاهنا تمييز العدل عن سائر العلل
قد ارتضى بهذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتمل على المقصود من تفصيل العلل هنا تمييز
تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله
قوله اعلم انا نعلم قطعا الى آخره فيه كلام من على ان ما اشتهر في كتب النحو ان خروج ثلث بمحقق
مخالف للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لا لاضطرار اليه بمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل
له اما خروجه عنه فان قلت لم اذا كان ثبوت اصله محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الغير عنه
فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لكان ما عدل
عليه ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فحينئذ نقول لما اشتهر مبني
نقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج تحقق الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت
للمادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المغايرة الثابتة
على تعريف العدل ويتجه ما ذكره انه يخص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف

بالعدل لما لم يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لا لازم
في العدل التقديري لا محالة فيلزم مطلق العدل وبهذا يندفع الفساد بانه قليل يمكن تعداده
لمتعلم النحو قوله الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف
للعدل التنبه لذات السبب في سائر الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فان التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية
فلا يعرف في شيء منها الا العدل بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان هو الخروج
عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في سائر الاسباب وان كان
وان كان هو الخروج عما هو كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف فهذا تم قوله فجعلوه غير منصرف
الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة
بالعدل لغدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم لوجوده للضرورة دون الحكم
لوجود السائر قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة للخروج
مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا لان حمله
على الوصف باعتبار حال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه مبعد عن الفهم
جدا قوله جاءني القوم ثلث ثلث حالة القوم مأول بلفظ واحد اي مفصلين بهذا التفصيل قوله
فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجري اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد
وثناء ومثنى قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع
والظاهر رباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع قوله والصواب بمجيئها الصواب بمجيء عشار
ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي رحمه الله تعالى يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة
نحو الخماسي قوله والسبب في منع الصرف الى آخره قصد بهذا الكلام دفع اشكال يعرض في اشكال
في اعتبار الوصفية حملها في الاصل اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارت
الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها التكرار العدل حيث عدله عن الصيغة وعن التكرار ولا الاسمية

والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل ليس امرا اضطراريا فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة
قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلث ثلث وجه غرضية الاوصاف في الاعداد
انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا في مال الوحدات ومنع كون ثلث ثلث موضوعة للوحدات
في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوضعي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف اربعا
قوله لان معناه في الاصل اشد تاخرا قلت كلام يشير الى ان اصله اشد تاخرا واقل تاخرا بل بعيد الثاني
انه الا لا يستعمل الا في غيرها هو من جنس الاول فلا يقال جاءني زيد واخرى حمار اخر بل رجل اخر
قلت لم على ما قالوا يجيء الا الاستعمال في اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل وضعت للموصوف
بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل تاخرا ليس فيه تفضيل بل التاخر بل ينتقض فيه
على انه معدول من احديها هذا يكفي في ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام لا يتجاوز عنه
ولله تعالى در الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبوا اليه لاحتاجوا الى تغييرها والحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان العدل الوجه ضعيف
لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا في فرضها في اصل المعدول عنه وبينهما بون بعيد
والوجدان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه
الا ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الكل
والاصل فحكم انه معدول عنها عن احدى الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم
عليم فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين قوله اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف فيها تابعا
للمضاف للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد
وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان لكل منهما علما ولا يتوقف القصد
هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان القياس في جمع التكسير جمع
لا جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء

من المفردات القياسية وانما خص ذكرها الا انها مما اوردت على العدل وطلب بانه يفرق بينها
وبين المعدولات حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا يرد بجموع
الشاذة فنذكره هنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق
حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد بالجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يرد هي ما ذكره
ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المصنف رحمه الله تعالى
اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا شذوذ
في اقوس لا باعتبار جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس
لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كعمر فعل اسم جنس كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع واتباع
واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كيفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسق
واما فعل علما ولم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه الا على عمر فانه فيه جاء جمع
وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل من جوهره ولم يجد اسم جنس بل يوجد الا علما
فعدم العدل كقثم جمع قاسم ولم يوجد قسم من الاعلام الا وفاة مع اجتماع الشرطين فيه
ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم في القاموس قثم كزفر
ابن عباس ابن عبد المطلب الصحابي وكثير العطاء معدول عن قاثم والجمع للخير وللعيال
كالقثوم والمجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا ينافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح
من انه لا يدل دليل على ثبوت الاصل في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بمجرد ثبوته
بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عاس بالنسبة الى عمر بخلاف عمر ثلث ثلثة
بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمين لبني تميم وذلك ان يجعل اللحاق
فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراد البناء
بل المعتبر اصالته قوله نحو حضار في الحاشية الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة
والحجا الحجان او الحمرة من الابل وطمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ دبار في القاموس لا ارض

في القاموس ارض بين اليمن فانها مبنية وليس فيها الا سببا فيه انه لو اريد انه ليس فيه شيء
الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه موجب البناء الا السببان ففيه انهما ليسا
موجبي بناء فيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستعمل
في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله
قوله ولهذا يقال لذكر باب قطام ههنا ليس في محله هذا انما كان اذا فسر العدل التقديري
لما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره تفسيره به جريا على ما هو الغالب
فهو الانسب لئلا يكون بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام
اسم امرأة على ما في الصحاح قوله والوصف لم يعرف المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب الا العدل
لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين
او عرف العدل لعدله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها
والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المصنف رحمه الله تعالى في محله قوله وهو كون الشيء
قوله فهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها لم يعين بتقييده الابهام
بان يكون في الغاية كما اعتني به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والآلة عن التعريف
بخلاف تعريف فانها يخرج بقوله مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات
وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الزمان لكن لو قيده به لكان موضحا لكون اسود
للحية غير صفة حالا بقوله لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف
فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل الصغير والفياض فيه وصف ومعناه الماء
الكثير لان الفيض الذي اخذه منه معناه كثرة الماء لانا نقول رجيل معناه رجل صغير
لا رجل صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا وفي الفياض
شيء له كثرة الماء لان لا معنى المشتق شيء ما له المبدأ واما استعماله قال كون معنى الفياض شيئا له كثرة

بعيد

فليس بشيء فانه لو كان المأخوذ من مفهوم الفياض الماء لكان المعنى ماء ولد الفيض فيكون المعنى
ماء ولد كثرة الماء والاستيعاب بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف
فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل انه منع صرفه نحو طلحة للمساهلة
وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح فتدبر
قوله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها اعني الحمرة والذكورة ايضا من زينب ونسوة موصوفة بالرقة
الصواب متصفة قوله شرط اي شرط الوصف الى آخره ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم
عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل الذي هو الوضع كتب
كتب رحمه الله تعالى في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه
هذا اي لتفرع الدلالات الثلثة المعتبرة في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع
اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بتنزيل اشتمال الاصل على الفرع
منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا
بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت
بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من حيث انه فرد لا لذات الفرد
بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية
بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال لم يصرح به المصنف
رحمه الله تعالى في التعريف ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة
بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص
ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يفهم منه تخصيص بالغلبة الا
الا في المثال حيث قال كما ان اسود الى آخره قوله فلذلك الفاء للتفريع على اشتراط الوصف
بكونه في الاصل لا بسبب المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء يدل على ترتب العلم
واللام للتعليل فيفيد ترتب العلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجايب

بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتب النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام
ليس لترتب المعلوم لانه المعلوم العلية واللام لترتب الصرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية
قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة
الى متعدد وان افراده بتأويل المتعدد بالمذكور وانما جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد
ان صرف اربع الى اشتراط الاصالة وترك امتناع اسود الى عدم المضرة وقد تضمن منع اربع
الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة معللا بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب
ولقد اعجب من نقل هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة الجزء وغفل
عن انه جعل المنسوب على الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر
ان قوله فلا يضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات
وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط بمجرد الاصالة لكل واحد
من الثلثة قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما
اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الان حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع قاطع
على عدم اعتبار الوصفية العرضية والاستدلال بان الظرف اربع مدخول لجواز ان يكون انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد
بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عنه الاطالة الى الطول وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصف
العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره
في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله
ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود واسود
مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداء التاء بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع
العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشٍ قال وقوله اسود
اي صرف اسود وامتنع اسود من الصرف ولم يحضره ان الشارح اضاف التاء في قوله لا قد للحية

السوداء بين لحية العظيمة السوداء على ما في الصراح قوله وضعف منع فعيل الى آخره قوله
فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لا وجب تقدير العدل
ايضا من غير تحقق ضعف منع الصرف في عمر فلو لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب مع
قلت تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا الصرف في افعى كما في عمر قوله اشتقاقه من الخال
قوله اشتقاقه من الخال التخيل مصدره قوله نحو خيلان جمع خال وهو المعروف قوله التانيث اللفظي
قوله التانيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء لاشتراكهما
بينهما وانما اظن ان مراد المصنف رحمه الله تعالى التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف
بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرف فانه دقيق وبالاوقات حقيق
المراد تا ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث
فحاله كحال عرفات قال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا يجري عليها الكسر والتنوين لان هذه
التاء ليست للتانيث ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث
وقال غيره ممتنع من الصرف ولا المنع من غير المنصرف كثرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء فيه للتانيث واما التاء التي لا هي جزء الكلمة
كجارية اشترط فيها العلمية لان لها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت على وتيرتها قوله
قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم
قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية
في المعنى شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية
احد الامور الثلثة فعبارة المصنف رحمه الله تعالى قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي
وحذفه شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذكورة فعول زيادة على الثلثة وحينئذ لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب
في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب في ساكن الاوسط منه والاحسن

والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا قوله
فاذا سمي بابراهيم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع الشرائط الثلثة للوجوب قوله لتخرج الكلمة
قوله لتخرج الكلمة لثقل احد الامور الثلثة الى آخره لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب
اولا يعقل من ثقل الصفة والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل احد الامور
الثلثة شرط تحتم تاثير العلمية لا لان العلمية تجتمع مع اسباب كل منها شرط في التاثير
بخلاف الشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية
تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال بجعله شرط التاثير التانيث لان الكلام
فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في نحو زينب وقد يقال العلمية سبب قوي
لا يحتاج الى تقوية ولهذا المنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الوجه
ولا يخفى عليك ان الوجه ما قدمناه لك قوله وسقر علم الطبقة من طبقات النار في القاموس
في القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله وما وجد علمين لبلدة تين الى وجه تانيث العلمين
فان اسماء الاماكن قد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتاويل المكان
وقد يجيز فيها في اعتبار اي ما شاء المتكلم ومرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب
جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل في تاويلها بالقبيلة والحي اقول ما لم يسمع فيه شيء
ينبغي ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف
علم يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المصنف رحمه الله تعالى وامتنع اسود اي عن الصرف
كشفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه
واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التاويل ولم يشر
الى وجه التاويل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والاسم قوله فان سمي به مذكر
قوله فان سمي به مذكر فشرط في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة

ان لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف
تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكرا انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة ولهـ وان لا يكون
وان لا يكون تذكيره غالبا نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه استو
استوى الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه ترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب
قلت اولا المراد انه شرط من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الآخران
على انا نقول اذا كان المونث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي العرب المذكر ثانيا بل بالمذكر
الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المونث بالتاويل منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمي به
بالتاويل واما ما استوى فيه الطرفان فمن حيث انه سمي بالمونث غير المنصرف ومن حيث انه
ومن حيث انه سمي بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لان تسمية اللفظ
بالمونث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما اما
واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يحمل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمونث
فالمصنف رحمه الله تعالى لم نفيه باشتراط قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فيما هو
على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة ساد مسد التاء لان موضع التاء
في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء اعتبار من القوم ولا تقصير لهم
في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو
بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا تزيد فسموا ما يقابل الثاني في المصغر حرفا
رابعا الا ترى انه في جحمرش الراء فيه قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس
لذلك لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما لمونث ان كان التانيث الحاء وهو حرف خامس
الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة رابع حرف الميزان فان تصغيره على فعيلل فعيليل
فيقول مصيبيح فالياء انما بمنزلة الزائد لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا
بها وجعلوا الحاء مصيبيح حرفا رابعا قوله المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع الصرف

الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالامر ظاهر
وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر ههنا ليوافق الاجمال
ليوافق الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لان اصابه هذا التركيب
في هذا الباب شايع في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد ههنا اشتراط كون التعريف نفسه
علميا او علمية فالزم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم ترجحه موافقة بما في بيان العجمة قوله بان يكون
قوله بان يكون حاصلة في ضمن الاولى فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله تعالى يستغني عن الاشتراط
عن الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير ظاهرة وليكون على وتيرة اكثر الاسباب
بان يكون السبب على ما يختص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة بجعل العلمية سببا
وانما وصفت بالتأثير لاتحادها بالسبب فمن قال جرى فيه على اصطلاح البعض او على التجوز
لم يأت بشيء يعتد به كون اللفظ مما وضع غير العرب ولا غير طريق معرفتها النقل
واجماع اهل اللغة على ما نقل صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد
لئلا يتصرف فيه اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم فيمتنع من الاضافة واللام وما تعاقبهما
اي التنوين فلا يدخله الجر الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جرجان للعجمي في كركان وجبرئيل وجبرال في جبرائيل عليه الصلوة والسلام
قوله لانه امر معنوي والضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها العجمة
ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة ههنا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انه لم يعتبر الا
من الصرف في ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويدفع ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد السببين وهو التأنيث
اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية بسبب آخر
دون ان يقول لتقوية سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس قلعة بأران
بين بردعة وكنجة هذا وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث ولذا

لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم يروا ابدا من الزيادة على الثلثة لان ملكا
ابا نوح عليه الصلوة والسلام منصرف ولم يكون الامرين في متحرك الاوسط ايضا
استدلالا بمجموع ملك وشتر لاحتمال الشتر منع الصرف بالتأنيث قوله وابراهيم ممتنع
قوله وابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه صرفهما لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهيم
من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرض
التنبيه على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر
نفي ذكر شتر ايضا تنبيه التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه
على ظرف قوله بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله لهذا قدم الظرف
وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو سهو
من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسهى فيه البعض وامثاله
فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه على ما
هو الحق عند جميع النحاة فهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته يستحق
التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممتنعة من الصرف
الا ستة قلما يخلو عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم
وعليه شاهد اصدق شئت وعزيز فلا عجب ان يقتضي فيه العجب قوله وقيل ان هودا كنوح
قوله وقيل ان هودا عليه الصلوة والسلام كنوح اختير نوح عليه الصلوة والسلام
في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود عليه الصلوة والسلام قوله لان سيبويه قرنه
فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هود عليهم الصلوة والسلام
فقرن هود بنوح لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب عليهم الصلوة والسلام
وقوله يؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قبله وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقفل
مفردا وجمعا والعرب استعمل اسمعيل والدا عليه الصلوة والسلام واولاده وقوله ذالك

ذالك يحتمل الاشارة الى اسمعيل عليه الصلوة واولاده عليهم الصلوة والسلام
قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد ههنا الصفة قوله شرط
قوله شرط اي شرط قيامه مقام سببين الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم
قوله الصيغة التي وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه
الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجعاير
فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لا كما لات ايضا على ما وهم
لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا
تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله منع صرفه
وهو غير منصرف فلا لا عارة لا لف التأنيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع قوله
فاسبيه بالمنتهى لانها بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر كما يجمع اي يجمع ايمن
الاولى كما جمع فانه قوله بغيرها غيرها ههنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال قوله
فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرفه غيرها لانه جزء آخر
لشرط لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين
الا بضرورة قوله والمراد بها فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون معها
اوتا اصلا لان المراد ان لا يكون معها حال الوقف ولا ان يكون معه تا حال الوصل
كما قيل ظنا انه لو لم يقيد لا يتم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تا التأنيث
وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغيرها قوله فلا يرد فوارة جمع فارهة لا فاره
كما قيل لان فاعل صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار
فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا كلامه والانسب بجعله جمع فارهة
ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة او شديرة الاكل قوله وانما اشترط كونها
قوله وانما اشترط كونها بغيرها وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه

وهو انه قال المصنف رحمه الله تعالى هنا بغيرها وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع
ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء المجيء يعملة وجوارب في جمع جورب
بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني ولمن اجاب
بان المراد بالها حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فاشار
بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشيء ولا الجواب بسديد وليس بذلك والله تعالى اعلم بالصواب
فان فرازنة ومدائني بجميعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليها
والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائن فيها عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه يا النسبة
او تا التانيث حكم يجري على حرف النسبة والتانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة
كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف
لان الاعراب الذي يظهر في يا النسبة اعراب مدائن قوله واما فرازنة اي بكلمة التفصيل
مع عدم العدل لان مساجد ومصابيح عدل لها يعني كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف
واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغيرها مقصودا بالتمثيل في قوله كما كمساجد لكان هذا
المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف
على عدم سبق الكلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على صحة
ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضحا والتذكير
للتذكير وجه آخر مر في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على انه
قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينها للمشاكلة مسماه
ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو انه في حكم اللفظ الحالي
اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لطفا لمدلوله احه
لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا
التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امر مشكلا نسأل الله تعالى غفرانه ولاخواننا

ولاخواننا المسلمين قوله وحضاجر علما حالة المبتدأ صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه
لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم لاستدعائه المدح
او الذم او الترحم والمقام بريء عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي قوله
تعيين الغير وجعله يجيء لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه
مع اطلاقه وان لا بأس به لتنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله تعالى لم يعصه قوله
قوله هذا جواب سؤال مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى صار مجمعا عليه
وانما يحسن تقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على من
قال بخلافه فذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم للواحد على بنية
على هيئة الجمع وانه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو في سائر الاسباب
ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يقيد
بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل
ويوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها
فالاولى ترك الكثير قوله لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبه على ما يتوجه على المتن
من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه منقولا عن وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله
وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل المحذوف والتقدير غير منصرف
للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كالمنافات
للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم
واحد لا باعتبار ضد مع وجود ضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في لغة الفصيح
والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى فقلنا علميته غير مؤثرة
والا لكان بعد التنكير منصرفا ولو عند بعض كاحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب
علميته غير مؤثرة

مؤنثة رفع ما سوى الجمعية وعند غني اذ مع الجمعية والتأنيث لا اثر تأثير بسبب آخر ولا اعتبار
لان كلا من التبيين مستمة مستمدة والجمع والتركيب غير مستمدين وان قل عليها المستمد
وان كثر قوله والتأنيث غير مسلم هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح
على ما صرح به في الصحاح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك
من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث
فان قلت فحضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت التأنيث احد المترادفين لا يستلزم
تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في حضاجر والا فوجود التأنيث
لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسقوط الخطاب علم لجنس الضبع
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع شامل للضبع
لا لجنس هو الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم بلا ثم لا شرط لا حتى يشترط
قوله جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال في القاموس
في القاموس فهي تخلص من خير او شر كتفصي هذا كلامه وقد اشار بهذا التقدير قوله
لا وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح
قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الانصراف اي عدم صرف الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في سواء النحاة
وجمعه في تقديره فهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة
فيه وهو وان اشتهر فيه قوله حمل على موازنة لان الدخيل والدخيل الى الجنس يميل قوله
قوله فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح ان حينئذ يزيد اسباب منع الصرف
على تسعة ويكون منها الحمل على على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف
الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف الجمعية
وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع
الذي هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست

لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع او العلمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة
ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما مقام السببين مقام السببين
قوله فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سرويل بكسرتين ولم يجيء فعويل غيره في كلامهم هذا
وقال الشاعر عليه من اللوم سروالة فلا معنى بجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا
عن الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجيء في كلامهم الا في الاشخاص كمدائن
يرده حضاجر فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجيء صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا
وما يقال ان السروالة لم يجيء بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل السراويل
جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة
من الازار فكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد
كما وجد في حضاجر فقدرنا انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعية بمفرد مفروض مناسب
لا اختصاص بالازار وان امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل
مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي
هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرع بخلاف الاعجمي الذي هو
دخيل غريب يحتمي من يؤويه ويجعل من تابعيه قوله واذا صرف فلو قال وان صرف لكان تركيبه
من قبيل [illegible] فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا
اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى
قوله فلا اشكال بالنقض به الى آخره دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه
يتجه حينئذ انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع
فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فرانه لكونها على وزن كراهية
او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة

دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد
عربي او هو جمع سرواله تقديرا **قوله** ونحو جوار اي كل منقوص لو فسر بنحو جوار بكل غير منصرف
منقوص ليشمل قاض اسم امراة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة اي في حالتي الرفع والجر
يعني رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد المشبه بكونه في وقت الرفع والجر وهو ايضا
مقيد به اصلحه الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الى
الى آخره والاظهران مراده بان مراد المصنف رحمه الله تعالى انه مثله بحسب الصورة
لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **قوله** لان الاعلال الى آخره قوله بعد تمامها فيه انه لا اعلال
في جوار نظرا الى نفسه صابل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي فاصل جوار الى قوله بنا
قوله فاصل جوار الى آخره قوله بنا على ان الاصل في الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة
بعد تمامها فيتأخر عن الاعلال بنا على ما ذكره من ان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة
بعد تمامها **قوله** وفي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق فلو ان مولى عبد الله هجوته
ولكن عبد الله تعالى مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه
يحتمل انه اختيارها الهجو للتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة
ومنهم من قال انه يحتمل ان يكون اليا للمتكلم والالف للاشباع وفيه مزيد **قوله** وفيانه لا وجه حينئذ
بحذف لام الكلمة ويمكن ان تقول الالف عوض عن يا المتكلم كما في يا غلاما ب
قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء سواء كانتا اسمين
او اسما وفعلا نحو بخت النصر ويرد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر
وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما
او اسم ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب
يصلح ان يصير كلمة واحدة بمجرد جعله علما او اسم جنس ونقول التعريف غير مانع لخروج المركب

قوله او شرط ذلك الاسم في امتناع من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى
الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلائمه ان السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية
قوله او كانا في صفة لم يقل وان كانا في صفة لكونه من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف الشرط
فجعله من عطف شرط وجزا على شرط وجزا بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف شايع
من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزا بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي واحد
بحرف عطف واحد والكلام في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرط
واما العطف بكلمة او بحي والشايع في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي
بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتأمل قوله يعني امتناع دخول تا التأنيث عليه
انتفا فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول تا التأنيث عليه فيلزم عدم انصرافه عريانا وانصرافه وعريانة
وانصراف عريانة فسره بامتناع دخول تا التأنيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة **قوله**
قوله وقيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد بانتفا فعلانة في مؤنثه لا في نفس الكلمة
فيه الالف والنون في الصفة لا يكون في وزن فعلان بكسر الفا وبضم الفا لا يكون الا مع فعلى
بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلى لا بكون فعلانة
يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظر
الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الواضع فحاله مبهم
فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتا اغلب
والحاق المشكوك بالاكثر انسب **قوله** في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فلم يحصل له انه
اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في دفع انه منصرف او غير منصرف
اي في دفع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال الرحمن على هؤلاء الاعلام
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول لم يخبر احدهم على المنقول على المعقول
ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا

بالّلام او مضافا او منادي قوله وهو سكران اعترض عليه بانّ عدم الاختلاف في سكران
ليس للاختلاف في الشّرط بل يكون مع الاتّفاق ايضا والجواب انّ عدم الاختلاف في سكران
للاختلاف في الشّرط على الوجه المخصوص حتّى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان ينتفي على وجه
لاحتمل ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم على وزن يعدّ
من اوزان الفعل كانّه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشّرط وذلك
لانّ المتبادر من الاضافة الى الفعل فلو لم يصرف عن الظّاهر لما ذكر الشّرط لكن لا يخفى
لكن لا يخفى انّ قوله يعدّ من اوزان الفعل قاصر في هذا التّعميم لانّ عدّ الوزن المشترك
من اوزان الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى ان يقول هو كون الاسم على وزن ثبت للفعل
وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الى آخره نظر لانّ الوزن ليس مصدرا بل كيفيّة
تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن
للفعل وبيان شرط تاثيره له وكان الاظهر ان يجعل السّبب الوزن الخاصّ فلا يحتاج الى الشّرط
فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انّه لا يظهر الفرعيّة الّا فيما له زيادة نسبة بالفعل فانّ الاصل
في كلّ نوع ان لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى النّوع الاوّل قلت ارادة رعاية مناسبة
بين الاسباب في كون كلّ منهما مؤثّرا بشرط وكما انّ الاصل في كلّ نوع ان لا يوجد فيه ما
له مزيد نسبة بالنّوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النّوع الآخر لانّ التّمايز
بين انواع اللّفظ مطلوب جدّا لتميّز المعاني غاية تميّز واما جعل فشرط بحيث شرط تحقّقه
لا شرط تاثيره كما وهم بعض ممّا يجب سمع الفعل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الّا منقولا
عن الفعل وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار انّ المراد الاختصاص في اللّغة العربيّة لانّ
لانّ الكلام فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشّيء من احد لا يمنع لا يمنع
الاختصاص المستعار به على ان لك ان تجعل كثير قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد به
بالاختصاص في هذا المقام قولهم التّشمير وهو بمعنى المرور حارّا او غلظ لاه ومتكبّرا والتّقليص

لخروج المركّب من النّجم والصّعق تركيبا امتزاجيّا لانّ جزئيّة الحرف لا يمتنع من عدم الانصراف
بعد التّركيب وكذا المركّب لا امتزاجيّ من مصري في مصر بصري فتقول جاءني مصري بصري فالوجه
ان لا يقيّد مفهوم التّركيب بقوله غير صرفيّة ويجعل النّجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه
اسناديّا لانّه كالتّركيب التّوصيفي في معنى الاسنادي فانّ النّجم معناه نجم معيّن ومعنى بصري
رجل منسوب الى البصرة ولو حمل التّركيب على معنى سيجيء في باب المبنيّات وهو ضمّ كلمة الى كلمة
على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشّروط العدميّة فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى انّ الانسب جعل التّركيب
المعتبر في منع الصّرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار الشّروط العدميّة قوله فلا يرد النّجم
وبصري ولا يرد ضاربة فانّه مركّب من الضّارب والتّاء قوله شرط العلميّة ليأمن عن الزّوال
ومن قال او ليتحقّق السّبب الآخر فمع بعده عن الفهم يتّجه عليه انّه لا فرق بين التّانيث والعجمة
والتّركيب والعجمة الالف والنّون في هذا الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلميّة في التّركيب
لهذا دون اخواته تحكّم على انّه لو سمّي بعلبك مؤنّث لزم ان لا يكون السّبب الثّاني فيه الّا العلميّة
مع انّ السّبب الثّاني فيه يصحّ ان يكون التّانيث قوله لانّ الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيّات
قيل اي عند جماعة منهم المصنّف رحمه الله تعالى ومن قبيل المعربات المحكيّة عند جمع فقيل فلا يبعد
فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصّرف فيه انّه لا معنى للحكم بمنع صرف
مع انّه لا يظهر فيه اثر منع الصّرف والاصل في الاسم الصّرف اعلم انّ ما ذكره يخالف ما نقل الرّضي
عن المصنّف رحمه الله تعالى في بحث المركّبات انّ الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني
قوله كانّه اكتفى بالاتّفاق لانّه لا احتمال ان يكون مذهب منع صرف خمسة عشر علما كما هو
مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد انّ خمسة عشر علما من قبيل المبنيّات بل المركّب الّذي
يتضمّن الثّاني منه حرف العطف لم يتضمّن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركّب مطلقا
سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال العربيّة جعل بعلبك منه مع انّه مركّب في الاصل الاصل
بمعنى انّه لم يذكر فيما بعد انّ سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيّات بل ما ذكره هو انّ المركّب الّذي

لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجزء الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ر
ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف المركب من كلمتين يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت اذ الصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الاصل
فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه
قصد بين جزئيه علما نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف
فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلم اختص بالوصف
بهما قلت الشرط للالف والنون الخاص لا مطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا
الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون سائر المواضع ولما كان الذكر هنا
مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابق
هنا وبخالفه صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدد
بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونا اصليين والثاني
ارجح والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر
وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزائدة
عليهما لان لوضع الفرعية بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة قوله يعني به ما يقابل الصفة
يعني ما لا يقابل بالفعل والحروف واما من قال ولا دلالة لاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل
للظرف اللازم الظرفية اي بما لا يعنيه اذ لا ينهض الحسام في هذا المقام الا غير المقابل
للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد
فناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كاثنان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي بطلوع آثار جدي فظهر انه استاذي
مولانا حسام الملة والدين داود النحوي افاض الله تعالى على روحه الى ان بعث غزارة الوافي

او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما منقولا من المروحة ٦
او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينه تحاشيا عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم
والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل كسمر معروفا او مجهولا كضرب بدون يد يكون علما نقد
على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على العلمية وبشمر المتحقق اسميته
فهو اولى بالتقديم قوله وكذا لكه بذل لما في القاموس بذر بكه ومعنا الفعلي على ما في اسرف
او جرب قوله وعثر لموضع في القاموس هي ماسدة وجعل معناه الفعلي بجعله ذا كبوة
قوله وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل او باقصى الاضراس وملء الفم بالماكول او خاص بالشيء
الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل واسم للعنبر ابن عمرو ابن تميم
وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى قوله وشلم علما للموضع بالشام في القاموس شلم كبقم
وكتف وجبل اسم لبيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية ارشليم قوله فانه على البناء للفاعل
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجيء في الاسماء الا الدئل
قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودسم بمعنى الاست ودئل علما للقبيلة مع انه
اول من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس بشمس بالضم
ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا
كما قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة وهذا لا يصلح وجها للتقييد بالبناء
للمفعول انما يوجبه شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن
المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى ابن عمر النحوي فانه ذهب بان الوزن يؤثر بشرط نقل اللفظ
من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص خص هذا القسم لغير المختص مع انه يصح ان يكون ما نحو
لان المختص بما في اوله زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل اوما نحو الخلو
اظهر كما قيل قوله او اوله فنن الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجازا عقليا قيل بل رعاية ظاهر الضمير
او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر اي زيادة حرف عاير

ای بزیادة حرف رعایة لظاهر الزیادة او حرف زائد رعایة لما هو اقرب بطرفیه الاول
قوله من حروف اتین اما في الحال او في الاصل كما في هراق امرا مغیر الا رق ولو تصرف في الوزن
لما یخرج عن الوزن مع بقاء الزائد لم یضر ای حال الكون وزن الفعل فیه نشر علی ترتیب اللف
والحالة المضاف الیه لانه یمكن حذف المضاف واقامة المضاف الیه مقامه فان قلت اذا صح قولنا في او لا زیادة
صح قولنا فیه زیادة فهو من قبیل واتبع ملة ابراهیم حنیفا قیاسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف
الی آخره قیل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا یرد النقض باسود وحمرة فنقول یكفي تقیید عدم القبول
بحسب الوضع بكونه قیاسا اذ الفرق بین مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القیاس هناك
وانما القیاس الفرق بالصیغة كما في رجل وامرأة وغیره كما صرح به الرضي في بحث الجمع الصحیح
قوله لم یرد علیه اربع اذا سمي به لا یقبل التاء فلا حاجة لدفعه الی تقیید عدم القبول بقولنا قیاسا
انما یحتاج الیه لتصحیح قول النحاة ان انصراف اربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن ثم امتنع احمر
قیل وجود الشرط لا یستلزم وجود المشروط قلت وجود الشرط النحوي یستلزمه امارة لثبوت الحكم
ویذكر لتعرف معرفة ثبوت الحكم ومما یقضی منه العجب انه قیل جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لا شائع
ولا یخفی ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكیف لا واذا لم یكن الشرط سببا لتحقق الحكم كیف یصیر
سببا للحكم قوله بان یؤول الجماعة المسماة به المراد به ما فوق الواحد فلا یرد انه یوجب ان یكون المشترك
بین اثنین والمعنی یؤول بمفهوم المسمی المنكر فیكون معنی هذا زید هذا مسمی بزید فقولنا واحدة الجماعة
المسماة بمعنی مسمی به فلا حاجة الی تأویله بمفهوم صادق علی واحدة الجماعة كما ظن بعض الطلبة
قوله فان ارید به المسمی ای بهذا المفهوم في ضمن فردها فاللام فیه للعهد الذهني وكان الاوضح
ان یقول مسمی بزید ومما یجب ان ینبه علیه في هذا المقام ولم ینبه له احد ان المراد بالتنكیر
التنكیر حكما اذ بالتأویل لا یصیر نكرة حقیقة اذ النكرة الحقیقیة ما وضع لشيء لا بعینه غیر معین
لا ما ارید به غیر معین مجازا قوله او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه لو اول العلم
غیر مشتهر به بقرینة یصیر نكرة ایضا فتقییده بالمشتهر لا كتفاء بالمشتهر من التأویل

من التأویل قوله لما تبین ای ظهر حین بین یعني ظهر من غیر بیان بل في ضمن بیان اسباب منع الصرف
وشرائطها ولذا اختار تبین علی بین ولا یخفی علیك ان كلام المصنف رحمه الله تعالی مغلق
ولو قال الا كلما فیه علمیة مؤثرة ان نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او علی سبب واحد لما تبین
الی آخره لكان واضحا قوله استثناء مما بقي من الاستثناء الاول ای استثناء من هذا المفهوم
الذي هو مآل هذا الكلام لانه یؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فیه الی انه لا تجامع
غیر ما هي شرط فیه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنی من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام
ولو قال لا تجامع مؤثرة غیر ما هي شرط فیه الا العدل ووزن الفعل ولیس المراد ان المستثنی مستثنی
بعد تقیید المستثنی منه بالاستثناء الاول علی طبق تقیید الكلام بالطرفین من جنس واحد
فانه تقیید بالثاني بعد التقیید بالاول كما توهم لان المستثنی منه لا یكون مقیدا بالمستثنی
ولیس معنی الاستثناء علی وجه یكون قیدا للمستثنی منه ویمكن ان یكون المستثنی مستثنی من
من مفهوم الكلام بان یكون في معنی كلما یجامع العلمیة المؤثرة فهي شرط فیه الا العدل
ووزن الفعل قوله فان العلمیة تجامعهما مؤثرة قیل اختلف النحاة في تأثیر العلمیة مع العدل
في اسم كان غیر منصرف قبل العلمیة كثلاث ومثلث فذهب اكثر النحاة الی انصرافه لان العدل
تابع للوصف وقد زال بالعلمیة وذهب جماعة الی اعتبار العدل الاصلي واختاره
واختار قولهم الشیخ الرضي واختار سیبویه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفیون
صرفوها ولا یخفی علیك انه لا اختلاف في تأثیر العلمیة مع العدل انما الاختلاف
في زوال العدل لزوال الوصف قوله ای لا یوجد شيء من الامرین فلا مجموعهما لا یخفی سماجة هذا
التوجیه ومنع ذلك بجمع لا مع قوله فقط لا مجموعهما مما یعیبه الفصحاء كما بین في علمه
والاولی ان المستثنی منه شيء منهما ای لا یكون مع العلمیة شيء منهما الا احدهما المنفرد
عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنی احدهما المقید بالوحدة والانفراد وان المستثنی سبب
لمنع الصرف لا یكون العلمیة المؤثرة شرطا فیه وهو یشمل مجموعهما وكلا منهما الصادق السبب

عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر الغير المنصرف الى آخره
الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فلتكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يوثر وحده في الكلمة
حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش
يصح ان يكون جوابا للسؤال المتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر
بزوال العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه
على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب
او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب في غير ما اخذ سببية العدل لعدمه الفعل
وفيه نظر لانه بقي على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما سيصرح به الشارح
قوله لم يبق فيه سببه من حيث هو سبب فيما هو شرط فيه الاسباب الاربع المذكورة قبله
وان كانت بجميعه كما في اذربيجان قوله ان اصمت طر بكسر الهمزة بكسرتين بقطع الهمزة
ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود يصمت
بالكسر ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين مبالغة في شدة الخوف
فيها بحيث يامر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب
فاصمت عنده غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بآخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه
نية وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم وخالف سيبويه في القاموس
في القاموس سيب هو التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه اي رايحة لقب امام النحاة عمرو
ابن عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا
اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا وقيل الاظهر كون اعتباره

اعتباره مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة
قوله المراد غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من
من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة
وكون الراجح قوله عنده قول الاخفش من الوضوح وفي درجة لا تعرضها الشبهة
قوله في انصراف نحو احمر علما حال العامل هي المماثلة او المخالفة على الثاني ذو الحال نحو اصف
نحوا وما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وكذلك افعل التفضيل
ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية
قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسيره نحو احمر بما يتجه
بما يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجه على افعل
من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية
تمنع من اعتبارها لانه لا مجد لاعتبارها والعلمية يشاركها في كونها في الاسم في الاصل وتترجح
وتترجح عليها بقربها بالوضع والقوة قوله لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى الاولى
الاولى ان يقول كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب بتنافر من تامل وقد يجعل يلزمه
من اللزوم ولكنه ان يجعله من الالزام قوله فان العلم المخصص اي موضوع للخاص والوصف
منكور للعام ولا الاوضح في بيان التضاد فان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات معينة
من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملا في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة
قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا متضادتين في هذا
الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى منه العجب
انه جعل البعض اظهارا للتدقيق في هذا الكلام الواسع في كمال الضيق الواسع في كمال الضيق
فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين

في منع صرف الالفاظ وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية
لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار احدهما
آخر قوله وجميع البنا اي بنا غير المنصرف لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهم كون الكلام فيه
قوله اي بصورة الكسرة اي بما هو على صورته فاطلق الكسر استعارة للحركة الاعرابية
التي شبيهة بالكسر الذي هو حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن والافضل علما مما لا تزول العلمية فيه باللام
فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت
اليه المصنف رحمه الله تعالى فكلمة نعم الكلمات قوله المرفوعات انما جمع ولم يات بالمفرد
لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع ليس الا واحدا هو الفاعل فازال ذلك
الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد الا انها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة
للكثرة وههنا في موقعها قوله لان موصوفه الاسم الى آخره دليل على التانيث والاثبات فيكون الموصوف
الاسم وكونه مذكرا اتم التانيث وبضمايم ذكرت مرهما صح الاثبات وقوله لان موصوفه الاسم
اما لان الكلام في الاسما فالظاهر جعل الموصوف الاسما لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه الكلمات
لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع
وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما
يستغني به اولوا الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو
ان ما اشتمل على الرفع وهو ان مما اشتمل اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام
وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع الذي نبه على ان انواع اولا
وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في نفس الرفع ما يشمل غيرها قوله كالصافنات
المذكور من الخيل كتب رحمه الله تعالى في الحاشية الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة
على طرف الحافر بهذا كلامه والسجل على وزن القطر الضخم كالكتف المعظم الجسد والايات الخاليات

مجازا لان خلو المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس وتخلية المكان بالموت والمضي ليس
حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة الجمع على واحده والكلام
يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدأ قوله لان التقدير التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
فيلغوا ذكر المفرد والاشعار به في مقام التعريف ولك ان تقول النسبة فيما بين الادبا تفسير
ولك ان تقول النسبة فيما بين الادبا تفسير المفرد المذكر لا فرق قوله ان يكون موصوفه الكلمة
مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع كمدلول الاسم موصوفا
بالرفع وقيل شبه الحركات والحروف به بالاوصاف لاحتياجها في وجودها الى الكلمات ولتبعيتها
لها في التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلي رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل
على اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاء في هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثم معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشمله
بل اراد ان شمولهما ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل
بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان دليله يثبت نقيض دعواه لان الاسم موصوف بالرفع
المحلي فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع
لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع
حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تطلب
ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلي وداخلا
في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل فان قلت المعرب محلا اما معرب بالحركة
او بالحرف فهو بحيث لو فرض في محل المعرب بالحرف كان معربا بالحرف الحصاء ولو فرض المعرب بالحركة
كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة ومثل اللذان واللذين
معربا بالحرف محلا قوله وهو بحث شائع ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن احوال الفاعل

المبني منه بتلك المثابة الا من الاستبعاد لجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثل غيرها در في كتب العلم
قوله اي نه المرفوع ترجمه وورود التقسيم حينئذ على ما ورد على التعريف كما هو الشايع ه
وتوافق الضمير البارزين المتتاليين في المرجعين وان يأبى قوله ومنها المبتدأ والخبر
قوله او مما اشتمل ينبغي توافق الضميرين المتتاليين في المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ
قوله لان جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا ينتقض بنحو قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل
لان التركيب فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والطلب
والانشاء وضعا بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهة
جهة اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه
ينتقض بنحو ما ضرب الا انا وقولهم بذلك اي رأي ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه
ترك لانه اورد عليه نحو كفى بالله تعالى وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حينئذ عدم الا
لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله اقوى
لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة عمله ومنها آثار قوة العامل اللفظي
انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى منه المبتدأ لا يوجب كونه اصلا
بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره
اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات الى قوله وهو التقديم اي باق
غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم منه الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل والمدعى
ان المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى اسم ما ولا امران محققان ظاهران
فاعتمده عليه في ثبوت المدعى قوله فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق
ليشمل الخبر والانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق ومن ثم كان المراد
بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اي اسم حقيقة
قوله اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه الى آخره فان قلت لم يعمل بعموم كلمة ما حتى تستغني عنه

عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة موكدة يرى تركها
سيئة قوله اسند اليه الفعل بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد بالاثبات عن ثبوت شيء
لشيء سواء تعلق به ادراكه وقوعه او ادراكه عدم وقوعه او طلب او انشاء في مقام سلب الوقوع
لا سلب الاسناد وثانيا ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف النفي
والشرط الى ما هو اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او نفيا محققا
او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل
ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه
فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان القيد التقييد بالاصالة معنيان احدهما ما عرفت كلا لا يناظر
وهو ما يقابل التبعية المأخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرف الا الاوحدي الالمعي ولا يجب
انه لا يجده الا سمعي وقد لا ينفك اذا جاءك الحق اسمعي والتعصب والانانية دعي فانه المكت
مذبوبة من يشأ من عباده والعاقبة للمتقين وهو اسناد الفعل بالاصالة ليس الذي الى الفاعل
وفي المعطوف والبدل لما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه
والمتبادر منه الاسناد بالاصالة باي معنى تريد فيجب حمل العبارات في التعريفات
على ما هو المتبادر فقوله بتعريف ذكر التوابع بعدها لمزيد التوفيق فمناقشة من قال لا يخفى بعدها
فمناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع
اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف النعت
والتأكيد قوله اي ما يشبه في العمل ليتناول الاشتقاق ولئلا يخرج المصدر فلا في الدلالة
على الحدث لئلا يخرج الظرف ولا ظهر ان اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل
لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى ان يفسر في المشابهة في الدلالة
على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشاركه صيغة الحاصل في تلك
المشابهة ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد

خال عن الاستقامة قوله لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف رحمه الله تعالى ومن يحذو
حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب
الى زيد والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد
بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي البصريين انما يتميز
عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين
فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا لا لما
كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمل الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يحمل زيد في زيد ضرب مسندا اليه فهو في غنى
من التكلف لاخراج كريم من يكرمك نعم وقع التوهم لا يشمله والامر فيه هين واما ما
اختاره الشارح ففي انضمامه الى تكلفات عديدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي
يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ويمكن في تعيين النوع فيدور اي اسنادا واقعا
جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل
والمعمول بغير المعمول والا ولجعله حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله
قوله كصاحب المفصل ومع الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
الى قوله ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجيحا بالفاحد الوجوب او دونه فباحث
فباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك
عن الوجوب فباحث عديل الاصل وهذا الاصل يختلف فيه فخالفهم فيه ابن جني والاخفش
والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل
فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بحسب نعم فلذلك جاز عندهما كلا المثالين
من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كان اتصل فتقدم
وتأخر الآخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا وبهذا اندفع ان استشكل ضرب غلامه زيد لا يصير دليلا

دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع
رتبة لانك عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكنه يوجب انه لا يصح يصح قوله ولذلك جاز
لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل
والمفعول به في ذلك ايضا جاز نحو ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد
وانما قال والاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر
واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعي الى الولي هو الفعل
والمقصود ان الفاعل ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على ان التشبث في هذا الحكم
لان الفعل مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق
الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة ٧٧٧
ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم يتنبه له
قوله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل
لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل يدل على ذلك
اي كونه كالجزء عند العرب لتلك اسكان اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم
فقيل اي يدل دلالة ان كان السابق دل دلالة لم فان قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله
٧٧٧ لتقدم مرجع الضمير الى آخره التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
لوجود سبب نزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز الى قوله وابن جني لا مطلقا
بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او بالمفعول ضمير الفاعل بل لم يخالفا في عدم جواز اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك منهما بل اتفق فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور
كما اوضحنا لك وفي قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر وذلك ان تقول الخلف في تأخير مرجع الضمير
لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم البيت دعا اليه

من دعا البيت دعا عليه واخبار باجابة دعائه تفئلا ومعناه قتل قبيلتي هدرا لا تؤثر له فانه
فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له الا العوا فيقتل من غير مبالاة
بقتله ولا اشد عند العرب من القتل هدرا فان طلب الثار عندهم مما لا بد منه وهذا معنى
بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب يعوي عواء صاح انتهى
قوله وبانا لا نسلم ان الضمير الى آخره يجعل الضمير الى العدي هو المعنى الجزيل الذي
لا يكاد يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء الى ربه ولان الرب
هو الملجا للرجل فاذا انتقم للمظلوم من يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليهما لا بالوضع
ان اراد بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد
ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد بالوضع له وما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة
على الشيء بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال
ان يقال اي الامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني عنه بالشبهة
ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء عجاب اذ ليس الشبهة
شيئا ولا للجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا حذفه وانتفى به قرينة الاعراب
فلم يعلم ان القرينة الساقطة ما هو وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة على
انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على الفاعل
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى
فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف هنا القرينة لان تقديم موسى قرينة على ان
على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
هي اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل بالتلفظ فاذا كان الفاعل هكذا

هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله منفصلا صلة ولا فائدة في
في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في رويدا زيدا
مثلا قوله اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصورة قيد في جميع هذه الصور
لفوائد فائدة في جزاء الشرط لان الشرط يغني غنائه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي فكان الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف رحمه الله تعالى وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه
على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط الثلاثة السابقة قوله اما في صورة كون الفاعل الى آخره ولكونه
كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تغمده الله تعالى بغفرانه هذا
ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد
فلا يجوز نحو ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له
قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق لها يخفى كذبه اذ بني الفاعل على عموم
لبداهة كذبه حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالي به
في تعليل القواعد الادبية لانه لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم هم
فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخصص مقام الاخبار
العام به وحينئذ يصح ان يكون زيد مضروبا للغير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل به
خاصا فهو العجيب لا ينبغي فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله تعالى على احسن
في مثل ما خلق الله تعالى على احسن الصورة الا يوسف عليه الصلوة والسلام لانه لا انه
لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف عليه الصلوة والسلام
مع جواز ان يكون يوسف عليه الصلوة والسلام مخلوقا لغيره ولقد فتحت بابا للتفصي
ولقد فتحت بابا للتفصي يأتي في الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه
ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية

فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا الفاعل المفعول
ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي من خصوص المادة فلا يمنا
فلا ينافي دعوى الجواز قوله وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع الا ولا بدونها ويجوز التقديم
مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في جعل عبارة المتن ان يكون
على مذهب اكثر النحويين فالظاهر في جعله وكانه دعا الشارح الى حمل عبارة المتن
على مذهب السكاكي ان المصنف رحمه الله تعالى علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى
وذلك انما يتكلف في تعليله فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه
طردا للباب ولو لكنه لم يستحسنه بعضهم الى قوله قبل تمامها ففيه عدول عن الاصل مع مانع
عن العدول ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول
قوله ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد يضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل
مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر الفعل دفعا لما
قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدأ لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية
ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤول عنه وذلك ان يجعل دفعا لما
يتوهم ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة
دالة على تعيين المحذوف كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون
خبر المبتدأ قوله لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ التناسب
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا
ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف
في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله يزيد مرفوع والاصل على زيد لان البكا يتعدى
بعلى لكنها يحذف لكثرة الاستعمال نقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف

النداء والجملة ندائية معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعي الى ان الضارع والمختبط
لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ان يبكي عليهما دونك لانك في رخاء ونعمة
قوله كالنواحي جمع ملحقة الا الاظهر جمع ملتحي لان الملتحي هو المحل قوله ومما يتعلق بمختبط
قوله قال قدس الله تعالى سره في الحاشية وتعلقه بيبكي المقدر مما يأباه سليقة الشعر
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا قوله قوله
قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك اي فيما وقع اما بنفس او بما يفهم منه معناه
نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو انهم صبروا فحذف المحذوف وفسر بان الدالة على الثبوت التي
خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا
ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل صار المفسر حشوا لا يتم وقد يحذفان معا
لا اختصاص لهذا الحذف والفاعل بل يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا
مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده لا يوهم
نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقام نقل ذلك بمثل
نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه
بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله وانما قدرنا الجملة الفعلية قلت لا بد له
قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية ليتاكد فيصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى
قوله ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى كما لا يخفى
قوله بل العاملان اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان
بغير المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري
والكوفي انه لا يضمر الفاعل في المصدر ولا مذهب عليك ان اولى المقام بالتنبيه على ان المراد
بالعامل الفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل العامل قد يقع في الكثير فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا

علي ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني اي يستحقه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع
وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاولي قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول
قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي
لا يخفى على ذكي قوله ويصح ان يكون هو لا قولا على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبني
وحسبتهما الزيدان منطلق او منطلقين بناء على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا
لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتخفيفه وتثنيته
ممكنة لا يلزم منه حتى يمنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه ومنهم من وهم
من قال انه يصح كونه معمولا لكل واحد منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك
المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في ذلك المحل وانما يمنعه تخالف المعمولين ولا يخفى ان وقوعه في
ولا يخفى انه وقوعه في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل
الى قوله ان هذا منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت اسمه
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك امر قائما
ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله هنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبر له
فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن نبذ
على ذكر منك حتى لا يحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله لانه حرف لا يصح اضماره ولا لان انا
ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مقرر مشترك بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق
معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك
فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب هو
الاضمار بحسب بادي الرأي فهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء النزاع بينهما

بينهما قلت لا يقطع النزاع بما هو طريق السكاكي الكسائي ع على ما اشار اليه الرضي
ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه انه يمكن قطعه على ما هو مذهبهم
لا ان مذهبهم عدم امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجاوز ما
جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار الفاعل والثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل
فيه سواء اعمل الاول او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع فيما ضرب
واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فيقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي
قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزائية
قوله فان اعملت الاول ان كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ فقوله فيحتاج ان كان بالفاء
على ما في بعض النسخ مفعول ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تغليبا على اصطلاح النحو
او لان ارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
لكن قوله في المفعولية انما يصح بظاهره لو كان المفعول المقدر مشتركا بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية
وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر انه جزء
من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال المفاعيل في عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه
بينها فيكون لكل اسم مشترك او اسم مختص به قوله وليس هذا قسما ثالثا من التنازع
لان المقسم في كل قسمة مقيدا بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون
في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج من المقسم
ومن لم ينبه لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام في التنازع في
قال لان الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه افراد ظاهرا وتنكيره ايضا
ولا يخفى انه يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس تنازعا في ظاهر
واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين بناء على حالة مختلفين وعلى نهج الحال

والعامل ايضا وهو معنى الفعل وهو المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس الضمير
كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعادته في البيان اوفق لانه
حينئذ لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله لقربه اي قربه
مع مساواة العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله ومبناه على ان المذهب
المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض
آخر كما في ما نحن فيه فان المفسر لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى
بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو لمحض التفسير
ولم يفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير
قوله وللزوم التكرار بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا او معنى
وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولا امتناع التكرار بالاظهار من غير اضطراب
وامتناع اي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر ونقض بما اكرم
الا انا واسمع بهم وابصر واضربن واضربوا القوم واضربن يا هند واضربي القوم
فينبغي ان يقيد الامتناع بعود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا فيما لم يستو فيه المذكر
والمؤنث نحو جريح وقتيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مذكرا لا غير قوله
قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المصنف رحمه الله تعالى خلاف الفراء عن محله
نصا ببيانه مغلقا وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار
واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا [illegible]
بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون اعمال الاول خلافا للفراء فانه

فانه لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول بل يجب عنده اعمال الاول
قوله ورعاية المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور
في تفسيرها فيفسر عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار
في الاول بل اما ان نقول بتشريك الاول للثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي
هو فاعل الاول بعد الظاهر قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه انه حقه ان يتصل بقوله ويختار
كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل وربه رجلا
قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يحصل في العمدة نحو فقضيهن سبع سموات
نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة
قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه واقع وجملة
كما في قوله ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فمن قرأ على صيغة الغيبة
قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومفعوله
شديد الاقتضاء او التكرار او الفصل لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر
قوله ولا يخفى ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز عن التصريح
واخفاء ما هو لازم من القبح قوله على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد
بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذف وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم الحذف
لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا والحقيقة مختارة
بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز
فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ويكون الضمير راجعا
الى آخره فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر
لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد وان اراد انه لا يحسن فسلم فالوجه

شديد الاقتضا

هو الاول الذي يمنعه مانع اي اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا بجمعها
قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحيث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد
او التثنية او التذكير او التأنيث لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده
يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في منطلقا حال افراده
بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر
ان يكون مفعوله مبنيا على افراده قوله ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال القائل الذي يتوهم لا يجوز
قيل لا يقال القائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه
المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن وهذا لا يخفى على ارباب الالباب
لا يخفى على ارباب الالباب لانه ليس للشبهة شيئا ولا للجواب اما الاول فلان اعمال الاول
اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فشهادته
مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة
داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وكفاية قليل
من المال وثبوت طلب المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافاته
لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها
ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدد السعي البليغ على لادنى ما تيسر من المعيشة كفاني قليل
من المال الا ما لكثير لانه حوائج نفس قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشي لانه كما يبلغ به
من الناس من غير طلب لصالح اهل الكمال حيث قنعت بادنى ما اعيش ولكن سعي
للمجد المؤثل فكل شريف ينازعني فيه ويضيق بي المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي
بل طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون
قوله اي لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة

المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل
بالاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال
ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل وللمجد فاستدرك
بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا
اراك لا يرضى لسامعه اذناك قوله اي مفعول لفعل او شبه فعل لا الظاهر لاختصار مفعول عامل اسم
لم يسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف
الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربي القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ
منه لقسم منه اصطلاحا قوله ثم لم ينفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأب المصنف رحمه الله
فيه ان دأب المصنف رحمه الله في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه
فقوله ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما تركه فيه الفصل حذفا
اي فاعل النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل قوله ولكنه ان تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه
اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه يستفاد منه مفعولية الربيع
بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل
على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل
على مذهب المصنف رحمه الله تعالى في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل اليه
او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا
لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتم لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عنه
غني قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو تأويل لعلم الوزن بصيغة المشتهر بها ونظيره
لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول
من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل وشبهه

دخوله وبعدم جبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط نيد مضروب غلامه
فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول
ولما كان في غاية لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في بيان المصنف بتعدد الامكان قوله دليه
قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل
متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه الى قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه لم يلتفت فينتقض بهذا بزيد معلوم ابوه
قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الا الاول لقيامه مقام الفاعل
مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون الثاني مسندا ومسندا اليه بهما قوله الثالث من باب اعلمت
قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا
قوله والمفعول له بلام ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه
بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته
لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب لقصدها اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك
نبه على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له
من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا في المفعول له
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك عمرة والاولى تفسير كذلك
بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تعين له تعين وجوب
عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة
نُوِّلَ نُزِّلَ عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ
وقراءة عاصم كذلك نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء
بين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني

من الثاني بيان اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في اتاني الله تعالى شيئا
لانه بمعنى اتاه الله تعالى اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل
المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به
او قع الفعل بعض عليه بضرب من التثنية والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره
مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا
للمفعول بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقطع النظر على الظاهر
وان يكون ذكره في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار
بضرب من التمثيل التنزيل قوله ولا فائدة وصف الضرب وكذا فائدة زمان المعين في التمثيل
حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه
ولم يقل مكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام لعدم الفائدة
ولدلالة الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب
في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني
لانه العالم والثالث هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ منها الاوجه ان المراد حينئذ من الفاعل وفائدته
التنبيه على انه من ملحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله لتلازم الواقع بينهما
ولا شتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس
بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائلهما
قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول منه المبتدأ لان القسم الثاني مما اعرب به للضرورة
حيث لم يوجد للاعراب سوى الابتداء وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر

تقالوا اقائم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقائم الزيدان
فارتكبوا على ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدأ وبتعميم العلامة الثاني المحقق
التفتازاني فاقتصر في نحوه في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل
تامل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد يجرد عن مقتضاه وهو
سبق الوجود قيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البير
كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض قلت نبه على الاصل العامل اللفظي وعدل عنه
الى المعنى فكانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل اللفظية
بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها
ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدأ والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد
لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدأ والخبر مسندا اليه ومن قال انه يحمل
على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل
قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه بحسبك درهم هذا
تقييد بعيد ليس له في الكلام مقيد ولا وجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى
بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم
اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وبحسبك من حيث انه مجرد
ليس مبتدأ بل مضاف اليه حكما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتدأ اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ
لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدأ مفهوم عام يندرج فيه هذان
القسمان فلو قال وعن المبتدأ بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا نقول فليكن معنى المبتدأ المفهوم
المردد بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا
لم يوجد مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدأ لا يخلو عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك
دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدأ فمن قال امتناع الاجتماع بين قسمين قال او لمنع الخلو دون الجمع

دون الجمع ايضا لم يات بشيء فقد بعد مما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة
واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي
فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها في سلك ما
احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي كما ولا
والف الاستفهام والاخص منه الشامل لهل قولك بعد حرف النفي والاستفهام والاخص منه الشامل
لا بما وغير وهل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير ما قال الشاعر ونعم
ما قال الشاعر ونعم ما قال غير ماسوف على زمن قد مضى بالهم والحزن كهلا وما ومن نحو من ضارب زيد
قوله كهلا وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما مفعولين له
قوله وعن سيبويه جواز الابتداء الى قوله ذلك حسنا وكان المصنف رحمه الله تعالى لم يعترف به
فلذا ورد على من جعل اسماء الافعال مبتدآت اي بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر فان
قبيحا لي باني لذلك كما صرح به شارح التلخيص قدس الله تعالى سره وعليه قول الشاعر خبير
قوله وعليه قول الشاعر خبير الى قوله فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما
ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف تقديره فنحن منكم
نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض فاجوز الامرين
به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبيرا ليس مطابق المفرد ويفارقه من
وبعدين د انتقاض القاعدة بقولنا انا خير منكم عند الناس فهو رافع لظاهر اوما في حكمه
لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي
بالكلية وحمله على خلاف القياس من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله
اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لضمير مستتر راجع الى الفاعل
قوله في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه
واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة

بان لا يكون غير صالح لان يكون مبتدأ اذ هو مع بعده يشكل باقائم فان غيره صالح
لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده
عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل — فان طابقت الصفة الوا
قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام والف الاستفهام نبه على ان
على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان للزم ان يكون في الصفة الرافعة للظاهر امران
ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي المرفوع لا دعي الى ما اتى به المصنف رحمه الله تعالى
ويشكل القاعدة بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين لكونه مبتدأ والا
لزم الفصل بين راغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل باقام رجل فانه يصح كونه فاعلا
دون كونه مبتدأ لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها مطابق المفرد
مع تعينها لكونها مبتدأ لو كان خبر الواجب اطالعة الشمس قوله جاز الامران
قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس
بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ
بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدأ فليلتبس المقصود التباسا شديدا
بخلاف اقائم زيد فان الفاعل يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل
على تقديم الخبر على خلاف الاصل ولا يختفي المقصود بسبب كونه خلاف الظاهر كل الاختفاء
فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد
يجب تقديم قائم به لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لا تقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلت لا ضرورة لجواز ازيد قام بخلاف ازيد اقائم فتامل
قوله اي الاسم المجرد الى آخره قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر
يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها
في تاويل الاسم نحو زيد يضرب في قوة زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة

الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وعند محققي النحاة الجملة على اصرافها خبر من غير تاويل
بمفرد فبناء كلام الشارح عليه ثم يتجه عليه ان المصنف رحمه الله تعالى ممن ذهب الى تاويل الجملة
الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتأتى الكلام الا في اسمين
او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف
على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد
المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر لتعرفه فيلزم في تعريفه به دور
على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع به الاسناد يشعر كلامه
بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على طريق التحيل بين العيل
على طريق التحيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور
والباء للسببية اي الاسم المسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوي
يصف الالفاظ بصفات المعاني فيقول مسند ومسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة
الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب
ان يرد المسند الى المجرور او يجعل الضمير راجعا الى المجرور والا يجعل الباء للملابسة اي المجرد
المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابدالا بالمجرد كتب في الحاشية
كتب في الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة الى ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
وحينئذ يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير
عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر
متعلق المسند وفاعل المستتر فيه فالنكتة ليست بذلك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني
ضمير به راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها
لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة
تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة

بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم ثم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاعم من الاسناد
او الى ضميره او الى ضمير متعلق ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر حينئذ يضرب في زيد يضرب
وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها كالفعل الا انه اجري اعراب الجزء على جزئيه
القابل وهو الصفة قوله اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء كما في القسم
الاول فلفظ المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لا تقتضيه للمبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد
من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجرد الخبر للاسناد الى الخبر شيء عامل فيه ومسمى
بالابتداء فانه وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح
تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية قوله لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما تم كليا لو لم يجز نحو
لو لم يجز جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فالحق انه حكم اكثري
قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل مقدما
على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقدم وذكر الفاعل بعد
لداع الفعل والداعي مقدم على ما ادعي اليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره زيد
جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في الفاظ ربه المت
ومنعه آخرون قوله وقد يكون المبتدأ نكرة لا يخفى ان المنظور هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم
وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير
واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع بين الاصول
الثلثة التعريف والتقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد
في قوله قد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعضها
من تتمة التعريف بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر يشبه بالعذر
الا انه لا يندفع به لامكان الجمع بتاخير اصل التقديم عن الاصلين الاخيرين قوله اذا تخصصت بوجه ما
يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل لعبد مؤمن الى آخره ويدفع انه عب يوجب التخصيص

التخصيص بما ذكره يخلو عبارته فان ما لا يوجبه قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها
فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان مزية ادخل السوق على ادخل سوقا
في قلة الشركة غير ظاهرة وكما انه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه اخص بالذكر لما
هو الغالب فيكفي للوقوع مبتدأ قوله وصف بالمؤمن الى آخره قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره النحوي لالتزام العرب
قلت ما ذكره النحوي لا لالتزام العرب بتخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة في الاصطلاح
لذوي الابصار قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة وهما تخصص تخصيص بوجه ما لجواز ان
الاستفهام فانه يصح ان يقال ارجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار
على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمال عنده انه في الدار فكانه قال اي من الامرين الى آخره
اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر
لرجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب
واستقامة الكلام ما يندفع به واعترض ايضا بانه لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره
ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص به في كوكب عظيم انقض الساعة
هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما الى آخره الظاهر جعل الضمير
راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله في الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر
وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه الى آخره
اي تخصصت حكما لانها وان لم يحصل تقليل الاشتراك او دفعه لكنها صارت في حكم ما قل
قل او نفي اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص بعض الافراد
وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة الى آخره هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه بعد
في تعيين فدية الجرادة اذا قتله محرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات
في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت فما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ

والفاعل وغيرهما قوله لشبهه به الى آخره اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص
قوله بالنباح المعتاد وفيه مسامحة اذ الهرير صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح
قوله وقد يكون خبرا قيل لا بالنسبة الى الكلب اما بالنسبة اليه فشر وفيه نظر لانه يهش
اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي ونباحه اذا رأى العدو لاضطراب حيث يراه اجنبيا
قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاولى انسب بحال هذا العلم والثاني
بعلم المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل اذا استعمل في نباح
معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء
انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فالتركيب مفيد من غير حاجة
الى تخصيص المبتدأ قوله علم ان ما ذكره الى آخره اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر.
ويمكن ان يعتقد بان هذا سر نحوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول بالتخصيص بتقديم الخبر الظرف
قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص حتى يقع
مبتدأ فحينئذ يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الى آخره عديلا له واما اشارة الى ما ذكر
في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل
الهندي والى الالفاظ التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك المرام وقال
قوله وقال بعض المحققين منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وبين ما ذكره بعض المحققين
لان النحاة لما رأوا ان المبتدئ لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره
ضبطوا امثلة قلما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة
قوله ولما كان الخبر المفرق الى آخره يرد عليه انه لا يصح حصر الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم
قوله الا ان يشير الى آخره خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر
والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء الشرط جازم وقع بعد الفاء واذا والتابعة بمفرد والتابعة
بجملة لها محل من الاعراب ايضا حصر في سبع المستأنفة ويسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي

التي صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم
فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا
كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا المفاجاة والواقعة صلة لاسم او حرف
والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فعليك على ذكر منك هذه الجمل حتى يفصل لك الممارسة
تفصيلا مغنيا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية والا فالظرفية جملة لا تنتقل
لا تنتقل الاسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك
ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة فلا بد في الجملة
قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمأول به قال الكسائي لا بد في الخبر مطلقا من عائد
واستدل بالاجماع على ان خبر كان حتى قالوا معنى كان زيد اخاك هو ولا فرق
بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب عنه بانه في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل
وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه ولا بد لانه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر
الا انه عمل بعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيدا من رعاية المعنى قوله كلا اللذين في نعم الرجل
لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له
قوله ووضع المظهر موضع المضمر الى آخره جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز
في جملتين مطلقا هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ الاولى عين المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم
ومقولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر
عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد
اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة دلالة على ان الحذف شايع
كلما قام قرينة وليس كذلك بل يخص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ
منها جزءا من مبتدائها واما في غيرها ففي المرفوع لا بد من الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي

قوله نحو الكر كتب في الحاشية الكر ان زوده ستون وازمام بهذا انتهي وتفصيله ان الكر اثنا عشر
اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار
والمجرور المحذوف هنا حالة ضمير بستين فيلزم تقديم الحال علي العامل المعنوي فالمعني الاولي
ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقول السمن منوان في هذا المثال الصغير
لمنوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان
والمكان وهم يتسامحون فيطلقون علي الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون علي ما يعم الجميع
فالشارح جري علي التسامح الاول الاخر تعميما للفائدة فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين
لا يكون متجددا فلا يقال النيد يوم الجمعة بخلاف الهلال الليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض
في هذا المقام خبر انقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص
لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض علي نفسه بان قولنا الزمان الخريف
بان قولنا الزمان الخريف يفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف ولا يخفي ان الزمان الخريف
ولا يخفي ان الزمان الخريف قبيل الهلال الليل الجمعة فالاعتراض علي ما نقل لا علي ما قالوا تامل
قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب
ان يقول وما وقع ظرفا فتقدير بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يخص
قوما منهما بل الاكثر وقوله علي انه اشارة الي تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر
ولو جعل المحذوف مضافا من المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف قوله اي ما قبل بجملة
قوله اي ما قبل بجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه التاويل والصرف عن الظاهر
ليصح تعديته بالباء والحكم علي ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه
الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان ينقل التقدير
بمعني الالحاق يقال قدرت هذا بذلك اي الحقته به اي الظرف ملحق بالجملة ومحمول علي جملتها
ومما يكفي اليك ان التقدير بمعني التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالي اي المعينة

اي المعينة فالمعني ان الخبر الظرف المبهم مبهم معين بجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل الاول
قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول والكون الا نادرا حتي صار حظ عامة النحاة
الظرف المستقر فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون في الافعال الخاصة
اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالي فلما راه مستقرا عنده مالا مستقر فمعني بالسكون
لا بمعني الحصول العام قوله بخلاف فيما اذا قدر فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه
او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه
وما حاصل ابوه وهما جملتان وقوله ان الظروف لا بد له من متعلق فعل اتفق النحاة
علي ذلك وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة
الي اعتبار امر اخر بهذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقدير ليتم البيان قوله الاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الركنان
اقول لانه اسرع قبولا للربط قوله الاصل في الخبر الافراد اي علي معني وجب صدر الكلام
وهو معني يغير الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الي غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه
لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعي سيبويه فمن قال بل سيبويه فقد غفل نوا لكونه معرفة وكونه نكرة
فلا يجوز الاخبار بالمعرفة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن بمعني الاستفهام
وابن الحاجب منع كونه نكرة وكانه اشار الشارح الي هذا المنع حيث قال فانا معناه اهذا ابوك
حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل معناه اي رجل ابوك لكن هذا
لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خمنا فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة
عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله وكانا متساويين
لو اكتفي به عن قوله او كانا معرفتين لكفي الا انه هرهر عن الحمل علي التساوي في مرتبة التعريف
فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله وكان الخبر فعلا له اي صورة خرج بقوله قام ابوه
في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا

صورة لان الخبر ليس فعلا صورة فلا حاجة الى قيد فيخرج قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر
مشتملا على فعل له قوله تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور وليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور
والا لكان القيد لغوا لاعتبار الشرط فيه فينبغي ان يحمل على انه اشارة الى ان الجزاء اجزاء الشروط
متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب في هذه الصورة
مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام كالاستفهام
قيل لا يتضمن الخبر موجبات التقديم الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر
لتضمنه الفعل النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في نحو لا قائم لانه تضمن الخبر
معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي نحو لا قائم لا يغير حرف النفي
معنى الجملة فاعرف قوله لتصدره في جملة وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر تعديه احترز
عن كون الخبر متأخرا لا مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا مما يصح كونه مبتدأ لتأخر قام
حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اي لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المصنف رحمه الله تعالى او لجزء الخبر
ولم يفسر الشارح لمتعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيعته والاخصر الاولى وضح
ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل
دون تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا في المبتدأ نحو
في مثال على الله تعالى عنده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال الاولى تعلق الجزء بالكل دون المعمول
بالعامل ليشمل قرين كل رجل ضيعته والفصل المتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء
لما كان الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة
والمراد به خبر عما يركب عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المصنف رحمه الله تعالى اصلح الله تعالى شانه ونحن نقول كلام المصنف رحمه الله تعالى على ظاهره
اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تأويل عندي تحقق قيامك

تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا ان لم يكن ان بعد اما نحو اما انك خارج
نحو اما انك ها خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ كالمسند
نحو اما انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما نه ضيق النطق
قوله اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط
مأخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكر ما يرتبط به الجزاء من الشروط وهو كل واحد
من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر نه غير تعدد المخبر عنه
قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد
ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم
فانه تعدد الخبر في هذا المقام الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل او التحقيق تردد اللفظ
بين المعنى الحقيقي والمجازي نه غير صارف نه الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد
لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر
المشتق خاليا عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان نحو حامضان،
قلت اعتبر في كل منهما ضميرا استحق المجموع كما اجري على كل اي كل واحد نه الخبر المتعدد بحسب اللفظ
لا بالمعنى اعرابا كما اجري اعرابا على كل اي كل واحد نه الخبر المتعدد بحسب الظاهر لا بالمعنى اعرابا استحق المجموع
قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحوهما
نحو هما عالم وجاهل فانه حينئذ العطف واجب لانه يجمع المتعدد اولا في هذه الصورة
بالعطف اولا ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا وتقديرا لئلا يلزم خلو الخبر
المشتق عن ضمير المبتدأ فيما عالم وجاهل في تقديرهما رجل عالم ورجل جاهل نحو جاهل
قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف رحمه الله تعالى بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا
هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل قوله وهو سببية الاول للثاني او للحكم به هذا ما
ذهب اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة

لا التكلف في القاعدة فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال
اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود
على ما قالوا ان يكون النعمة منهم ليس بسببا لكونه من الله تعالى ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض
مثلا لكان سببا لا لظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلت
عن سهولة حمل المثال على قاعدة الاعتزال قوله فيشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية
لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء فائدة
بدون قصدها فلذا افترق بصحة الدخول على الدخول الخبر ولزومه في الجزاء ومن لم يتنبه لذا
قال الوجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدأ نحيلا في معنى الشرط غير عريق سالاسم الموصول
قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان او مضارعا باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط
فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى الاول هنا قليل والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر
هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذي دخل عليه اما والمبتدأ الذي احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط
ايضا كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء المتضمنة كالشرط في الفاء
وليست مصححة لدخولها فلا يقضي بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول لان الموصول
بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فالاولى به بافراد الضمير
قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم نوقش بان الفاء هنا زائدة والمبتدأ المتضمن
بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط هنا منتفية اذ لا سببية للفرار بالنسبة
الى الملاقاة ودفع بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله لا غلام رجل يأتيني الى آخره فيأتي صفة رجل
فان قلت كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الموصوف انما يكون لما اضيف اليه الكل
لا الكل على ما لا يخفى على المتتبع لكن لا يهم المراد بالموصوف الموصوف لفظا لا معنى لا لفظا والكل المحيط
لا لافراد الموصوف موصوف معنى قوله والشرط والجزاء الاخبار اي الجملة الشرطية لا تكون الا
الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه

الشرطية فانه مقصود كثير التعداد في ما بين الناس بعد ان يكون مهملا
نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع تنازع الاستقراء
والشرط حرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل تحقيق ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ويتجه عليه انه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية
لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء اذا دخل عليه
سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي
هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وحينئذ كان القياس
عدم الدخول على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان
المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان في التسهيل ان المنع بحث التتبع
والاستعمال انما تحقق في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة
واما المنع والاختلاف في غيرها فمن باب القياس هذا فظهر وجه تخصيص وقع من المصنف
رحمه الله تعالى في هذا المقام قوله وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها يشعر بان بيان الاختلاف الواقع فيها يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متطفل
لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر المحذوف المشبه هنا انه
سيقول وامره كامر خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله هنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد المتعلم
في الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه اصل في الكلام ونحو الحمد لله تعالى اهل الحمد
في تقدير اهل الحمد هو احتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا مقيد بمعين كونه
مبتدأ وما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره
في موضع فيقتضي لبيان وجوب حذفه وبيان المصنف رحمه الله تعالى احتمال كون المخصوص
خبر المحذوف مبني على الاعتداد لا بل العذر في عدم كونها ذكرهما في هذا الموقع ان الاول في بحث
من مبنيات بحث النعت والثاني من مبنيات بحث افعال المدح والذم اي المبتدأ المحذوف

جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدأ قول المستهل وعلى الثاني
حذف مضافين اي كحذف مبتدأ قول المستهل فكانه لتعليل الحذف ترك الظاهر
فقوله مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته
قوله المبصر للهلال الهلال القمر الى ثلثة ليال الهلال لهلال وبعده القمر كما قيل كذا قيل لكن في القاموس
لكن في القاموس الهلال لغرة القمر ولليلتين اولا الى ثلث او الى سبع ولليلتين من آخر الشهر
ستة وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد بالمستهل لكن لم يجد
لم لكن لم يجد في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرافع صوته حتى يتولد
وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكا وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هنا
اشار الى ما سعر المبصر للهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي الاستهلال لما نوديدن
وبانك كردن وكلاهما مستقيم هذا فكانه اشار الى ان قول الشارح الى استعمال اللفظ المشترك
في معنييه قوله لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شيء
بالاشارة والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب
حين تصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدأ قوله جريا على عادة المستهلين غالب العادة
ما انتفى خلوف او فقد بقوله غالبا التعين ان العادة من اي قسم ووجه العادة ان الحكم
مما ينكر لان امتياز الرأي من بين المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار
وقوله ولئلا يتوهم نصب الهلال لتوجيه ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه
وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذهب
الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اي مكان خروج السبع
ومنها ان ظرف زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ اي خرجت فوقت خروج السبع واقف
وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فاذا ظرف للخبر
المحذوف والذي يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالمحذوف

بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب الغير الصحيح لانه على بعضها
مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت المقدر فالتقدير خرجت ففاجأت وقت السبع واقف
يحتمل ان يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما في الجزاء والشرط
محذوف قوله فيما التزم يقال الزمه الشيء فالتزم اي قبل ملازمته وقوله فيما التزم اي في تركيب
يقال عليه الاظهر في خبر لئلا يقال يخلو الجملة عن العائد الى الكلمة ما ولا يخفى انه لا يعني ظرفية الخبر
لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضع منه فالتركيب قبيل البر الكر بستين درهما
ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينا فيكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضع
قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في زيد في الدار حصل او حاصل
لان تقدير الخبر لا من لفظي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا ليس الا
قوله الاولى المبتدأ الذي بعد لولا والاولى ان يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبره عام
ليستغنى عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تبيين النحاة
الضابطة الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد ونبه بان حذف الفعل
لا يكون واجبا غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء وجوب القسم
الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا لا يخفى انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام
فحينئذ ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل
قوله وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او ماولا به فان المتبادر
من المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل
يدخل فيه هو نحو ضرب زيد عمروا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما
نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال لا يجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية
قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال
بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والجار يونس المجاز

فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون في نحو من التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة
قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره من جواز رفع الحال
في هذا القسم مقيد بما اذا كان اول مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب
وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون حينا اي اخطب اوقات كونه فالمراد
بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه بلا واسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
تقديرا اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر او المصدر لا يجوز ان لا يكون عاملا فيه
كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر بل فاعل حاصل
عاملا اختلف عامل الحال والصاحب وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف لا
ان يخالف في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات الظروف الاولى
متعلقات الظرف قوله ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال اذا هذه ظرفية خالية
عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومنها
ومن قيام الحال مقام الظرف هذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف اليها
وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة
ووجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لنظيره وجه لزوم نكارته
ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جائز التعريف
غير حاصل لزوم الواو ان لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم وفي ما ذكره
من التوجيه الخالي عن التكلف ان المحذوف متفاوت الملابسة بالنظر الى الفاعل
بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يوجد التعبير عنهما درة
بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال الوقال بحذف العامل وذو الحال في اذا
كما في ارشاد الهادي لكان اكثر استرادة من التكلف قوله وتقييد المبتدأ المقصود عمومه

عمومه بدليل الاستعمال يقال الوجه ان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصصه يعم
جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا
لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف قوله ضربي زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا
حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الموصول
مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه
يقال الوجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر وقال الرضي كل مبتدأ اشتمل خبره
قوله وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة يجعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا
وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف
قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهنا كناية عن الارض مصحفها اعني الصنعة انتهى وكانهم شبهوا ضيعة الرجل
بالارض المغلة التي لا يضيع يغني وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح
ان يعود الى كل والى رجل ودفعه انه كما ان كل رجل نائبا عن اسماء كثيرة ضميره نائب
عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته
وهكذا قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون كل الناس
غير الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه لان المعطوف على المبتدأ
وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل
عليه ذلك قال هو معطوف على ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل هو مقرون هو وضيعته على
فحذف المؤكد مع المؤكد جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف
صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله يكون مقسما به يعني معينا لذلك
مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذي
هو قسمي قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الى آخره في القاموس العمر بالضم وبالفتح البقاء

وبالفتح الذين قيل ومنه لعمري قوله اي من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان
ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره ثم
وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه
وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي استعمله النحويون بل هو واسع
قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المصنف رحمه الله تعالى ولم يقل ومنها خبر ان قصدا
الى البناء على وجه يحتمل المذهب الصحيح ومذهب الكوفي وهكذا في بعض الاقسام الباقي في الاقسام
قوله احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع يدخل عليه جميع هذه الحروف
ولا بد من مثل هذا التصرف في الحدود اذ ان خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر
الانفع ان يقال خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما اي على المسند
وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند
وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو
المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن
الدخول لايراث اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك نص لانه
يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت
على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوي هو التأكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر ان
الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى ما يشتملها ٥٥٥
قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده يقوم ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى فلا وجه
لتقييده بالحيثية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب عنه يعني الجواب السابق يغني عن هذا الجواب
الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى سيما هذه
الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم
كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الا الى ان يلزم منه

منه ولا خفاء في هجنته فالاولى ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يحمل المراد
المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم
في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف معرفة جزئية
على اسمية المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما
هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر خبر الجملة
مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص
بالخبر المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها
خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف في والمراد ان امره
قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف رحمه الله تعالى توضيح خبر ان
بحيث يعرف انه اي خبر صحيح واي خبر فاسد وما ذكره الشارح رحمه الله تعالى تكلف على
على انه مما انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدأ بان امره كامره في اقسامه من انقسام الخبر
التضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت
من فوت بعض الاستثناآت وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه جملة
انشائية نحو ان زيدا اضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه
معنى الشرط لكنه لم يفت لسبق ذكره به وقوله ان من ابوك اي على مذهب غير سيبويه
من ان من في من ابوك وهو لا يرد على المصنف رحمه الله تعالى مع اختياره مذهب سيبويه
قوله الا في تقديمه اي خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب
وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في التقديم لان التقديم قد مشترك لانه
استثناء عن وجوب الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا ٥ الا اذا كان ظرفا فيه انه
قوله الا اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام

في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة
مبتدأ صرح به الرضي الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكما الا بجواز التقديم
فقول المصنف رحمه الله تعالى الا اذا كان ظاهر ظرفا قاصر قوله خبر لا الكائنة لنفي الجنس
قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهود له
في امثاله تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين
فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا بتأويلها بالمفعول يعني النفي
المستفاد منه اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى الا
اذا عارضه جانب اللفظ فانها اي العبارة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفة انه لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل في بتقدير لا رجل موجود
لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء
لا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود
فلا كما يكون لنفي صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس
لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو الجنس فلا بد في التسمية
من ملاحظة حال البعض وحينئذ يصح حمل البعض العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها
عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان نفي الدخول لا يراد اثر لفظا ومعنى فقوله فلا يرد نظر
كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في يضرب قوله وجعل في الدار صفة قال المصنف رحمه الله تعالى
قال المصنف رحمه الله تعالى المثال الاحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه
ان يستغني عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل
يحتمل ان ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله لا يجوز ارتفاع صفته هكذا
هكذا قال المصنف رحمه الله تعالى واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لفظ
قوله على ما هو الظاهر يعني اذ رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر

الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه
قوله لا تقييد بالظرف يعني من غير سماجة بريد بنحو الحال وفيه نظر لان الظرافة
لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالاولى ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن
ويقال لا يحسن تقييد الظرفية بغير الدار لانها لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان جميع على
ولا يخفى ان نفي جمع غلام الرجل بين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله
نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله وليكون مثالا لنوعي خبرها
وليكون مثالا للخبر المتعدد فانه احوج الى الايضاح فلو تركه لبيان نوعي الخبر لكان اشمل
قوله ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا مصدرا للفعل والمشهور
في مثله تقدير الزمان وهو ملايم لقول بني تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه
يقال لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان الرفع
وقيل لان الرفع النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه
قوله اي لا اله موجود الا الله تعالى جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصولها ما ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخلا
والا للحصر فالمسند اليه هو الله تعالى والمسند هو الاله وهذا مما تحير في تعقله الاذكياء
ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضح لك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما
وقيل انما الاله الله تعالى لكان كلاما تاما من غير تقدير فانما هو النفي فكلمة الا فكلمة الا
فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو ان لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى
قوله انتفى الا هل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر زيف المصنف رحمه الله تعالى بان لا
حينئذ يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي
ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم يصير لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح
الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا نفي كيانه يا مناب ادعو ويكون فاعل الظرف الضمير المبهم

الممتنع بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقديرين يحملون ما ترى خبرا في مثل لا رجل قائم
على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار النحاة انتهى الحكم
في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحمل قائم خبر لان هذا البحث ليس وظيفة العرب
والانكار انما يتأتى لو التزموا في مثل لا غلام رجل قائم بنصب قائم ولهذا قال الاندلسي لا ادري انتهى ابن شيخ
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب الحذف
وعند الحجازيين يجوز فنقول معنى كلام المتن ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة
الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما
لا يصرح به لهذا كما في قوله وقد يحذف المنادى وقوله يحذفان معا يعني الفعل والفاعل
ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدأ رعاية مطابقة عند قيام قرينة
ولو قال الحذف دائما ومعناه في الانتفاء وحينئذ معنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه لفظ الخبر انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة
ولو قال ودائما عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما ينفك
عن القبول قوله اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا بقول المستفاد من التشبيه
بقول المستفاد من التشبيه بليس عملها الا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما لا على عملها
عمل ليس حتى يوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الواقع
ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز رجوع الضمير الى التشبيه
لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة تشبيه لانه لا شذوذ
في نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال فيقتصر على مورد السمع وهو السماع ومن
قال انه شعر فبيانه محل قوله من صد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح
الزوال والضمير في نيرانها للحرب فلا زوال لي عنها باعراض ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس
ردا على الشيخ ا ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس ردا على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس

انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها
وبين معمولها بنفي احتمال ان يكون لا ابرح من قبيل لا شيء فجعل الشاعر نفسه عدم المقارنة
كما يحمل الرضي الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملة بل ان يكون متعلق الظرف
مرفوعا فلا اشتراط في البيت على عمل لا قوله اعلم ان المراد بالمسند بهذا التعرض مبني على الغفلة
عما ذكر في تعريف الفاعل علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم
مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات
ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية
فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اصطلاح اطلاق صيغة المفعول عليه لغة
واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل الفائدة ولم يسند اليه
ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله
فانه مفعول ولم يشمل التعريف الا ان يقال الاطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحيا قوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانك تقول ضربته تأديبا وكرهت هكذا في
وفعل الضرب والتأديب ولمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض افرادها ينقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه
فاحفظ فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه
عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق المطلق
قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول كذلك حتى فعلت نعلي
بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على اهله
فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق المطلق
من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به مقيد في الظاهر ونفيه في التحقيق فان المفعول فيه
ضمير يفيد به الصفة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد اليه فقيد به مفسر المعنى المفعول

لا مفيد وليس صحة اطلاق المطلقة لوازم صحة اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا
وكذا ضرب ضربا على صيغة المفعول المجهول لانه فعل بمعنى انه قام بفاعل مع الفعل المذكور
اي بما قام معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الالفاظ اعم من الفاعل حقيقة
او حكما ليدخل فيه زيد ضرب ضربا كما ظن البعض بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ماذكره
قوله وانما زيد لفظ الاسم ماذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه انما الشان
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا الصحيح
فلذا احتيج الى ما قيل ان زيادته لاخراج مثل ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
ليس ما فعله الفاعل لانهم يجرون صفات المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يجرون
صفات المعاني المطابقة وثانيهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضاربا فالوجه
ان يقال الزيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته في البيان تفنن في البيان والشارح جعل
الاسم محذوفا في تعريف اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او اسما عطف على قوله مذكورا
اولا يعني ان الفعل المذكور يشتمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل وشبهه
كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وكذا خرج نحو ويلك وانواع الضرب وقعت الضرب وقعت لك ولم يخرج بعد ضرب شديد
في قولك ضربي زيد شديد وضربي انواع او الف وتحقيق الكلام ههنا ان معنى اسم ما فعله فاعل مذكور
انه اسم يدل على ما فعله فاعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب
فعله المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل خرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل
مذكور وانما هو لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله بمعناه
لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقائل وضارب زيد على ما سيأتي الشارع
فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القائل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتامل
وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب

بحسب التركيب انه فعل فاعل صفة ثانية للفعل لا بعد ان يكون متعلقا بمذكور
قوله بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء غفل الشارح عما ذكر
ان اسم الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه حينئذ قد يكون معنى الفعل
عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المعنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظ بل على ما
تصدق به من الافراد لئلا ينتقض بمثل ضربت انواعا فان ضرب مشتمل على ما صدق عليه الانواع
لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم
لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عنه فلا يخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي للتاكيد العامل
باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره
ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد
قوله والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده
اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للمرة الشخص قوله
لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل
فلا يكون للتاكيد وهو خلاف الظاهر فتدبر قوله وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومعناه
ومناط فائدة هذا الكلام كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه
لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف على لا شيء ولا يجمع اي الا وقد قد يكون بغير لفظه
فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة
واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال المراد التصريح بانه ليس بتابع سيبويه
قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا

بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية
ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا فيهما به
اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر ان سيبويه في مثل انبت الله تعالى نباتا دون مثل قعدت
دون مثل قعدت جلوسا قوله خبر مقدم هو من قبيل انواع من الضرب وخير اسم تفضيل
مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث في القاموس يقال فلان خيرة الرجال
وفلانة خير النساء قوله والجدع قطع الانف والاذن في الرضي كلمة او بدل كلمة واو
وهو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا يعني وجوب الحذف سماعا كما
هذا كان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لو لم يوجد الحذف سماعا في كلام العرب استعمال الافعال
العاملة فيه بل يعني وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة
لا يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب الا عن اعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل
او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها
سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب الى الاوفق
ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المصنف رحمه الله تعالى هو الجواب الاول قوله مثبتا اي اثباتا
لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة
لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمقدر صفة بمعنى نفي
وما ذكره الشارح اظهر انه لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لمعنى النفي
او معنى نفي بتاويل لواحدة من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما مرسما
ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي
المقيد لكان اوضح فافهم قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر
الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على اسم
طالب للخبر فلا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد بالدخول الدخول

الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا سيرا سيرا فان النفي وان لم يدخل
على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيد الا سيرا فخرج وخرج
وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سيرا او خرج بالرفع
وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما
يصدق مع ذلك على ما زيد الا سيرا مع انه ليس بمحذوف الفعل لانه لو كان خبرا عنه لكان من نوع على الحقيقة
قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام
مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق
لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا سيرا شديدا سير شديد
قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا لنفي العبارة بتقدير
بتقدير هذا وكانه جعل المصنف رحمه الله تعالى ضميره وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم
لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكرنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الواضح ان يقال ما وقع مثبتا به
او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا - وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما
قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الواقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه لانه
يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة
قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر الى آخره على انه يكون للتاكيد او النوع ولم يلتفت الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال
الثاني الاول اذ لا يصح استثناء الطير السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب
كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد البريد
معرب دم بريده وهو اسم بمعنى اسير اذ علامة قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك في زماننا
قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل الى آثاره
وفيه نظر اذ لو كانت الانتقال منه الى آثاره لم يكتف الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة

في حذف عاملها عامل المفعول المطلق بعينه لانه يتعين ان يكون بمعناها
قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند
الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وحينئذ نقول او المصدر
نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال كقولك صحبني زيد مسرورا فانما ان
او ينفعك فان مضمون الجملة هنا صحبة زيد في وقت السرور والا نزاع فيه فاحفظ فانه
من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وبانه غرض وعرض الشيء اثر فاعل بواسطة سمي اثرا
وحينئذ نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل
وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاته المبنية لغيره
لان ما قيل ان مضمون جملة احترازا عن مضمون مفرد نحو له سفر يصح صحة او يغتنم او غنيمة
لان مضمون المفرد كلام لا يحصل لان صحته اثر مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة
وكذا ما قيل انه متقدمة بيان الواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال مسلم وكذا ما قيل الحذف غير واجب
ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقدم التفصيل ونحوه فلعدم تشخيص فائدة للتقدم
لم يعترض له قوله وبتفصيل الاثر بيان انواع المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف
في مثل فشدوا الوثاق منا بعقدا او فدا او منا فداء ولم يذكر المحتملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق
هنا يشبه شيء بشيء فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه شيء بشيء او المفعول المطلق
الحقيقي في مثل لا محالة مشبه او بمعنى للتشبه الذي فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام
لاجل التشبيه سواء كان مشبها به كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرناه
او مشبها كما في له صوت صوت الحمار مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف
في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حسن يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق
لا من القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الحذف لانه في مثل هذا التركيب

ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف
التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف
لصيرورته مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت
تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار
بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان
او صفة بتقدير مثل او بتاويل منكر بهذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية
الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر
المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله لهذا التاويل وانما لم يجز لان ان مع الفعل خبر
وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره الاوضح
وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة
ففيه مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اي لا محتمل
ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب بمفعول الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة
قوله اي اعترافا اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده
قوله ويسمى هذا النوع من المفعول الى آخره والتسمية من متاخر النحاة في هذا القسم وقسيمه
فالاولى ان يكون نسمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين
قوله ما وقع مضمون جملة لها يحتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال لغيره
نحو رجع القهقرى الى القهقرى ولم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو منصوص الى آخره
يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن
نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل
دل عليه ما يقوم به فالوجه ان يقال المحتاج الى التاويل كونها تاكيدا لنفسه لانه يؤكد جملة عينه

لتعينها للدلالة على ما تعين المصنف للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد
للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزله منزلة نفسه لانه لم يشاركه في التعيين للدلالة
على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد به تأكيدا لاجل غيره هذا ما اختاره
المصنف رحمه الله تعالى واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه فقال بقوله على هذا ينبغي
الى آخره وفيه انه ليس ههنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه لتكرره وتقرره
ومع ذلك لا دفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تأكيدا ليس لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون
مثنى للتكثير واشار الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول
مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى الفاعل
ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد ضربتيه فالوجه
ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد الرضي وفي جعل المثال تتمة التعريف
قوله وفي جعل المثال تتمة التعريف لا فائدة في هذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال
على ان التقييد بالمثال لا يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة
الى المفعول قوله ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل متعين في الاستغناء عن الحذف الذي استعمالا
فان قلت بل متعين للاستغناء عن الحذف الذي يرتكب لاجل الاحتياج اليه فلذلك كأنه خرج الرحمن اللفظ على
في القاموس لب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك الباب بعد الباب او معناه قصدي
واتجاهي لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امرأة لبة اي محبة
لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص فحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماعه التلبية
فيأمر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المأمور به والاول انسب
بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير كندوي الزوائد
فانه لم يجيء ثلاثي بمعناه قوله المفعول به قال المصنف رحمه الله تعالى انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق

او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية فتعلق بالفعل او للصلة او متعلق بما ضمنه من معنى التعلق
ومن خفي عليه مراده رد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال
قوله ولم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تفاديا
عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيدا قائما
ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول لانه المطلق او تفننا
فتبعه في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول فيه على ما هو المجاز المشهور
فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل
تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن بمعنى الاستفهام والشرط
دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد
اسما ولم يقيد به بدلالته على معنى غير مستقل وقد صرح جوابه ولو سلم فقد سلك في
فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة حرف فانهم
يقولون يعني ان ارباب اللغة يقولون لكنه يجيء ذهبت بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل
هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير
تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهب بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد
وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى ففي ضربت زيدا قائما ضربته
في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما لان التمييز تعلق بما يبين به وهم
وفي المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز
في ما بين الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق بهما اولي وهما
يعجبك انه اشكل على بعض عمرو في اشتراك زيد وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق التعلق
بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يتنكب
ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل

بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته
لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب والضربة بل يقال وقع الضرب
او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى الفاعل فعلا اسند وكذا الاولى
في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج به زيد
ودخل درهما في اعطي زيد درهما واخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم
وهو الا يرجح الاليق بالاعتبار ما لم يوجد صريح بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به فيه
وفيه يصح انه يكون مفعولا ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به
او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عده كونه مفعولا به يخفى عليه المانع لدقته فلا يرد عليه انه
قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر ولا دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لـ
ليتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء
بالفعل الاصطلاحي يخرج شبه الفعل قوله لقوة الفعل نبه على ان ذكر الفعل ههنا
ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظائره لكن ينبغي ان لا يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل
قوله كوقوعه في حيزان وكون الفعل معه كذا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم
فينافي التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم للتخصيص
لا للاهتمام قوله اي انزيد مكة اي اتريد مكة قوله تخصيصها بالذكر لحصر الجمهور على ان العبد
لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا ينقلب شيء
لكن يتجه ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريق المصنف رحمه الله تعالى فرعاية مذهبه
يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء الى آخره كتب قدس سره في الحاشية
نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله تعالى الحميد ونحو اتاني زيد الحبيب الفاسق الخبيث
ومررت بزيد المسكين قوله نحو امره ونفسه معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد او التسا
عنه في الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب الحذف

وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني قدس سره التمثيل به
لانه من حيث انه قرآن عظيم الشأن لا يصح فيه وجه آخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعتقد
الحذف الجائز والواجب قوله وسهولة البلد ولا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ
من الارض قوله بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته
لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه
حائل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقبال عن ظاهره
لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او بالقلب ثم جعل الاقبال بالوجه
او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال الحقيقة او حكما لانه يصير الاقبال
بالقلب داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال فمنه نداءه تعالى لتنزهه
عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا
الى التنزيل وبيانه على علم آخر يقال في القول بهذا التنزيل تعالى منزلة من له صلوح النداء
ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن العظيم عظيم الشأن
نزل على لسان العباد ولا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة
لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستغنى من تقدير ادعوا مع انه قد يكون المقصود
بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى جعله
قوله وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب له باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستقل
مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى
كما فعله صاحب المفصل وكانه منع المصنف رحمه الله تعالى عن ذلك انهم لم يعتدوا كلمة وا
من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظي يتوقف على اللفظية آلته والمطلوب
فانهما قد صارا الطلب تقديريا والاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتأمل
قوله او للمنادى او للمحروف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه غنا نبابه عنه يمكن دفعها

بان النائب يحذف اذا كان نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة ما دلت هنا نائب سد
ويتجه على جعل التفصيل للمنادي انه لا وجه لتخصيص هذا النمط التفصيل بتعريف المنادي
دون المفعول المطلق والمفعول له والمبتدأ والخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد بحذف حرف النداء
لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضع
فلا فلا يرد ان المبرد لما كان يقوله قال بكونه سادا مسد الفعل فلا مجال لجعله عاملا بحا
وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب
اللهم الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران هذا انما يتم
على قول من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة
لا يخفى ان الحروف لا يقوم مقام الفعل في افادة حتى يستغني عن تقديره وانما يقوم مقام الفعل
في العمل فلا بد ان يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابي علي على احد جزئيها اسم الفعل والاخر
ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى اتضجر وتعهب
بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد من حروف النداء الهمزة
واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادي جزء الكلام بدون المنادي مع انه
لا يفيد ما وجده واجيب بانه قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط
والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام مرته
بدون المنادي وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادي لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد
بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا الطلب لطلب اقبال النيد فهي بجزئيها
بمنزلة الفعل والمنادي بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادي
فاعرفه قوله وبني اي يجب ان يبنى لا انه يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في المسائل لا الجواز فالعلم
الموصوف بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتي قوله لفقدها اي لفقد كل منها لا لفقد الثلث

الثلثة ليساوي المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
ممن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح ممن قال الاقسام اثنان مفرد معرفة ومستغاث
بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب ثلثة
مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله ولطلب الاختصار في طلب بيان النصب
لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاولى الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به
فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم تعد
حتى يتم تقديم ما عدا النصب عليه ويعكس ترجيحه بالاختصار فيه لكثرة اولية الاختصار
فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال لبيان البناء على ما يرفع به اهم لانه
من خواص النداء بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه حرف الجر
وبخلاف الفتح لانه فانه لاجل الحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء والتغيير
من حالة الاصلي قوله يرفعها المنادي في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسنادا يرفع
الى المنادي باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادي باعتبار ما كان
فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل الضمير الى ذات المنادي فيكون
من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه
في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادي كانه قيل وبني على ما به الرفع ويتجه عليه انه يتمايز الرفع النون
وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته شبه المضاف فدائر على الارادة
بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه لانه المفرد الكامل
للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه هذا امر لا انضباط
له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون بابلا

فان يا حليما لا تعجل شبه مضاف دون لا حليم لا تعجل كما لا يخفي علي المتتبع لاسرار الفن ولا الي ما يحصل
يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد
وقد سهي فيه الشارح رحمه الله تعالي واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده
فظن ان المعني انه من تمامه من حيث المعني وليس بذلك بل المعني انه من تمامه في اعتبار انهم اما لانه
معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول فكانه يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ومجموعهما يكون بمجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء واما علما نحو يا زيدا او عمروا اذا جعل
اسما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لقصد مخصوص كاربعة
واربعة عشر واما الثاني فكالمنادي الموصوف بالجملة او الظرف فانه لا بد وان يجعل من
من نداء الموصوف لا من وصف المنادي والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بجملة هذا فاعرف
ان شبه المضاف في باب المنادي العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم
لشيء والمعطوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية
قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعني لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما ناسب
فقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل بمعني المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل
ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادي في الدلالة علي المعني المراد منه الي قرينة الخطاب
كالضمير للمخاطب فيبني لتلك المشابهة بالحروف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم
لكن لم تعتبر فقدانه طردا للبناء قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب
قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزم لام التعريف
بما سوي المنادي فلا يرد ان المنادي لا يصح والصواب يا رجلان اي لام بدل حرف الاستغاثة
يعني الاضافة لا دني ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الي مدلوله كما هو المتبادر قوله

المتبادر قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا الله تعالي
اغثني لمقتضي ذاتك وكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة لغير كلمة يا ولا يكون لام الاستغاثة
الا في مقام الاغاثة او التعجب او التهديد قوله واجيب اي عن الاعتراضين فانه قيل اولا بان قولنا عبد الله
من تتمة القاعدة فانه قيل او بان قوله مثل يا عبد الله تعالي تتمة القاعدة مبني علي الغفلة في حضور المتعدد
قوله كان المتهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الي آخره فيه انه يأبي عن هذا التوجيه الندا المتكلم بهذا
والمتعجب منه وانه لا معني للاستغاثة لشيء ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاستغاثة منه
فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد
ويتخلص عن اثم القتل والضرب او يستغيث له بان ينجي نفسه عن القتل بتغير احواله
وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه لتعينه في التعجب المتعجب المفرد الذي
فوق طاقته فتغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانه انما يقتضي فتحها
لا يحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قوله ولا لام فيه حينئذ
ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالي ان الجملة حالية فيخل بالمقصود لانه تقييد الفتح
بالالف بعد اللام لا تقول لا اعتداد بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام
ايضا لان الالف يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها
ياء لاقتضاء اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما بالاجمال
لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان تعتبر اطراد البناء ولك ان تقول ليس الثاني الا لانه
لا خلاف في حركتي الجر والفتح لان احديهما بنائية والاخر اعرابية قوله وينصب ما سواهما
فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم قوله
ويا مثل ينفعني ويا غير ما يضرني مما هو مبني علي الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا
بل محلا مع انه داخل في معناه هما ما سواهما وان اراد بنصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادي ولا يختص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد وانما يبني

على ما كان عليه النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء
والا ستغنا عنه على ان فيه انه يبقى على هذا التقدير بيان مثل مهملا
في بحث المنادي قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يحتمل
لمعلوطا لعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف منادي
مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من لا مثال له في
حله ما نشأ قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصبا
في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجه الظريف هذا
لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا
بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق
طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادي يريد التوابع من كل وجه اعني التابع
في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادي حقيقة كحقيقة
وسيجيء في كلام الشارح نكتة تقييد التابع هنا بما يخرج فمن ذكرها هنا ما سيجيء
في كلام الشارح نكتة فلم تتبع كلامه ادنى تتبع قوله المبني على ما يرفع به قيل هو المتبادر
من لفظي المبني هو هذا لانه قيل فيه وبني بعد غيره قوله لان توابع المنادي المعرب تابعة للفظ
هذا الحكم صحيح على الاطلاق فان يا عبد الله وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله تعالى لانه منصوب المحل
بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف لانه
حكم لم يساعده حكمه وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله
قوله لان توابع المنادي المستغاث يعني ان الحكم على ما يرفع توابع المنادي المبني يرشده
الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر
الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد ابن عمرو
والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه

لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة في
لا دراجه لا التعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الحكم الا في المبني
الى آخره فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع
فيصح ان يقال وتوابع المنادي المبني الى آخره المفردة سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع
الممتنع دخوليا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادة
فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا ونبه بذكر التأكيد والصفة اولا على انه لم يتبع الاصمعي
في امتناع وصف المنادي ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبدل كالبدل ز
قوله لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الظاهر ان ما يقول عند الاكثرين لئلا يلزم قوله قد يكون
فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد اليه ذلك قوله وكان الجنا
عند المصنف رحمه الله ذلك بعض
قوله ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي يشعر بان تركه التقييد هنا مبني على الغفلة
قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادي المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر
واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي
وعدم جريان التأويل في وصف المنادي المستغاث بالمضمر لم تعتبر حيث لم يبين
بخلاف المنادي المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخولها عليه يعني المعرف باللام
ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله تعالى ولذا لم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام
مع انه اوضح واخصر قوله يرفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو
العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله
فتركناه لما هو اصله وقوله الظاهر هو المعتمد قاصر لانه يشمل الحمل على محله
نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع واقتصر على مثالها
اولا لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنادي بحرف النداء وهو اولى بالتمثيل
ليعلم انه قد يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته قوله وهو اسنا سيبويه وهو الذي

قال في اعراب الفاتحة من شاء لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف هو على كتاب سيبويه
قوله ان كان كالحسن يعني علما على قوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي في حاشية الكشاف
مذهب المبرد لكن المصنف رحمه الله تعالى في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح ره
وكان المصنف رحمه الله تعالى لما راى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كالنجم
في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس
وما في حكمه من الاعلام وحينئذ لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو
علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب
لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزعه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام
عليهما وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلام التعريف او جعل جزء الكلام
وذلك في علم هو جنس في الاصل خص بفرد منه لخاصة لا اقتضت ذلك التخصيص
ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية في الصعق كخويلد لانه اصابته الصاعقة
واما تقديرية اما لعدم تصور جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالابعاء
فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لم
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري والمضاف عطف على المفردة وتنصب على ما
عطف اسمية على معمولي عاملين واحد لان العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء
قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما والضمير يرجع اليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع
فعلم منه انه لو قال وما في حكمه حكم المستقبل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف
فان قلت هذه من مسائل المنادى فكيف ذكره مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع
باعتبار ان التابع المضاف وجب اختيار بناء المنادى على الفتح المنبئ عن جواز ضمه
لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح
عن جواز الجر في يا زيد بن سعيد قوله بحرد عن التاء لا تعلق لها بمعنى من غير تعيين مثلا

تعيين انه لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه
كما هو المتبادر المتبادر ما هو الا عم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يحصر جعل المعرف
باللام منادى فلا يريد احد من ارباب نداء فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى
لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع قوله ولا يخفى
ولا يخفى عليك ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه يعين انه قد يكون تابع المنادى
المبني ملتزم الرفع فلا يتجه انه موقع ما بين احكام المنادى قوله قيل مثله يعني الكلام على سبيل التمثيل
فلا يرد انه يلزم ان يقال يا ايها الرجل الى آخره لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام
ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنة فطنة الناظر في هذا
المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان بحذف الالف واللام لان النداء يغني عن جبر نقصان
عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه باللام فربما اجيب عنه بان اللام
في جبر النقصان لا تعريفه فلا تدخل في المعرف باللام وفي الجواب ان جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عنده عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله
من هذه القاعدة وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يرفعه وفيه ما فيه وان قصد النداء
في يا زيدان اي تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان
لقيل يا ايها الزيدان فاعرف فان مراتب الكلام هنا بلغت الى اعلى المقام الذي
لا ينال الا الكرام قوله يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوفة ما اضيف اليه
بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش بتقدير يا اي هو الرجل عنده فقصد الصلة
لان المنادى طالب التخفيف والاقل هو المرجح وان كان الموصولة اكثر ليكون هذا
واي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم ويا ايها الصعق
ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح
قول الاخفش بتعدد الموصوفة احتجت عن هذه الوجوه المكشوفة فواه مع ها التنبيه

لتخبر بعد النداء المقصود بالنداء عن حرف النداء مع حرف التنبيه المشارك
لحرف النداء في التنبيه وقولك يا هذا بالتزام حرف التنبيه في هذا المقام التوسط
والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا يحتمل الامرين
فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا
التقدير لا حاجة الى نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر ههنا ما يخرج صفة الاسم
المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام ولا لا يجوز اخراج صفة الاسم المبهم
مطلقا من القاعدة السابقة ويجوز في هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله منادى معرب الى آخره ولهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث مع باللام
فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من
قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد وتابع المعرب
الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين
معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يخشى من التعسف
واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى
لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام
للفظة الله تعالى في باب النداء قطع الهمزة واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصصه
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن الذي
لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا ايها الله تعالى مثلا في حين
ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره
فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر اشد وكانهم توسلوا
في التفصيل بصيغة اشد لم يبنوا من الشذوذ افعل بجعل الشذوذ بمنزلة العيب

الغيب قوله ويتم الثاني تأكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا
بتأويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه ولم يصرف بسبب
واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا انما يمكن ان يقال ولما نبه الشيخ الرضي
هذا انما يمكن ان يقال لو اما ما قال الشيخ الرضي فهو ان التأكيد اللفظي في الاغلب تكريرها للفظ الاول بلا تغيير
ولا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كذا بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين
وان لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع
له فيه قوله والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب فكان المصنف رحمه الله تعالى اشار
الى انه بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح
اي انك شجاع ماجد مستغن عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى
انك لست بابن رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لا ابا لكم
ولا ابا لك ولا ابك ولا اباك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء هو الاصل
كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي
جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة الجمع والتثنية على الاضافة
وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان لا كتفاء بالكسرة او ما
في حكمها واما اذا كان الاكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم
احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما انه
ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف
وقوله المغيرة بالحذف او القلب معتبر عبارة الرضي حيث قال ليدل الشهرة على الياء
المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير باب
فانه كثير فيه الفتح لثقل الياءين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم باللغة في هذه
الوجوه كلها وفقا جعل يا زاه متعلق بيكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة

وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقف على غلامي ليكون اليا فبالسكون اجود ويكون بحذف اليا واسكان ما قبله
واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على عنده
اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل
الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد منه
من عدم التقييد بوجه بل لا يفتقر الاستفادة على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء
والاخصر الاوضح ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على غلامي فيكون المعنى
والمضاف الى يا المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة قوله بابدال التا باليا اصله يا ابي
وانما تدخل على المتروكة وهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام
وقد جا النظم ايضا وفي لغة النظم جا الها على ما في القاموس وطولت التا لانها
غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن اليا كما بنت لكن توقف عليها بالها لكونها عوضا
عن زائدة بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي او مكسورة لمناسبة اليا التي انما
لا يناسب الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدلت يا
ان يقال لما ابدل اليا التا فاقتضت كسائر تا التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر
الذي هو مقتضى اليا وكعوض بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل
الى غير بعد ان غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب وبالالف عطف بحسب المعنى
على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف على عنده
اي بغير الالف بلا الف والفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص
بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة العبارة جواز يا غلام امر او يا غلام عم
فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت المذكر
كما شاع قوله مثل يا ابن يا غلامي فقالوا وقالوا وبالها وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم

ويا ابن عم الى آخره الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة قوله الترخيم في القاموس كلام
كرم قوله وسهل فهو رخيم والجارية صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم
في الاسماء لانه تسهيل للنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد
بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى
والاصح ان الجواز فيه مطلق فيشمل حال الضرورة في النداء ايضا وفي غيره مقيد بالضرورة
قوله اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله
الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له
على ما سيجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترخيم والتقدير
ويرخم في غير ضرورة وان تجعل اللام في عبارة الشارح للوقت اي جائز وقت ضرورة
ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى واقع لاضطرار
الى الوقوع قوله اي بمجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت
شابا صحيحا كذا في القاموس فما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة
لم ينبه القاموس وجعله بمعنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا للدلالة بل لضرورة ضرورة ما
قبله متعقب الاعراب والمحذوف لقلة لا يكون منسيا وقيل حذف ليصل الاعراب ظاهرا
لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف فيما قبله وشرط الترخيم انه كان
قوله وشرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاع
الى ترخيم المنادى حينئذ استبشاعا لجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير
في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال لك ان تجعل الضمير
في قوله صر ترخيم المنادى قوله امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم
وهو ان لا يكون المنادى الذي مع اليا موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك
تقول في يا اضباع في الوقف يا اضباعه بالهاء الا في مقام الحاق الف الاطلاق

فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التاء وتقف بالالف الاطلاق لانه ليس آخر اجزاء المنادي نظرا الي المعنى
لان المنادي في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو لا يستغنا بدون زيد وان لا يكون جملة
وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله ولزيادة علي الثلثة لم يلزم نقص الاسم
ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وانه جاء نقصانه ان لم يكن معربا
او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب
نحو بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت
قوله واما اسما ملتبسا بتاء التأنيث اذا وقف علي المرخم منه توقف بالهاء فيقال يا طلح يا طلحه
الا ان يكون مقام الالف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم
او تقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصيته
او تقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه زيادتان قيل لا بد ان تكونا بمعنى
فخرج نحو عصبصب قوله في حكم الواحدة في انهما زيدتا معا وان كانا لمعنيين نحو مسلمان
علمين وهاتان الزيادتان زيادة التثنية والجمع والتأنيث والنسبة والالحاق
وزيادة عمران هكذا قيل وفيه نظر لان زيادة آخر شملته للالحاق ولا يحذف منه الا التاء
ويمكن دفعه بانه ليستا مما زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الصيغ
بدون التاء قوله واحترز به نحو ثمانية ومرجانية وينبه به علي وجه حذفهما معا
قوله وكان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره الي الذهن فاعتباره اولى عن قيد
اعتبره الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة فالسعلات بكسرهما الغول
او ساحرة الجن كذا في القاموس ولك ان تريد بآخره اخرى الحقيقي وتاء التأنيث في آخره
حكما فهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم منها ان يكون حقيقة او حكما يمكن ان يعتبر ما
في الحكم الحرف الصحيح مما يقبل الاعراب فلا يرد عليهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحقا
بالصحيح اي الف او واوا او يا ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء

والياء فيهما حرف مدة حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو جيل وسنور فانهما
لا يسميان مدة والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الي الذهن لغلبتها وكثرتها
والمراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال
قوله وانما لم يأخذ هذا القيد ولك ان تأخذه منهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف لا الاصل
قوله ولان نحو ثبون جمع ثبة واياك ان تجعل ثبون جمع ابن لانه لم يستعمل الا كثمود
فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرف قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولعلنا فان كان ما قبل آخره مدة
ولو قال المصنف رحمه الله تعالى فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا لورد نحو سعلات
وسعيد فمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين
في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبلت من البول والنقد صغار الغنم علي ما كتب في الحاشية
قوله اي بحذف حرف واحد قدر المضارع مع معنى اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء
فانه لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد
فافهم واعلم انه قوله ان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان
بيا ضاربة فان ضاربة مركب ولا يحذف منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب
علي المركب حقيقة او حكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما وهو في حكم التابع لانه المحذوف
وهو في حكم الثابت سواء الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة
موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم واستثني من القاعدة اسم اذا الترخيم فيه
موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلي ويا قاضي
فيعود المحذوف لانتفاء التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل
قبل مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها النبت فانه يفتح الساكن عند سيبويه
ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف

فانه يرد بلا حركة واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمداه فانهم
يبقونه على سكونه والفراء يرده على حركته قوله القفا فيقال القفاه يا حار القفاه الشجة
ومن قال الهاء فصيحة خرج من الفصاحة قوله ويا كرو وفي الحاشية كرو وان طائر ضعيف
طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طائر يقال له الحبارى واثر اشواط كويند كري
بزوي كرا مين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كما دل في ادلو
لان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه فاعل بما يعلل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو
مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في اثنا المنادى والفصل به
بين مباحثه فالاولى ان يعرض عن بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولهذا
اطلق صيغة الندا وايد يا خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في الندبة
مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للندا اعيرت للمندوب وهو المتفجع عليه
قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر منه المتفجع عليه من يبكي عليه لا ما يبكي
لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال لجعل المصنف واو
ان يقال لجعل المصنف رحمه الله تعالى واويلاه وواصيبتاه وواحسرتاه كناية عن الميت
لانه كان هالكا النادب مصيبة وحسرة قوله واختص المندوب بوا امتيازا به
يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص يتضمن معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص
لان البا التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة
التفتازاني حيث قال العرف دخول البا في الاختصاص على المقصور ووجه الرد
ان البا الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعرفي في صلة دخوله
على المقصور عليه قوله يراد انه لا يقع نكرة ليس ورود هذا باعثا قويا على ان
على تأويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى بما اوله بكون قوله ولا ينادى الا المعرف با في حكم المستغاث
عن قوله وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي

الاندلسي حيث قال يجب مع الالف لا يلتبس يا المنادى وفيه انه لا يرفع الالتباس بالمستغاث
وفي ذكر ذلك المشعر بالتنويع اشعار لوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي
المصنف رحمه الله تعالى فيما اذا كان آخره حركة اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه
وانما قال المصنف رحمه الله تعالى فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف
متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان اليا منقلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة آخر المندوب
لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه وحينئذ كلمة الفا في عبارة المصنف رحمه الله تعالى
اوقع في مكانه قوله واغلامكيه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
على خلاف المنادى فانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف
ولا يبعد ان يكون هذا عبادا عيا الى اخراج المندوب وعدم جعله مناديا على ضرب
من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامكيه
قوله لانه بمنزلة تمام المضاف لان الاسم لا يتم الا بالنون او باللام او بنون التثنية او الجمع
او بالاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران اي في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان
قوله الجمجمة القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المصنف رحمه الله تعالى الجمجمة الرأس
قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه في الاكثر للتقييد بالاتصال كل
قوله يعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس
قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لانه لو كان لم يكثر كثرة ندا العلم
واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم
فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا المعارف التي
حالة قبول العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف كلفظ الله تعالى فانه
لا يحذف هذا انه لما اعترض به الرضي انه لم يتم ما ذكره بيان ما لا يكون حذف حرف الندا

في لان فيه لفظ الله تعالى ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف رحمه الله تعالى
انه يكون الحذف في لفظ الله تعالى مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال تعالى القول فيما سبق
ان يقال القول فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه يقال يحذف حرف النداء
فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله الاصح انه عبري وقيل عربي
والاصل قوله على وزن يوجب الا انه غير الاعلام المنقول كما في شمس ابن مالك
بضم الميم والاصل شمس كجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي لم يوصف
بذي اللام او الموصوف به فيما لا يكون حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان به
قوله قالت امرئ القيس فلما اصبحت اخذت من الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشي
وقيل مثل يستعمل للعموم قوله قال شخص صار مثلا للحصر على تخليص النفس من الورطة
الشدة قوله واطرق الاطراق جشم در پيش افكندن وسر فرو كندن حتى يصاب بان يلقي عليه ثوب
قوله حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف
منه قوله فانه ان حينئذ ناصبة قوله مفعول قبله ولا زائدة اي بدلة اعمالهم
او متعلق قوله او بزين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق الضمير
عما بمطلق المفعول لانه بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه
يخص العاقل بما هو المراد في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه حينئذ التعريف للعام
ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به وهذه من فوائده صـ لفظ الكل في التعريف
وقد تفرد به المقام وقد تقرر دمت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا
لم يختص بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه
قوله اي اضمر عامله على شريطة التفسير بان قدر كلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء
وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تحمل على معنى مع ظاهر في لغو
قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل ولكونها صفة لمحذوف هو العلة

هو العلة ونظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر او الاولى احتراز
عن ضرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث
انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد من اتمام وجه وجوب الحذف
من اعتبار قصد اطراد الباب قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهومين من كلمة او
وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف رحمه الله تعالى
على خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين مشتغل عنه متعلق بالاشتغال
على تضمن معنى الفراغ او الاعراض وبمعنى جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق الجرور الثاني به
قوله ومتعلق ضميره بان يكون مضافا اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله
نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او مفعولا معمولا لصفة مفعوله او الصلة نحو زيدا ضربت
نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف
على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي مناسبة بالترادف قيل فيه مساهلة
لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب
وهو مفرد كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن
لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبتقييد الفراغ من العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته
فيه انه خرج جميع صور ما اضمر عامله لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العوامل
المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال
بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه وبتقييد النصب بالمفعولية
قوله وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر باب كان نحو زيدا كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان
بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك
المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف بمطلق ما اضمر عامله

على شريطة التفسير ومن زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه لا خارجه
قوله الاحسن في ترتيبها حينئذ وجه الغير المخفي لمقتضى سوق كلام خلوص اقسام المشتغل
بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس بينهما وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير
عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف رحمه الله تعالى وجها حسنا الاول عدم الفصل
بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حسبت عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل
قوله ينصب زيد بجعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لاقتضاء قوله اي ضربت الى آخره ذلك ولك ان تجعل ضمير الناصب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير بالاضمار بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب لما بعده ووجه الرد
مستغن عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
فيه ان الاصل ضربت زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج مع المفسر الى الذكر
ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية الكتاب اي انه في مواضع مواضع
يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع
هذا وفي القاموس عن مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومنه لا ان يكون كذا
اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب
مع ان مناسبة الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو بعدة الباب منه اهم وقيل لانه ارجح
لسلامته من الحذف قوله بالابتداء بجعل الامرين الابتداء الذي هو العامل في المبتداء
والخبر وحينئذ لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثاني مصدر المبتدأ الذي يجيء كونه مبتدأ
وفيه رد لجعل رافعه فعلا بجهوله مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع
مختارا وهو لاستغنائه تكلف تقدير العامل لان تجرده عن العوامل اللفظية لا لان يرد
آخر وهو الاسناد اليه فيه لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف

فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده تصحح فتدبر اي قرينة ترجح خلاف الرفع
وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه
في صورة استواء الامرين قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح وايضا
لو اريد عدم ما يترجح النصب بالفعل لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لانه
لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ظم خلافه
وقيل لو جعل ظم خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان
لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا يوجب الاختيار في التركيب والا لا
يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه يمكن وجود اقوى من قرينة
يوجب اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح
دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب
لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ واجب قوله لان قرينتي التصحيح الى آخره متعلق
بيختار لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم كما توهم
قوله بسلامته عن الحذف ارجح لكن حينئذ يكون زيدا ضربته مما اختير فيه الرفع
لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم قرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه
بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما الا خصر الاوضح
او عند وجود اما مع غير الطلب او اذا المفاجاة فان الاقوى يوجد مع قرينة النصب
ليس الا اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر
في عرفهم خبر المبتدأ قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الى آخره
قيل ولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل
لا يكون الجملة الاسمية انشاء قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
وقيل اللزوم في غرابة الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف على جملة فعلية

حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا او هندا يقبلها فان اسم الفاعل الشبيه
بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو فيه نظر
لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن الدلالة على الزمان شبيها بالاسماء يقال والظاهر ان الجملة
يقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الجملة
لزم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان عمرا يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر
ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو يقال زيد عمرو وقائم
فانه ليس الحصر العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية
والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المفعولية بين الانشا
قوله ولا يتقدم معمولها الضمير بها في العمل كانه اراد انه لا يتقدم وجوبا لانه يكفي فيما هو
يكفي في ما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد انه من وجوه الفرق بين لما ولم انه
يجوز حذف فعلها دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يتقدم معمولها هذا لكن الظاهر
ان جواز حذف الفعل بعدها فيما سيأتي بمعنى تقابل الامتناع لا الوجوب ـ وانت
قوله وانما قال الحرف الاستفهام لو قال الاستفهام عطفا على حرف النفي يخرج عنه نحو من ضرب زيد
لانه ليس بعد الاستفهام بل معه مما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة
لذكر بعد واختياره على معنى الاستفهام فتأمل واما وجه ذكر الحرف فهو ان الاسم الاستفهام
يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز في زيدا ضربته صرح به الرضي ليشمل مثل هل زيد ضربته
فانه يجوز وان استقبحه النحاة لا مقتضاه هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل
فلا يكفي فيه تقدير الفعل مما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر
في الكلام فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل
فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال الحرف الاستفهام دون همزة الاستفهام
ليشمل نحو هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه في هل زيدا ضربته

ضربته لا يجوز على ايتان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وبيان المفتاح لا يحسن
لا يقبح هل زيدا بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته للحكم باستقباح هل زيدا ضربته
وفيما ذكره ومما ذكرنا رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لجواز لعلم جواز
لعدم جواز هل زيدا ضربته لوجوب دخوله على الفعل في هذه الصورة لا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع
بعدها لانه اذا ليس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعدها على السواء وخلافا للمبرد
في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفيما قبل الامر فقد تباعد في التكلف
في التقدير وثانيا في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر الكلمة كلمة ما المقدرة بموضع
بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد ويختار الرفع
ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه لا
يصح تفسيره باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر
يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة
بل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند خوف لبس حال الرفع
وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس
لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لانه يغني عن تكلف قرينة ومن
قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب دفع اللبس فيجب النصب قوله واما عند الخوف
فوقع اللبس مختارا اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر قيد في الصفة لانه يفيد فائدة
تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله يقدر خبرا على كونه متعلقا
لانه يفيد فائدة على انه كلما ازداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اقيد وانما قيد واه
وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة

فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب
ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق
بتبله قوله بالله الاستغراقية فلا التباس وكذا قوله ثم اعلم ان مواضع اختيار النصب
ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله تعالى ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود
بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد
فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس
الى الاهانة اللازمة قوله فان المقصود الحكم بانه مخلوق الى آخره بقرينة قراءة النصب
فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود وتبادر غير مقصود ولا حاجة في نفيه
في نفي كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فساد الا ان المدعي ان في المقام
قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة
غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا اولا على انه على ما ذكره
يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك
التقدير فتدبر قوله اي عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما نحن فيه
باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد
من تقدير عنده على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه
ولك ان تقول ان النصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذه باعتبار
اما باعتبار المجيء في المبتدأ فالصوري اقرب المعهود فيما بين ابناء العربية
لم يعهد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب فلا بد لاعتباره من شاهد
قوله والا بالترديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولهما على الفعل اما حرف التحضيض
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار عندهما النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعرض والمصنف رحمه الله تعالى فانه اي ههنا اوفيما

او في فيما يختار النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب
ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صفة نحو رجلا ضربته فانه
لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدأ قوله فالاتحاد فيما ذكر من مفقود
وتحقيق المقام ان الملابسة ما يلابس الفعل المفسر في المقصد يكون مقصودا كما
فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة عليه مما نحن فيه فعدم كون هذا
المثال ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا المعنى مثلا زيد خلق
من هذا الباب بتقدير اخلق الله تعالى زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور
فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه
وبهذا اندفع ما يقال ان زيد ذهب به لا يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب به
زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به
ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل
ما يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان ينتصب
باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله تعالى نباتا لكن ليس له اختصاص
بالفعل ومن بيد مناسبة له بل اختصاص بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدره هكذا
وفي ما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت اليه هذا
الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء تنبيه على ان اطلاقه في هذا المقام
وقد قيده المصنف رحمه الله تعالى في شرحه ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد
مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستلزام اولى بالفعل يرجح
على ان احتمال مرجوح ما يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب
قوله تعالى الى آخره قوله يريد المصنف رحمه الله تعالى ان مرفوعا وقع بعده فعل
هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل

على المرفوع ونصبه لا تقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط الفعل على الضمير
ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يجوز يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين
في هذا المقام ويتوهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده
لكان لائقا بالمقام لكن حمل اعتبارهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم
ان قوله تعالى قوله مثل أزيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله
اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمع كسر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة
بانه لو حمل عليها ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل
على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم باشروا اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا مانعا
آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف اعمالهم قوله بل كل مفعول
لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع
بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وانه كالصفة لشيء
بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل كائن في صحايف
ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في انه الاخرى فلا يصح نافيا لانه لا افادة خبر الاعمال فيه
وان اراد انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لانه فيه بيان انه
لانه فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله اي لا يترك
والظاهر كونه دخولا تحت القاعدة وظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدي
الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار انه يجعل الانشاء خبرا
خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الآية عن هذا الباب

الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله الفاء فيه من تبطي الى آخره
تقدير الخاص بعيد عن الوهم والتقدير المتبادر تقدير كائن وجعل الباء للتسبيب
قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل فيما حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الباء في الشرط الذي
وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء
ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان الى آخره اشارة الى انه قوله
عطف قوله وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد
والجملتان تعليل لكون الآية مثل قوله تعالى ويحتمل كلام المصنف خلافه
اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد نحو في الفاء فانه
في معنى فانه فمن قدر العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر
فيكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله مستقلتان دفع
لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما متفرعا
على حذف الفعل من الاخرى أن تريد قوله جملتان مع رفع قوله وما هو جملتان
في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل لاتفاق يعني انه قوله والا فالمختار النصب
دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية
ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق حينئذ يستدعي ان يقول والا يلزم ان يختار النصب
فالاوجه انه اشار المصنف رحمه الله تعالى الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة
المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والآية جملتان
عند سيبويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب فالمختار النصب
ولا يبعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب فيها اما الاول والثالث فقط واما الثاني
فلالتباس بالصفة قوله لضيق الوجه عن ذكره لانه لو ذكر لفات التحذير سيما في القسم

الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى الاحتراز
عنها بمجرد سماع ذكره بدل ولهذا لا يذكر المحذر قوله اي اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول
بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال لا من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل
قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له التحذير غنى عن تقدير ذكر او احذر
فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال
قلت دعاه الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير
لانه يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير
فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة
فقال التحذير علة للداعي لتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف
على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما للذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام
به قوله اي بعد ذلك المعمول له هذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به
ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق لمصلحة الضمير المنفصل فتأمل
قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو
اعم من الضمير وكيف لا ولو نسلم وجب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاولى
ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير
عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار اياك على ان الاغلب
في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر
والظاهر فيه تقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق
يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة المخاطب ايضا رحمه الله تعالى
على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر والقسم
واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها فلا يجي

قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه الى آخره وكذا تقدير اتق
بتضمين معنى التبعيد فقد جنف ومال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك
والاسد بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد مع
بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال القرب منك وابلغه الاسد
قوله وان تقدير بعد في المثال الثاني من نوعي الثاني غير مناسب لان المعنى الى آخره
فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق
لكنه من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو
سماعي فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد النوع
الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده لفظا او تقديرا وغاية
وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيدها عن الرذائل
التي يؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه
عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين
في هذا المقام كلام تمجه الافهام ويداس بالاوهام قوله وتقول في قسمي الاول اياك من الاسد
فتذكر المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف معا معا
اياك ان تحذف تقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يكون في سعة الكلام
ولما علم من قوله بتقدير من عموم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد
بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب
بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال انه قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضمه
بدون ضميمة هي امتناع تقدير الواو وفيه ان امتناع الشر من امتناع تقدير حرف الجر

لا ينفع ما ادعي ان امتناع واضح مستغن عن التعرض والبيان قوله شامل لاسماء الزمان والمكان
المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وظاهر فانه لا يخلو زمان او مكان
قوله فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صواب فيه سواء ذكر الفعل الذي هو فيهما لفظا او تقديرا
وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب
لا تقول المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد
لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول
فيه يحسب ان يكون اعم من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار
لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة
في نحو شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه
لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة انما نسب اليه الفعل مذكور
بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى
هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية
لا تقول يستفاد من كلام الشارح حيث قال فانه ذكر يوم الجمعة فيه الى آخره جعل قيد الحيثية
متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية مما
شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغن
عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق والمعلل بها واما قوله انه ذكر يوم الجمعة فيه
ليس الى آخره معناه انه ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه
كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل
قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور

مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وهذا مما لا يعاب
الا ان يقال لم يعبأ به تنبيها على امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان
ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ضد ذلك كاليوم والليلة والشهر
والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان بتاويله
بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واما بقوله ان كان المكان مبهما
لا وجه التذكير وطريق التاويل فلا يرد انه الضمير اذا رجع الى المكان خلت الجملة عن ضمير المبتدأ
ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع
الى المبتدأ والاظهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان بتاويله بالقسم لانه قسم من الظروف
قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت
ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه صرح به الفاضل الهندي
في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل
النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير
قوله لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتاويلهما بالمحمول والمحمول عليه
وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل بابهامهما
بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فحينئذ لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا
قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما
ويحتمل الرجوع اليها والمبهم ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته
في الاستعمال قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح وغيره
قوله لكثرته على كثرة الاستعمال لانه بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل الكثرة المورثة

فانه اذا كثر مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصلح مبهما قوله اختلافهم في بعدما دخلت وسكنت ونزلت
ما قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في
والا لما كان مفعولا به بحال لكن قال الشيخ الرضي ان دخل في لازم في غير المكان جائز فيه
وسيجيء ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول به الا بعد تمام معناه
فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در امدم در خانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
هذا لا يصح على الكلية اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح ان يقال جلست جميع الدار
او المحلة او البلد او قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه يصح ذلك
في دخلت الدار دخلت الدهليز دخلت الدار واذا كان البناء مفعولا فيه فكذلك كلما به
بعد دخلت قوله قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ نحو اعجبني التاديب الذي
بل يراد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجل الفعل المذكور معه في التركيب الذي
هو فيه في قولنا اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده للعمل فيه
فيان تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينصب
بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب الذي ضربت له
بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه
في تركيب ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب
عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب هو التادب
وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي
ناقلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب
ليس بسبب الاحداث ووسيلة قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا
ولا ظهر ان يقتد يخالف الزجاج هذا القائل خلافا فالاحسن قول النحاة اصل والخلاف
انما وقع قوله ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته

فيه

في حقيقته فيان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا المعنى
فدفعه يمكن كون المراد ذلك بل هو ما يؤول اليه ورده المصنف رحمه الله تعالى بانه لا فرق
بين تاديبا وللتاديب وليس قولنا للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق وخص اللام بالذكر
التعريض بوجه تخصيص اللام هنا دون في المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احتراز عما اذا كان
ينبغي ان يقول احتراز عما اذا كان غير فعل ليشمل نحو جئتك للسمن قوله اي تحد فاعله
وفاعل عامله اشار الى ان المصنف رحمه الله تعالى فانه الواضح الاخصر ومقارنا له
اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة
وانما جاز حذفها اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور لان علة القعود
هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعض الجبن من اوله الى اخره
الا ان يقال البعض الجبن من اوله الى اخره حينا واحدا الا احيانا متعددة ونحو شهدت الحرب ابتغاء الصلح
لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا في الوجود
اذا لم يجب الوجوب بعد عن المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل في قصد الفاعل
قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي سخيف جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل
وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر لقيامه المصدر المؤكد مقام الفاعل مع انه
مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ... السماع توجيه ثالث وهو انه متعلق بمحذوف
هو فاعل والظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل
قوله العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب
قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالمثال لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل الاحتراز
عما لم يذكر بعد شيء اصلا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد سوى ولولاه

لقال المذكور لمصاحبة الى آخره قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال بالمذكور لكان الطف
فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان درهم ضربت زيدا وعمرا
من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه
وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جرى الشارح على ذلك حسبك وزيد
درهم لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا
مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول الفعل ما عدا المفعول به المنصوب
قوله سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث لما سيجيء فاندرج فيه المشتبه بالفعل
ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا حاجة وجه لقوله او معنى
فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل المشتبه شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما
يكتفى عن ذكره بعد ذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له
لان بعض معنى الفعل اعماله اعمال سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية
ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا
قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد هذا منه
مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة
لانه لا يستوي الخشبة بل يصح الماء اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب
بان استوى بمعنى اقام استقام او بلغ كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم
ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل جوزوا بمعية بعضها
ويشهد شربت والنيل ايضا وهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب
قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب [illegible]
قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم نعتبر في المثال المذكور الوحدة
لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يوضع ضيع الناقة ولدها

ولدها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد
من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في مكان واحد
في زمان واحد ويجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم المحافظة يعني لو لم يحفظ الناقة
واجملت ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لم يضيعها وتركهما في مكانين من قبيل حفظهما
وداخل في عدم تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول لو جعلته معروفا لكان
من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصيلها في الحاشية فصيل قوله
از شير باز كرده وضع الصبي شير خورده كودك قوله اعلم ان مذهب جمهور النحاة
احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل معمول الفعل الواو لكونه بمعنى مع
نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل الواو لكونه بمعنى مع وجعل
اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم
لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي
فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لا يلزم تقدمه على مصاحبه لفظا او اسم
فان اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الرضي في بحث الحال ان معناه يكون في المفعول معه
الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد بعضه
وانما حمل عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا
ولا يخفى انه حينئذ يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا
فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع
لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لا العطف
وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب مذهب غير المصنف رحمه الله تعالى اي برحمته
قوله تعين العطف عند غير المصنف يرجح العطف قلت يا لزيد وعمرو خارج عن التقسيم

فان قلت يا الزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
قلت هو معمول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيتناول المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا
او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان فيه بحث لجواز العطف بحمل الكلام
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب ان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح
بالاستغناء يرجح العطف بالاستغناء عن اعمال الرفع العامل المعنوي وانما حكمنا بتكلف
في بيان المثل بقوله لان المعنى ما تصنع والاظهر ان المثل النصب اي نصب الاسم
في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع فو الحال لانه حال الشيء يحول اي ينقلب سمي بها
القسم بها لا ينفك عنها غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما له زيادة
وللشيء كذا في المغرب والمراد ههنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة والمقدرة
نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين ويسمى الاول حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا
هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثل نحو جاءني زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءني زيد والشمس طالعة
الا ان يقال الجملة الحالية يتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي
اعم من ان يدوم الفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا ويسمى دائمة
ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان يكون بخلافه ويسمى منتقلة اي من حيث هو فاعل له
او مفعول به لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد باضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل
فيشكل بجاءني زيد سمينا فان السمن يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تقييد لا يكفي لان الحال لا يثبت بالذات
المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى
ما يبين صفة الفاعلية وهو ان امكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص
الا انه ينتقض التعريف حينئذ بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض
واعترض بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل
او قام به او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا وعمرو راكبا

راكبا والخلاف اما اذا تخالفت حال الفاعل والمفعول فلابد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى
جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد
وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او يبين على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تتميم الفاعل والمفعول
لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تتميم الفاعل والمفعول لدخول احد الحالين فحينئذ
لا يصح استثناء قوله الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن
على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق مذهب النحاة ان الحال تقع عن المفعول مطلقا
ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مؤولا مثاله يجعل الضرب الحال في نحو ضربته ضربا شديدا
عن الضرب بلا تأويل باحدثت الضرب قوله وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ عاملها
رد على ما في شرح المصنف رحمه الله تعالى انه مثال للحال عن الفاعل لفظا فان مفعولية زيد
الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا تصالها به بل الظاهر
ان الاشارة المستنبط منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة
وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
اي يشتمل على حروف الفعل المقيد هو بمعناه وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه ولا
ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل
بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان
والاستفهام والتمني لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني
على ان لا يكون المنادي بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادي حرف النداء فهي ليست
من العامل المعنوي عند المصنف رحمه الله تعالى ومما سمع عنه النحاة في التمني والترجي وبخلافهم الشيخ
الرضي في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله نكرة موصوفة
قيل لو قال مخصوصة ليتناول جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرة مخصوصة

فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين ما في الصورة قوله ان جعلت امرا حالا من كل حال امر
واما لو جعلته حالا في المستتر في حكم فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا نتقاض للنفي فيه بحث
من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقال الاستغراق
وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من يقول فاعل بعد الا لحال على سبيل التنازع
ولا يخفى انه قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف لغو والاظهر انه سهو والصحيح
او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحح تنكير صاحب الحال
فيه منع الاحتمال الوصفية الذي الحال لا على ما صرح به المصنف رحمه الله تعالى فهو بهذا الاعتبار
يقابل نعم فيه مصحح كما مر سه وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني رجل الا عالما
ولنا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع الا لجواز وقوع الصفة بعد الا
فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتداء
والحال قوله وارسلها العراك اورد امثلة موثوقا بها للنقض الاول منه شعر لبيد والثاني مما
شاع في المحاورات والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعريته لاشتهار البيت
فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما الثاني فلانه شايع في المحاورات لا يحتاج الى التمسك
لوقوعه في شعر البليغ قال صاحب الضوء القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها
الماء الا صل عن كاف ادخل اللام يغير معنى المصدر هذا كلامه قوله ولم يزدها ولم
كتب في الحاشية الزود المنع قوله ولم يشفق على نقص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق هو
الخوف والنقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص البعير نقصا اي لم يتم شربه
انتهى في الصراح نقص مراد وتمام نارسيدن وسيراب ناشدن وكان المراد بالدخال البعث
الظاهر هو الثاني وعطف لم يزدها للتفسير ثم يرد مضاعفه مجهول من العطن للحوض
كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمبرك المناخ يعني جاي
يعني جاي شتر خوابانيدن قوله ومررت به وحده كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد

يحد يقال وحد يحد وحدا ووحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ وحده لازم الافراد
والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك
كتب في الحاشية الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة
قوله متأول اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل فالاظهر
ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو جربته الجم الغفير اي كثيرا
ساترا بكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا وبنحو وحده المضاف
من المصادر وغيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافا
الى الضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في المجاز لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في المجيء وتأكيدات لما قبلها في تميم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة
في نحوه لان الجملة ليست نكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الاسم بل هي مؤولة بالنكرة فيجعل العراك
ونحوه مصدرا للجملة الحالية المحذوفة كحالة الطريق قوله احدهما انها مصادر لا فعال
هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويكون تقديرا لصفة اي معتركة لان الا
في الحال الافراد فجرى الشارح على المذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح
حيث قال لانها المحذوفة او صفات فسوى بينهما قوله اي معتركة اشار الى ان العراك مصدر
لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد فيه قوله فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا
قوله وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي
يليق ان يكتفي به بجريانه في احوال المعرفة كلها كما لا يخفى فالاول فانه لا يجري الا في المصادر
قوله فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المعرفة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو
قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة
ولا نكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فبقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة
ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركا بينها وبين معرفة ومن هنا يظهر وجه بديع

لتقييد تعريف صاحب الحال لكونه غالبا فاحفظ فانه لا ضيافنا لانه في المعنى مبتدأ وخبر
فيان جاء قائما رجل رجل في الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف
وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا تقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف
لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رأيت غلام رجل
ورأيت رجلا عالما راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد اي لا يتقدم اي الحال فيما عدا
مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال
بان يتعلق لكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل
الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ويتعلق بما
قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي ولا على الفعل غير المتصرف
ولا على المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام
الموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو نحو قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا
فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون مدار المخالفة
بين العامل المعنوي وبين العامل الظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة
اصلا ولا يرضى به المقتدر في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل
بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام
على مذهب الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا
فان الحال يتقدم عليها مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه ويحتمل فرق
بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق
بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة
هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور

والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان الظرف حينئذ استثناء عن العامل المعنوي
لان بين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن
ولا على العامل المجرور فالانسب الاولى والاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل
المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا
عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في المرفوع الذي تقدم عامله على الحال لحال
لم يتقدم عليه الحال اتفاقا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه
نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لذي الحال فنقض لجوازه كما جاء زيد
مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تمنع لجواز تقديم ذي الحال الا داء هذا المعنى بعينه
الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلانه
فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال ومفعول
ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث
كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما
واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا وكل ما دل على هيئة
اي صفة سواء كان الدال جامدا او مشتقا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا
الحال الموطئة هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق
لما هو حال في الحقيقة نحو انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاءني زيد رجلا صالحا ومنها ما
ما يقصد به التشبيه نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة
ودرهما وضابطه ان يقصد التفصيل والتقسيط فيجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا
وينصب ذلك القسط على الحال ويأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر
هذا اقول القول بالحال الموطئة انما يحصل اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي الحاقها

فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود بيان الحال
قوله لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا
بيان الهيئة ومع ذلك اشتراط المصنف رحمه الله تعالى فيه ان يكون مشتقا وجامدا يكون وصفه
لغرض المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على هيئته وليس الغرض وضعه لذلك
قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر
لم يات المبسر بمعنى الصائر بسرا وجاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما عليه رطبا
وحينئذ صفة النخل فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل
او المفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد
وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد
واما قوله من المبسر بسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما صح اذا كان هذا اشارة
الى النخل لا على ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي بسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله
حالا من غير تاويل كما اختاره المصنف رحمه الله تعالى فالوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والوجه
ما قدمنا فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم لا ظهر لما كان المستتر
بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه لانه فليكن حينئذ حالا مقدرة
قوله نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا يقال لهذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم
ولا الحال ثم قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة مقام مفرد فيعرب بالجملة
الاولى منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره لقيامه مقام وفاه الى في شاة نحو بعته يدا بيد
اي نقدا بنقد اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل شاة
بدرهم وكذا قولهم بعت الشاة شاة ودرهما الواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونا فنصب هنا الجزءان بقولهما الاعراب فان الخليل يجوز ان يؤتى

به على الاصل وكذا قولهم بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا م
ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير
ولا عن الواو الا على الضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين
عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة
وكذا المضارع المنفي بكلمة لما والمضارع المنفي بلم وبكلمة لا في الاغلب ويشترط في المضارع
ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن ويجوز حذف الفعل وشبهه كما اشار اليه ارادته في نظائر المتكررة والمقصود
جواز حذف عاملها باقسامها الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث هذا
الهلال بينا اي هذا الهلال لبينا ولا معالي في حسن قوله قرينة حالية والمراد بالرشد بهذا
الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع
فينبغي فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال لا يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني
ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة
وكذا في حالين اذا يدا دالتمن او غيره مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا
او قرأت جزءا من القرآن العظيم فصاعدا او فيذهب القرآن في الصعود
قوله والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المذكورة فان قلت المؤكدة التي تفارق نوكانت
فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغلبتها
فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحقق ابوته دفع لما ذكر المحقق الرضي من انه لا معنى
لقولك تيقنت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلم عطوفا
لكن عطوفا حينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان احقه في تقدير احق ابوته
بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا انبته

قوله ان يكون مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه او بالاستدلال عليه لان الدليل مقرر
للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال
وانما جعل قول المصنف رحمه الله تعالى بمعنى شرطا هو وجوب حذف عاملها تطبيقا على ما
هو المحقق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري
ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه لا تكلف لا يرضى به صاحبه لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه
قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى وتولى مدبرين منه فان اردت اسما فلتسم دائمة قوله لمضمون جملة احترز
به عما يؤكد بعض اجزائها الى آخره يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله تعالى
اذ كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله تعالى لكن هنا اذا اريد بالرسول معناه
اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة
فيكون مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قوله ولا بد ههنا من قيد وفيه نظر لانه
يصح ان يراد لمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية خاصة ما
وهو هو ما لم يكن مضمونه فعلية ومضمون الله تعالى شاهد شهادة الله تعالى
فهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق
ولو سلم يصح ان يقدر في الله تعالى شاهد هو قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه
مع وجود ما يعمل في الحال طردا للباب قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز
ع على صيغتين قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت
اي ما قتلت فان قلت يرفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم قلنا لكنه ينتقض
باعجبني حسن زيدا واي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه
او وجها بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس تمييزا عند البصريين للتعريف
المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بعين زيد ذاته وبنفسه نفسه

نفسه والمرابطة بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انه يرفع الابهام
ويرفع بان المعين عين في رأيه والمراشا كيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب
من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق
في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه تشبيها بالمفعول
دون هذه الثلثة فالاولى ان تفسير كلمة بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز
قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد
وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال المحكوم له
لم يوجد الى الآن انحلاله لعله يدفع بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو
الابهام موزونه وان ليس الموضوع له مرادا فخذه لئلا تزل فانه من مزال الاقدام
قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر الحمل باطلاقه والتعذر هنا لانه
لو كان على اطلاقه للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال
معا ومنهم من قال المستقر يعني الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت
بحسب الوضع وبحسب الاستعمال ولا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال
بانه لا يخرج امثال عينا عبارة وبالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف بحمل التعريف
وقد يدفع عينا جارية بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة
ولو فسر المستقر بما هو الثابت في مقصد قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام
ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية
فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام من غير قصده فازاله لكان احسن
قوله والابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز
من كلمة ذا على ما هو اتفقوا عليه ولا لا يصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال

مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تفارق ذا مع حسنه في المبهم بحيث صار موضوعا له
فيصح التمييز عنه وكذا في نعم قوله تفارق بين بعد قوله في المبهم
قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة
والحال لبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز له
لرفع الابهام عن نفس الابهام وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل
في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه
الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو انيب بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان اوضح
فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا بين ذاته
بان بين انه من جنس الزيت وبعد يشكل بنحو زيد تمييز هو وصف نحو لله تعالى دره فارسا
فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض منه وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز
الا ان يقال التمييز اخراج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس
قوله فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرة والاستغناء
بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في نحو زيد رجلا فان الرجل عين زيد
لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير الشيء منويا وجعل زيد
بدلا قوله يعني به ما يقابل الجملة لم يجيء المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى
مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في قوة هذه الثلثة فالمقابلة
تقتضي ان يقابل يراد ما يقابل نسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التقرير
فانه مضاف وقد جعله من امثلة المفرد المقدار لكنه كانه اراد بما يقابل المضاف ما يقابل
المركب الاضافي قوله والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد للمقدار
من قبيل ظرفية العام للخا الخاص للعام والاظهر ان يجعله ظرفية المدلول للدال
فان المقدار المفرد مستعمل في عدد وغيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو قلنا نصف

منا لكان بيان لمنان ايضا فانه تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد
قوله وكالكيل نحو قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال يسع
صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف الوبية او ثلث كيلجات والكيلجة
منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار
وثلث استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف الرطل والمثقال درهم وثلث اسباع درهم
والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان
والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان
اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث
او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملاهما ومد يديهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك
فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المصنف رحمه الله تعالى
على الامثلة الثلثة اي غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا
بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا
ويريد بما يريد يتم به المفرد مما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا
بقي ان من التمام الناصب للتمييز التمام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم
التام دون المقدار لا يتناول الحكم بحوي على معرفة الاسم التام وهو اشار بقوله ثم ان كان بتنوين
الى آخره ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام
لكان ادخل في الانتظام قوله لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو
بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى
بل حب رمان ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه اذا لم يكن للمخاطب رمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض هذا بكل فرد فرد
فانه مؤول بحذف العاطف اي كل فرد وفرد قوله فانه اذا تم الاسم بهذه الاشياء

قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا قوله
عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدنّ الكبير او الطويل الاسفل يسيّع
داخله بالقار والاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين
صاعا قوله وهو ما تشابه اجزائه في اسم الكل والاولى وهو ما تشابه نفسه وجزئه
وكذا ان تجعل تشابه مضارع بمعنى المفاعلة ومسندا الى ضميرها واجزائه مفعولا به
ويشكل بالابوة لانه جزء له فالاولى الاقتصار على الوقوع بجزء عن التاء على القليل
والكثير قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء وان لم يقصد يلتزم التاء
قوله طاب زيد جلستين دون ان يقول علما ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين
للعدد بخلاف جلستين صابا لفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز
عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده
واعترض عليه بان التاء اخراج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه
نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع
وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير
من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا فلان المناقشة ليست دأب المحصلين والجواب
بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي
قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك
الاولى ان يقال الاعتبار الذي يقصد العقل منه اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين
ولا يطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد قد
قد جاوز حد التكلف كيف الجمع اذا قوبل بالافراد يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه
لا حاجة الى التكلف لان المصنف رحمه الله تعالى لم يجوّز في قصد التعدد الا صيغة الجمع
فلا يجوز نعدل عنه الا عند الضرورة كما صرح به في ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا

ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة ويجمع لكان مستغنى عنه الحكم
ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس
والجنس المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع
الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا
او المعنى ان وجد التمييز لا موجب يجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني
تامة وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد
جدا لانه جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم او انه ركيك جدا والمتبادر
من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا يخفى
اليه الا مراعاة مشاركة ضمير مفرد وان كان في المرجع والمصنف رحمه الله تعالى نبه
على ذلك التفاوت بالعطف بثم فانه ليس هنا التراخي في الزمان بل التفاوت
بل التفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز اثنا عشر اراد برمضان
قوله اذا اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضانا وان كان
غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب
تنكير التمييز وحينئذ في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة
الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة
الا ان يراد اليوم العشرين من رمضان ما لكن سوق كلامه لا يساعده قوله عن غير مقدار
قال الشيخ الرضي هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم
خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهبا قوله فيشكل بتعريف التمييز
بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه
كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتأمل فتأمل

قوله لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم
ابهاما فيها برفع القسم الثاني من التمييز الذي يرى ان قولنا عندي رطل ابهام في النسبة
فيه انما الابهام في الطرف بازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام عن النسبة
نحو طاب زيد نفسا فان النسبة فيها ابهاما فكل من الحكمين اعني قولنا الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف
المقدار قوله وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل ليشمل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل
وليست شبه جملة بل جملة واعلم ان قوله وهو اسم الفاعل الى آخره مسامحة والمراد هو
اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا بما يستجمل ذكرناه لك جملة رجاء ان لا يخفى عليك والاولى في قولك حسبك زيد رجلا
حسبك رجلا زيد لا حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك
لا من حسبك زيد قوله ولله تعالى دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشي العجائب فكل شيء عظيم
يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله تعالى دره فارسا ما اعجب فعله
في القاموس وقولهم لله تعالى دره فارسا اي عمله فقول الشارح اي لله تعالى خيره بحمل الدر
كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم
يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد الشرط فيه ههنا لما صا
لما صار مظنة ان يكون قوله والامتناع لا لطاب زيد نفسا فقط فيبطل فيه قوله وهو لمتعلقه
قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان
الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الاول الثاني فلا وجه

فلا وجه لصرف الحكم عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون محتملا الا بكونه
دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لجعله
لما انتصب عنه لمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء حينئذ وكذا لك يتجه على قول المصنف والا فهو لمتعلقه انه ليس
يتجه على قول المصنف رحمه الله تعالى والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز
اذا لم يصلح لما انتصب عنه بخصوصه يكون لمتعلقه بلا خفاء هذا وهذا المقام من مزالق الاقدام
من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل تغبطني اجلة الاغنياء وشرحت عبارة المصنف
بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير تاويل لكن بجعله من خصائص شرح الكتاب
فلو ظفرت به بحثية مع لا يحصى من العجائب قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه قوله
فيه ان الابهام في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام
عن مبهم هو نفس ما انتصب عنه قوله في متعلق زيد هو الذات المقدرة اي المتعلق المقدرة
التي حكم على المتعلق بانه هو منصوص حين كون التمييز بمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة
الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن
قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز الى آخره الظاهر ان ضمير فيهما الى القسمين
المذكورين فينبغي حكم ما كان نصا في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل
ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذا اردت ابا او اجدادا لان المراد بالاجداد
ما فوق الواحد قوله فاذا قصد تثنية وجمعية لا يحصل قصد الانواع بل امر مشترك
بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما
يشمل الافراد على ما عجل بنسيانه لما شيد عن قريب بنيانه قوله الواو بمعنى مع والظرف
مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقا له اي لما انتصب عنه
ومما ينقضي منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا
معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت الاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر

فاعلي مع هي اوهن من بيت العنكبوت وما ثبت المدعي بما هو احوج اليه الثبوت
قو واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة والحال لا
لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لكن زيادة من فيها
زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات
المقدرة اذا كان لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر القيس
صحة عشرون من درهم وكان المصنف رحمه الله تعالى معه حيث صرح بتجويز دخول من
على مميزكم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا
الحكم فتأمل قو يؤيد التمييز قلت بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون
تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قو على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
يشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور
مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول فلا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قو اذا جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا
الفعل او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار يجعل كالفاعل
كالفاعل وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا تفجر قو فيه نظر منزلة منزلة اللازم
لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه
والا لقال او فاعل لما تضمنه وكذا الحال في امتلأ الاناء ماء فمن بنى الكلام على تضمين التالي
فضمان تصحيح الكلام عليه قو وههنا بحث ليس البحث واردا لان من وجوب تأخير التمييز
عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور لا المتعدي واما مجازيا او لم يرد
الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهارا لما خفي الوجه قو مما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهي ان التمييز لا يتأخر قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا
احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا قوله فانهم جوزوا تقديم التمييز على الفعل الصريح

الصريح ودعى على اسم الفاعل والمفعول فكلام المصنف رحمه الله تعالى قاصر لانه اريد بالفعل مجرد الفعل
يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض
في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قو وما كاد نفسا قيل الرواية الصحيحة وما كان نفسي
قو المستثنى في المصادر ان البناء يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين
او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لانه ذكره بثني مرة في الجملة ومرة
في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه تنتين قسما داخلا في الحكم
وقسما خارجا عنه قو ولما كانت معلومية بهذا الوجه الغير المختار يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى
فقد تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا لكن المصنف رحمه الله تعالى صرح بانه ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المستثنى
المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لفظ
قو هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا قو من متعدد اي عن المراد منه
بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض
بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك
في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاستثناء
الا المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا الاستثناء والنصب
على الظرفية رعاية لصورة الاسم ولا حاجة الى لان الاستثناء الى القوم المراد فيه سوى زيد
وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه يخرج عن النسبة
الى المتعدد بان يريد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة
ولا تناقض لان الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم نرد بالنسبة افادة الاعتقاد
بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق هذا المقام

ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الى حالة الكلام والله تعالى هو الواهب بالالهام اجل الانعام
قوله سواء كان ذاكره المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد
وباعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا وكونه متعددا
باعتبار التقدير بان يحمل متعددا بالتأمل نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد
في العبد الا بحمله في تأويل الاجزاء ولكنه ان تجعل تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون
ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع
الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان المشددة قوله في كلام موجب اي ليس بنفي الاخره
هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما
قوله وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون تفسيرا اي اصطلح عليه في الكلام التام
وهو في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب استحقه لذاته لا بكونه نائبا مناب المستثنى منه
فحينئذ لا بد من قيد تام ليتم الضابطة قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل او بتوسطه
الا نقض المصنف رحمه الله تعالى بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت
لعدم وروده على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم
او قسم المنقطع كما اعاده في خلا لان الثلاثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا
متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشاركه فيه المعطوفين على خبر كان
لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة نقول الشارح عطف
نقول الشارح عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى
في قولنا ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى
بالمجيء حكم بعد فقد نبه الشارح ايضا على ان الحكم في المنقطع يفتقر الى التقييد بكونه بعد الا
حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب

موجب او غير موجب ايضا قوله سواء كان في كلام موجب او غير موجب اشار الى ان بين هذا
القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابله الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين
قوله اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام
كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع المفرد
بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها
نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب فجاءني القوم الا حمارا
في تقدير لكن الحمار لم يجئ وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا
وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع
للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب
قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمرا والا عمروا
قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر لدلالة التنكير
لدلالته قوله فيما بعد للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى بعض منكر
لدلالته قوله فيما بعد او بعضهم ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والا وجد ان الضمير
راجع على بعض المضاف اي فلو بعضهم والاضافة للاستغراق قوله وهما في محل النصب على انه
الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضافا اي زمان خلا زيدا كما في مذ سافر
فيطابق في المعنى ما خلا قوله اي النصب بهما انما هو في الاكثر الاستعمال الانسب
ان يجعل المستثنى المنقطع والمستغني والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب قوله
تقديره خلو زيد وعدم عمرو وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل
المستتر اذا صار في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوهم زيدا
على ان الضمير راجع الى المجيء او الجائي او البعض اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم

وكذا في قوله وقت بجاوزتم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا
الى الجائي ايضا كما سبق في خلا وم وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل او الفعل الى آخره
لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة ان يكون خبرا عنه وفيه نظر
لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى انه نفي زيد
عن المجي ولا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر
نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجي فيكون التقدير ليس المجي مجي زيد يفيد المقصود لكنه
تكلف لفظا ومعنى فافهم وم ولا ينصرف فيهما ولا بغير لا يكون الا غيره مما يكون وما كان
ولم يكن وم حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا خفاء في صحة هذا التوجيه
والبيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل وانما يقال
فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض
عن الكل ومما يقضي منه العجب انه لو قيل توجيه الشارح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا
بيان حاله فجعل ذكر المستثنى مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخلو يخل بالمقصود
وم وفي بعض النسخ ذكر المستثنى انه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب مسمى
لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى
لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير
يكون مسندا الى صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى منه
وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول نقدره بعد
نقوله تقديره قد اهون من تقدير الضمير الراجع الى الموصول وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة
لانه صفة ثابتة لكلام وم ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد
ضعيف انه عارة المصنف رحمه الله تعالى استثناء المتأخر عن الحكم التام المقدم في المنقطع

في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا
بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه
فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه متقدما ثم الاوجه
ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولم يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل
ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء لانه
على الرد به كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر
من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع في ذكره فاستغني به عن التقييد بما يخرج المستثنى
المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخريين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه مثل ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم الا زيد فانه
في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين ان المصنف ره
رحمه الله تعالى لم يستوف اعراب اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم واعراب البدل بالاصالة
المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية هـ ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل
فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب
بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ما قيل ان المراد كان عامل المستثنى منه يشكل
بقولنا ما رايت مررت الا بزيد فانه معرب بعامل بنفسه وان كان المراد عامل المستثنى منه
المنتقل فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه معرب على اختيار الشق الاول ايضا
فيقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى منه نفسه فهو معرب بعامل المستثنى
لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا والمستثنى وعامله الفعل بواسطة الا الباء
واما من قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى هـ فالمراد بالمنزع المنزع له
يعني المنزع مما حذف منه الجار واصل الضمير المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف

بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال المتعلقة فيكون الحال المفرغ عاملة وان تجعل المفرغ
مفرغا عن اعرابه فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا قوله فهو اي الحال الا المستثنى
قوله وهو اي الحال الا المستثنى جعل الواو للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا
على المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عائدا الى المستثنى منه بل هو ما في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاولى
ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب معطوفا على ما سبق
يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فحينئذ يصح عدم الذكر
في الموجب فيصح حينئذ استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر
فهو مستثنى منه ونحوي الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقت ما الاوقات
الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام زائدة فائدة صحيحة
ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بلا استثناء الكلام
الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما ستحققه قوله مثل ما ضربني الا زيد
يحتمل ان يكون فاعلا يفيد قوله نحو قولك كل حيوان الى آخره مثالا لما يصح فيه الحكم على سبيل
على سبيل العموم لا بما كثر فيه قوله الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى
انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله
قلت ما لا بحث هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب
فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعراب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال
وقلته وظيفة الفن قوله اذ معنى ما زال ثبت الثابت يفيد الدوام كما يظهر في كتب اللغة
على المتأمل وبيانها زاهوما يقال بان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان النفي يفيد دوام الاثبات
وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افاد الدوام
بنفي النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فيفيد زال دفع زوال

زوال المعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات قوله لان نفي النفي اثبات
اي بحسب اللغة العرف لانه لا يؤدي نفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى قولنا نفي النفي اثبات
انه مستلزم للاثبات لانه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بعقل النفي وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي
مذ قبل قوله ويحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فرق ان يقال امكن منه
فرق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء عن عمرو
متقابلات قوله واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل والبدل
فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها بحيث حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف
يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما
وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب عليه ان ينبه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب
فعلى المحل البعيد نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله في الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع
اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا الا لايهام البدل قوله على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيد
وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيد اذ قد يفضي خوف الايهام
الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان الايهام البدل ههنا عن اللفظ ابهام الكفر
وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قيل انما وصف لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه لو قال الثاني يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لا تدفع قوله ولا يخفى
وما قيل لو لم يصف لصح ايضا بحمل التنوين على التحقير لان من الاستغراقية لا تزاد مطلقا
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من
تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية بعد الا وجد في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية

لا تراعى اسم الشخص والاظهر ان المصنف رحمه الله تعالى جعل استدلالا مبنيا على مذهب الجمهور
ولذا لم يقيد بكلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو والابدل لعمرو لا
عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بلا لانه بدل الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء
ان شاء الله تعالى قوله وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل نهى بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب
وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين
وامكان قوله لا تقدران على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول
ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف رحمه الله تعالى عاملين بل يوهم جواز التقدير غير عاملين
قوله نعم ومرفوع الى آخره النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر قلبت عاملهما لكن به
لكن ينبغي بتقدير عمله اذا كان العامل حرفا الضعف ثم اذا كان العامل لا يغير معنى جاز
لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى
فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبني الا في المفرد
المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا ابا وابن
قوله وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته حاشاي
بلا نون الوقاية وعدم دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفادة من قوله في الاكثر تخالف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعدها شاذ واعاده بعد
في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر به ومعناه تنزيه المستثنى عن
فلا يستثنى بها الا عمن نسب اليه سوء قوله اي برأه الله تعالى يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى
اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وافضاؤه
الى زيد على وجه التنزيه به من غير ملاحظة تنزيه الله تعالى اياه فالاظهر ان فاعل حاشا
ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجيء زيدا عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تنزيه

تنزيه اياه قوله انتقل اعراب الا اياه اليه فالاعراب حقيقة بما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه
قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن ان يقولوا اعراب غير اعراب المستثنى بالا
وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كان اعراب المستثنى بالا فاعرفه
قوله فيدخل نحو ما جاءني رجل الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل
لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشمل كلامه
ان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاختصاص به احترازا به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة
او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيدا او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفي خسر
والا وجه انه يجب جعله تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لان غيره لا يصلح وصفا للمعرفة فكذا
الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدة لا فائدة في هذا الاستثناء لانه
لا يعلم ان ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا
معنى قوله ولكن لما كان نادرا لم يلتفت المصنف رحمه الله تعالى اليه حيث لم يذكر المذكور قاعدة
بل اعتبر حكم الكثير الا ان يقال مراده انه لم يلتفت المصنف رحمه الله تعالى الى التفاته
وتركه قيدا غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المصنف رحمه الله تعالى الى مجيء الا صفة وجمع محصور
صفة وجمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل
بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعمال
صفة فيه ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغيره ولولا
ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سيما الا ان يحمل ضميره في غيره الى تعذر الاستثناء
الى تعذر الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقين بيمين
فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر

بل تعدد الاستثناء مطلقا فينبغي ان يتولد عدم خروج عنها بيقين قلت نفي الدخول بيقين فان الدخول بشك
فاما ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول
بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد لان الشك بعيد
فان قلت تعدد الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المصنف رحمه الله تعالى
بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح انما هو قليل واقل
وابي ومتصرفاته ووافقه الرضي ورده ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه نظر
وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء لان التعدد يستلزم المغايرة
قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله
قوله باعتبار كون الجمع غير الجمع الله تعالى ولا يخفى ان المتبادر وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل فرد منه غيره لا الكل
فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا فائدة
في وصف الجمع بمغايرة الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله تعالى بمعنى انه اذا وجد الآلهة
يكون كل منها غير الله تعالى لا وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شيء منها الله تعالى
وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى
عنها بعين هذا البيان فاحسن التأمل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة الوحشية والنجم
الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان
نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وقوع صفة كل الى
دون ما اضيف اليه وثانيهما الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المصنف رحمه الله تعالى
اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد كون الصفة فيه
شاذا وكان الشاعر قصد الطباق في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه
وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول يحتمل ان يكون الا شرطا اي لا يكون الفرقدان اي
اي لا يوجدان فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت

في البيت خذ هذا واعرفه من الله تعالى فضله قوله وعند الكوفيين الى آخره يعني في نصبهما
يعني في نصبهما على الظرفية خلاف فمعنى قوله النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية
عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف مسامحة
والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف رحمه الله تعالى
فان سوى صفة الظرف قال الرضي ما تقدم ان سوى في الاصل مكانا قوله
اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار
بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله
ثم استعمل بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان بمعنى ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء
ثم جرد عن معنى البدل بمجرد الاستثناء وعرفت من هذا ظهر انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء
قوله وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يسرها ينبهها المصنف رحمه الله تعالى ولك ان تجعل ضمير ستعرفها
الى كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم يعرف بعد قوله والمراد ببعدية المسند دخولها
ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فان اخذ الجزء في تعريفه
فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند
ان يقال المراد ببعدية المسند دخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وفيه نظر
لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها
فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله وامره كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه
وشرائطه على ما سبق يعني المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لان المتبادر
بعد ذكر احكام لشيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان
واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويمتنع ما ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد
ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق
على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المصنف رحمه الله تعالى معه وكذا

وكذا لا يرد انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ما ليس وما دام وما زال ومرادفاتها
لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واخواتها للاستمرار الصلحي والاستمرار انما هو للجامد
والصفة والمضارع واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة يقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا
واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل الاطلاق فيه هو الجامد
والصفة والمضارع قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة الى آخره لما كان يتجه عليه ان المخالفة
لما كان يتجه ان المخالفة لخبر المبتدأ لا يخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح
لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما الى آخره اشارة الى ان الاطلاق في
كلام المصنف رحمه الله تعالى ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف رحمه الله تعالى
لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استثنى عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم
من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر
بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما
لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
قوله ويحذف عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان واخواتها بعيد سيما
وقد سبق ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان في
واخواتها ويجعل قوله في مثل الناس قيدا لتخصيصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير
اي بعد ان اذا لم يشتبه اسم بحيث يشتبه المقصود كذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفسرا لكون خبر يكن فخير فانه يجب الحذف حينئذ ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين
والتفسير الا قوله مستغنى والثاني مستفيض قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة
والاظهر جعله الى هذه الجملة وانما قال المصنف رحمه الله تعالى في مثلها ولم يقل فيه بارجاع
بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا
بل هو اخص منه وهو اشارة الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل

ولا تغفل في مثلها قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم قيل وهذا منقوض
بقولك اسير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه
الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب
لان المتبادر فيه تقدير اسير لا كان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا كما لا يخفى
وقيل في دفعه ان المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعدها اسم ويكون تقدير ظرف مع كان للخبر
اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواقعها بخامس
وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر
يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف
نص عليه الرضي وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لم يكن المرور برجل صالح
فالمرور بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمادنا على فطانتك في استخراج
في استخراج خروجها قوله اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل ضمير جزاؤه الى الظرف
لا الى الظرف اي فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ما قال الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير
بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده حينئذ لو جعل مراده وذا
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه خيرا
اي فقد كان لانه لا بد للفاء من الفاء وشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف رحمه الله تعالى
من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان
فليس بيان احتمالات خروجا عن البحث وكلاما تقريبيا كما شاع في نظر الناظرين هذا
قوله لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاءت
بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب استقبالا لانا
ولو كان كما ذكره المصنف رحمه الله تعالى متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي والقاضي بما هو الحق
بما هو الحق الاستقبال فما قال الشيخ الرضي لا ادري قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ

والمعنى اما المعنى فلان استقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا فان قومي لم ياكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعليقه لانك كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي تفتخر
والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق
بل لا بد من اثبات ان التركيب فيما بينهم استعمالي وقوله وزيدت لفظ فيما ما بعد ان في موضع كان عوضا بها
يدل على ان لفظ ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا اما بعد انما ان المفتوحة مواضع زيادة ما
وقال الرضي ملخصا حينئذ ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائدة
ما لم يتعلق به غرض في المكان وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته
قو واقتصر المصنف رحمه الله تعالى على الاول وانكر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورتهما هذا نحو
قيل ما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر
لم يتات منه هذا القول قو اسم ان واخواتها وستعرفها اي اخوات ان وهو الظاهر وان اخواتها
فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فتركه بيانها لا تيانها
في قسم الحروف قو المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا ومانعا
قو اي لنفي الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يسمى
يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى ان معنى صفة الجنس
وذلك ان تنفي صفة الجنس على ظاهره فان المقصود في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل
فكانك قلت لا ظرافة فتدبر قو لكن الكثرة منه في كون المفعول به وفيه وله وكذلك نظر ما
لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال لكان المنصوب باسم لا مخصوص بينهم
وكان المنصوب اسم فيما بينهم بالبناء فرعى ذلك الا بيان هذا الاسم وتعريف منه وهو مخصوص وسائر المنصو
بخلاف سائر المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم قو ولا يبعد ان يقال التعريف لما سبق
من ان غير المنصوب منها اقل خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما سبق من ان غير المنصو

المنصوب منها اقل لما سبق عرفت في معنى البعدية اذ الدخول ولا يصح ان يخرج به
بقوله يليها لانه لا تفارق في هذا الكلام وتكرار الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة
فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في هذا التعريف
لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا العدد كاف الى آخره او مشتبها به هذا
مما اختلف فيه اللغة فبعضهم لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم من الله
وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول متعلق بالاول قد
وفي الثاني بفعل مدلول عليه بالكلام اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا
لان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدأ مصدرا كما في الاول
قوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك
بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه
يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قو والكسر في الجمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس هنا
يلحظ ليس ما ينصب به غير مستحسن وقيل بنون لانه ليس بتنوين التمكن المنافي للبناء
وقيل جمع المؤنث مبني على الفتح قو والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبان
لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان المضاف والانسب ان يكون الاعراب
المحلي بالحروف الحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان
منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة يرجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد
قو والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المنفصلة اذا الغيت عملها لان القرينة
عما على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
فحينئذ فلا ينتقض تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج
بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه قو هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة
وعلى التعريف بانه غير جامع قو بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل

فالطريق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن بحذف اللام حذف اللام من
يقال بحذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر بها مسماه وانه
لا ينافي ان تنوينه اذا اقل اوقع في مكان من التنكير فلذا جعل حذف اللام مقويا له
قوله اي فيما كررت فيه لا الى آخره لا يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امراة فانها
معها انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجاب بان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا الخبر
واحدا وكان عقيب كل منهما مزية وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر
قوله فانها بحسب التوجيه تزيد كما في اثناء تفصيل الوجوه تستفيد على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس
وتصح ان تكون في الثانية زائدة لانه جاز البنا مع الزيادة نظرا الى لفظها لصورتها
قوله عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف ولم يقل وخبرهما محذوف فان لان المحذوف
خبر واحد لما الحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيدا وعمرا قائمان هكذا قيل وتحريري
نقول لا حول ولا قوة الا بالله تعالى في حكم لا واحدة اذ ما لا شيء من الامرين الا بالله
ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودين فمن اعترض عليه بان الاظهر
موجودان لم يطلع الى باطن الامر قوله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة
الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف
فالاولى ان يقال السابق وخبرها بالله قوله حملا على اللفظ لمشابهة حركة الاعراب
او حملا على محل القريب فان لاسم لا محلين قريب وهو النصب وبعيد وهو الرفع بالابتداء
قوله فلانه لا زائدة جوز الشيخ كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير
بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما في الالغاء
في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه
لالغاء عمل لا وله وجه اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عامله
اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والتضعيف ضعيف عملها لاستعمالها اسما

لاستعمالها

لاستعمالها وانما قال الضعف وجه ضعف رفع الاول ولم يقل وضعف ضعف الاول اشارة
الى ان الظاهر ان المصنف رحمه الله تعالى ضعف رفع الاول في الاستعمال لا الاستعمال
ولا يلزم من ضعفه توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال
وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لانه
لا اثر لنفيها في المال مع العرض والمسمى التمني فانه ليس المعنى في الا ماء اشربه على نفي الماء
ولا في الا تنزل عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها
وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا الا ان يقال اعترض اعتمد على القياس
اولانه فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي
من حيث منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني
اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا نحو الا غلام اتمنى الغلام اولانه لما كان
لما كان تغيير عملها ودخول الجار فيما كنت بلا مال لصار مظنة توهم التغيير بدخول الهمزة
ايضا وقد يجيء بلا مال البناء على الفتح نظرا الى لفظها كما ينبغي كما بني مع لا الزائدة نظرا
الى لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه نبه الشارح على ان مقصود المصنف رحمه الله تعالى
حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي تجيء لها حرف الاستفهام في الانكار والتوبيخ
والتهديد وغيرها وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكمال الاختلاف فيها دون ما عداها
فانه لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب
بحيث يجوز ان يكون انتصاب الاسم بعد كلمة العرض بفعل لازم نحو الا زيدا تنزل الا ان تتكلف
ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
آخره يدل على محذوف يثبت بفعل كذا قوله ونعت اسم لا المبني اشارة الى معهود وهو المبني
من اقسام اسم لا وحينئذ خرج عنه لا ماء باردا فانه باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت
لتابع اسم لا مفرد والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا

اليه اصلا قوله مفردا حالة من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
للموضوع من ضمير في اول وبليه من ضمير مفرد فيكون حالا كلاهما عاملهما فيكون التقييدات
كلها للموضوع قوله اي فحكم الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب
قوله وان كان الاعراب نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن
مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة تعين العطف على المبتداء
ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ و
المحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق قوله ولم يفصل لا يوجب التقييد لاخراج لان ما سبق مما علم
من هذا المقام قوله ولم يفصل في حكم المتصل لفظة الفصل لا حاجة الى جعل لفظة الفصل بل
بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف فكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف
واحد فهو ضعيف اذ تم ولكن وجه في فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان حرفان
قوله حكمها حكم توابع المنادي قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوب
قوله من اثبات الالف في نحو ابا الاسماء الستة الا ذا فانه لا يقطع عن الاضافة وهذا
عند المصنف رحمه الله تعالى واما عند الرضي فلا يجوز في هذا الحكم من الاسماء الستة الا الاخ والاب
قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحو المثنى والمجموع قوله يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين
طوي ما اشتمل عليه الشروح في هذا المقام من انه جواب سؤال المقدر وهو انكم انك
قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا اباله ولا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معرب
لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين
من غير سؤال قوله اي مشاركة اسم لا حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المال وانما
وانما التفرقة في حل تركيب المصنف رحمه الله تعالى بارجاع ضمير له الى المضاف بحيث
في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع على خصوص المواد وبارجاعها
وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل

يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان التعريف
في الاضافة زيد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون الا بين الاختصاصين تفاوتا هما
يستفاد من كلام المصنف رحمه الله تعالى بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه
اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة
لان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المصنف رحمه الله تعالى وهو اجدر بالقبول
ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه لا اختصاص
تقييدي والاختصاص المفهوم من هذا التركيب جزئي وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهم اظهر
قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف
حتى لو كان لنصب انه لا يجوز لا ضاربي في اليوم مع مشابهته للمضاف على لا ضاربي اليوم
في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المصنف لانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير
وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر
وكما يمكن ان يعتذر من التكرير عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد
المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف فلانه العمدة فيما بينهم فيه بحث
لانه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه
وقال الصاحب جا اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثله ولم يخلف فيما بينهم مثله
قوله اولان المقصود بيان الخلاف فلا تعيين المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة
قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة
ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي خبرية خبر ما ولا يجعل الضمير
الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما
ولا فتستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية
على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمان ثم ما جعله نكتة

للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان الاسمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا
تقدمه او تأخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتأكيد النفي فالنفي على الثابت ثابت
قوله او انتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما طالب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا و
وجعل منجنونا قائما مقام مدار منجنونا قوله او تقدم الخبر اما ليس بظرف على الاسم
المتقدم على الخبر نحو ما عمرو زيدا ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
قوله فلان ما عامل ضعيف لكراهية ابراز ان النافية في معرض العامل
قوله اي فحكم المعطوف الرفع لا غيره من النصب والجر لان خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتأكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد يتوهم واذا عطف علته
ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما بل قاعد
في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتداء
في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم يتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب لبطلانه
بعده قوله اي اسم اشتمل ليخرج الى آخره جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماع
فاحتاج لاخراج حروف الاولى الحاجة الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر
متعلقا منكورا لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس بمجرد اخراج الحروف الاواخر
المذكورة بل الكل بمجموع من الحروف والآخر وجزء آخر لا اشتماله على الجر كالاسم قوله يعني بالجر
اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامه لا المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى آخره
فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم
ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل الصلة
مبينا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه

والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر وعلى توجيه انا ونحوه وضع الظاهر موضع المضمر
لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف به بما عرف به
الى احتمال ان لا يكون لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشتبه به اشار بقوله وان كان مختصا
الى احتمال ان لا يكون مختصا الظاهر ما عرف به بان يراد بما نسب اليه الشيء اعم مما نسب اليه
حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشتبه به مبني على ان يراد
على ان يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال الحقيقية
او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور بمثل غلامي في غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد
بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعممنا اشتمل على علم المضاف اليه
ليس اولى بتقدير ان لا يخص المضاف اليه بما عرف به كما يقتضيه كلمة الوصل والوصل
قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه
بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا والا
فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تأديبا والاولى والاولى ارادة
شرطها الى آخره قوله اي منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه معناه
فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ
قوله تنوينه او ما قام مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة
فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل قوله لان المراد بحذف التنوين
لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة
لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللزوم قوله التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا
لمنع الخلو والتخفيف لازم في الكل ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه
يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة
او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف فيتبادر منه ان النسبة المعنوية الى مفاد الاضافة

فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة
فالاولى ان يقال النسبة المعنى الى المفاد وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعريفا
او تخصيصا بمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب الاولى
الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله على منهما ان يكون قد علم منها ليصح الحمل والمشهور
العام في مثل تقديره ونحو ولكن تقدير العلامة اجمل معنى كما لا يخفى كاسم الفاعل الى آخره
والمنسوب في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الى آخره
لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف
على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام
قوله واما مساو كليث واسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر
لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال الاول
كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يليهما
فيلزم تكلفات كثيرة قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فاشارة الى قوله انه
ينبغي ان يقيد عبارة المصنف رحمه الله تعالى فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يكسر
في ثلث رجال لعله ليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعلها
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد بالرجل الجنس
والتنوين لوحدة الجنسية اي مائة هي هذا الجنس فقولك يوم الاحد على النقل
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر
فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول
للمتعدد على سبيل البدل قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الى آخره هذا كلام ظاهري

ظاهري او فقوا اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم دعة التقليد عن الالتفات
عن التفكر والتحقيق ما ادانا اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل الظرف الحديث
منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم
كمعنى ضرب زيد فيكون المعنى بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة اي ضرب واقع في اليوم
الظاهر ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب فليس صفة
لضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرف المضاف اليه المعرفة
قول المصنف وتقييد تعريفا مع المعرفة ظاهر تعريفا حظ في الاضافة مع معرفة هي اخطر منها
الا انه خص المستفيد رحمه الله تعالى بالمضاف المعرفة مع المضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم انه قد يستعمل بلا اشارة
الى معين قد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع
لمعين اما مفهوم مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني من الاولفانه المراد
باللئيم مفهوم المعين وغير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد غير استعمال اللفظ
فيه مستفاد من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لا منه الغاية
فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين
وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة انتهى
قوله وليس يجري هذا الحكم في نحو مثل وغير ونحو شبه وغير ذلك لا يخفى عليك انه ينبغي
لا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل
وغير في عدم افادة الاضافة التعريف فيها مع ان الاستعمال الفرق بينهما في تعريف وصف الاول
دون الاخيرين قوله بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا
من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة فيكون مدلول العلم واحدا منها
واقعة المسمى بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام المفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم

فيستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة وكأنه يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير
اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهار واضافة فبيانه بطريق التنكير
لتنكير العلم تضييقا لطريق الواضح سهو ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم يصير نكرة
ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما اندفع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه
موضوعا للمعين ولا يدخل فيما وضع لغير معين ولا بد من ان يراد تنكير العلم وتجريده
من التعريف جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد
بالتجريد تجريده وخلوه والا ظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف - وانما وجب التجريد
قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى فهو التخصيص في المعرفة
وهو خلف فاصطلح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو
بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة
قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان المحمول علما هو المركب والمعرفة جزئه
فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما
على ان جعل المجموع علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه
وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة يجعل التعريف لازما
باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل اما ما اجاب الشارح صح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة التعريف الا
الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر قوله اما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء
من ترك اللام اي ابدا والا الاخصر الاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة ايا منزلتي
قال ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة قوله ايا منزلتي السلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع اي يرد بجواب السلام

السلام او يكشف العمى عن المستفسر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي
واحدة من الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي وفيه ان الاثافي
تمييز الثلث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير الا ان يقال ان الثلث في الاصل صفة
للاثافي وكان اصل التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه
على انه ليس من الاضافة الى التمييز فما التوهم تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلاد وكريم العصر
فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل
ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن المثال من بمعنى الماضي
او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول اضافه فلفظية وان قصد حرفا من حروف معتبرة في الاضافة فمعنوية
قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان
وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره فلم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن
وقيل اضافة اسم الفاعل والمفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير فيقال لزيد ضامر بطنه
ومؤدب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا
اعلم انه يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا في اللفظ لا في المعنى
الى آخره اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة
والثقل وثانيهما انه يحمل الحصر بظاهره مضافا الى الخفة المعنى اي لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ
لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكره في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب
وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المعنى
على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم

سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم كان اصله القائم غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم
على مذهب لا يجوز القائم غلامه يعني لا يتم على مذهب الفراء وانه لا لا تخفيف في المضاف
الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف بعد حرف فيها الضمير
قه واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها
اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة
اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية
فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدلا عن فرعها لئلا يلزم بقاؤها بلا رفع
ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل الرفع قه والمراد ان المشار اليه ثم لا آخره
قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبيان لاحق على ثابت سابق واثبات سابق بلاحق
ولا يثبت المجموع هنا بما ذكره انه لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
ويمكن ان يقال لعدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لانه معنى واحد في الاضافة
يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف
والتنكير قه فلا يرد انه لا دخل في ذلك الالتزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه
بما هو الاحق بالاختيار قه ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا
افترق الضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا وتفيد تخفيفا
في الجواز قه وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل افادة التخفيف منكوص كما لا يخفى اسعد
بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص فتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع
على المذكور ضمنا ويمكن ان يقال ان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب الذي في الاستدلال لا يعني
فيما فعله المصنف رحمه الله تعالى واما لو وقع في شعر الاعشى اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا
لخمسة عشر قبائل وتفصيله في القاموس قه وضعف الصنف [illegible] الاولى ان يكون من التضعيف
يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن موثوقا به ليستدل به وحينئذ لا يتجه مصادرة لما عرفت

لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع مثل الضارب زيد متقررة بحيث
بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان الاولى قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وحينئذ
وحينئذ لا ثبوت للمصادرة قوله اللهم الا ان يقال اشار الى الضعف الواضح لوضوح كمال البعد
عن العبارة ولقوله وضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال
على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظائره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب
قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعيف لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر
ولولاه يحتمل المائة للرجحان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا
على المحل قه او من قبيل الثلثة الاثواب وحينئذ يكون وجه آخر لضعف البيت وعبدها اي عبد المائة
في اضافة العبد الى المائة من يد مدح للممدوح بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الحديثات
النتايج مع اطفالها وهذا اعز من المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد يستوي صله
قه يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي هو مشترك بينهما كالفلك قه واما لانه فا عطف
على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لانتفاء التخفيف لزوال التنوين بالكلية
لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة
كما في حسن الوجه قه حملا على المختار الوجه في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار بزيادة
للحمل والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع لكان قبيحا ولو نصبه وان كان النصب
احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف التشبيه بالمفعول في النصب كذا
قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيه
بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالوجه المختار في الحسن الوجه وجره الا انه
حمل هنا على ما هو مناسبه وهو متعين فلذا اطلق المصنف رحمه الله تعالى العبارة
ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن فيه لطافة قه يعني سيبويه واتباعه والمبرد
هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة فراء

في احد قوله والزمخشري قوله فيمن قال اي في قوله فالجمد بتقدير المضاف لان الجوان
هو قوله فيكون ظرفا لا قوالا بين القائلين والاظهر انه في بمعنى عند اي عند من
قوله فانه لا يحتاج جوازه الى الحمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشار
الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا - اي المحمولية على ضاربك
فاتحد فاعل المفعول له قوله اي المحمولية على ضاربك كانه فاتحد فاعل المفعول له الى آخره كانه
غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التاويل الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان
ويحتمل ايضا ان يكون مفعولا له لقائل اي انما جاز عند من قال كذا حملا من غير اعتبار حذف تنوينه
قوله من غير اعتبار حذف تنوينها متعلق بقوله ثم حملا بقوله مضافا فيظهر بالتامل
الصادق قوله ولم يحملوا الضارب بزيد على الى آخره قيل يتجه عليه انه لو لم يحملوا الضارب بزيد
على ضارب بزيد فان النسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشا هذا الاشتباه عدم التامل
المورث للاشتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء الممتازين فان اضافة الضاربك
حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف
بالاضافة يشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وضارب زيد
ويتقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما في تخفيف المضاف اليه
بالاضافة وبقي انه لما حصل في الضاربك تخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف
بل تبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لانه لكل من هيئتي التركيب الوصفي
والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر وفيه بحث لانه لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة
مع معمول معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل
مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعتبر في الجامع من كمال الا
الى نوع تعيين فيكون من اضافة احد المتباينين ومما يقتضي منه العجب ويرفع منتهى البشر

البشر وان كان المنتخب ما كتب في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله
ان اضافة المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الكريزة وجانب الغربي
وجانب اليمين قوله الصلوة الساعة الاولى هي اول ساعة بعد زوال الشمس او اول ساعة
فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحدة الحنطة ونحوها والحبة
بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت هذا انما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول
ومواطي الاقدام قوله مثل جرد قطيفة كتب في الحاشية جرد رشيه ازكرهنكي وفرسودكي
قوله حتى صار كانه اسم غير الصفة في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها
من موصوف مذكور او مقدر وبعد صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف
فلم يطلب موصوفا قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص من الاعيان
قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان
ان يكون مدلولهما كليين يتحد افرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين او متساويين
وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولهما شخصا واحدا الا خصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين
او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يظم اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم
وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه ونحو كل الدراهم وعين الشيء
وسعيد كرز فاراد دفعه قوله فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف الى المضاف اليه
بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها او بحذف المضاف اليه
اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله لعدم الفائدة
ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثلة كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة الى آخره
قوله فان المضاف فيهما يختص بالاختصاص التعريض او غيره واليه اشار بقوله سواء

قوله واما اذا كان للجنس ففيها خفا يزيل الخفا صحة عين الشي ونفس الشي والخفا
انما جاء من جعل الشي شاملا لغير الموجود في الخارج كما في اللغة فان الشي في اللغة ما
يصح ان يخبر عنه ومن قال الشي هنا بمعنى الموجود في الخارج كما هو عند جماعة فالعين
اعم بلا شبهة فقد بعد تفصيل ما يزول به الخفا ان اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة
الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على افراد الطبيعة بخلاف الشي فانه
لا يصدق الا نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة
من حيث هي قوله ويرد على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الا ان ذلك لا يختص بهذا الحكم بل كان متوجها على قوله لا يشترط تجريد المضاف عن التعريف
وكانه غفل المصنف عن وروده ثم فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما
على المدلول والاخر على اللفظ فكانك قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ
يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى
بكرز لا مطلق المدلول فتاويل كرز سعيد مسمى سعيد وهو المسمى بكرز والاظهر
ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويؤول سعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص
لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لانه قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح
اوضح اذ الموضح يكفي ان يحمل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح ومساويا او دونه
فلا مانع من قبل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الا على ما هو الحق اللاحق
ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك
في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن علقة وابن دمير وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهولاء من معنى الحاذق لا معنى اللئيم قوله وهو في عرف النحاة احترز به
عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بياء المتكلم بزعم انه ليس لغيره عرف قوله واختلف في انها الاصل

الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار بان اختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر
في ان السكون هو الاصل فتامل قوله وحكما لانها استقلالها في حكم الابتداء بها لمشابه يا المتكلم
لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر التزم اليا التي هي اخرها مثل مسلمين اذا اضيف
قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى يا المتكلم ولو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف
ولو كان تقييدا لا يطلب اذا جوابا فينبغي ان يقول لصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء اذا
وكذا قوله مسلمون اذا اضيف الى يا المتكلم قلبت واوه يا قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت يا
ساكنة يوجب مقاء الضمة قبلها تغيرها قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس
اما في ما يلزم فيبقى الضمة كما في جمع الوي على افعل الصفة ابقي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل
قوله وفتحت اليا اي اليا يا المتكلم في الصور الثلثة للساكنين قال الرضي
قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتح لانها الحركة التي كانت لليا قبل الياء تثبت
قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هنا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره
وان كان واوا قلبت يا وادغمت وان كان في آخر هذه الاسماء الحروف الثلث في الاحوال الثلث
اذا اضيفت الى غير يا المتكلم ففي الاضافة الى اليا يجب ان يكون على الاحكام المذكورة
في الحروف الثلث فاستثناؤها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء في اضافة الاسم الصحيح لانها
يحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في
واخي وابي على ما اجازها المبرد وبعد حينئذ انه ينبغي ان يتعرض لمجرد اخي وابي وفي
والتعرض بالبواقي عارض للفائدة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف وادخل
في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما
كما صرح به الرضي الشارح ومنهم من قال قدم الاخ لتقدمه في قوله تعالى
وانما اقصى منه الفم واراه الحجة كالعجاجم بريئام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع
وفي حالة الجر اليا فقياس المبرد ان يقول في حال النصب باي وابي كما في ذو المجاز بك

اوقبل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اول قد اهلك ذو المجاز وقد اري اي تضاد ذو المجاز اسم يعني
ومعنى اري اظن واري بصيغة المجهول قوله واجاب عنه المصنف رحمه الله تعالى بان ذلك في خلق القبائل الاخر
على انه انتهى يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر قوله وتقول اي امراة قائلة جمل صيغة على انه
مع ان المتبادر من امثال في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقوله
واحترازا عن بعد ما قيل ان حمي فيه حذف مضاف اي ذو حمي ولو قال المصنف ويقال حمي كالاخ
وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة حركات الاعرابية وضمير افصح منهما عائد الى غير المذكور
لتعين المرجع في مقام ترجيح الفتح قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل الي قوله هذا بحث عن غير المضاف
ذكر تقريبا ويقال الترتيب للغات في الفصاحة هكذا ولو وعصا ويد ودما ولغة ادنى بينها
هي كسوا قوله وذو واحد عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كفرس قوله وكما خص الضمير بالذكر
كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي لان ثبوت حكم من بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشتمال كان المناسب ذا حق الاشتمال قوله كالكاهل
كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل
ولم يجعل التوابع جمع تابعة مع ان الفاعلية الوصفية ايضا يجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم
التابع لانها كلمة واحدة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها وجعل جنس
التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من اقسام الاسم
اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب
قوله فلا ينتقض حدها بالخبر نحو ان قد ضرب ضرب يعني في ضرب ضرب فافهم
والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل انه وضربه من التوابع والدليل عليه
قول المصنف رحمه الله تعالى فيما بعد ويجري يعني التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها
وانه ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع اهون من جعل التابع اعم وقوله كل ثان اي متاخر
اراد دفع ما يورد على التعريف من الثالث فصاعدا وللدفع طريقان جعل الثاني

الثاني يعني المتاخر واعتباره قوله في الرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر
والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان في ذكره اول كلام ناظر
الى الرفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانوية في الرتبة
لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله تعالى السلام
الا ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه
ولا يذهب عليك ان المصنف رحمه الله تعالى نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه
حيث لم يقل باعراب سابقه اول ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والثاني اللفظ فيه
فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان في الاعراب — اي بجنس اعراب سابقه
قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان اعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين
قوله ناشئا من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم الى آخره
لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد
فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح
او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد على نحو
واورد عليه نحو قرات الكتاب جزءا فجزءا فان جزءا الثاني باعراب سابقه من جهة
واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة
بل كل جزء استحق الاعراب من غير ما وجد من الاخر في المرتبة ومن
قال باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه بتعين سابقه لا بجنس
لان اعرابها واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فقد اتى بكلام
لا يتجاوز نفهم على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه بجعله اعم
مما هو بتعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع الى آخره مؤخرات
كانت هذه الامور او مؤخرات مقدمات لان المراد الثانوية في المرتبة كما عرفت

ان المراد بالثاني المسبوق

قوله اعلم ان المراد الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن لان التعريف هنا للتابع
في الاعراب ولما لم يكن شاملا لتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في حكمها
ولم يرض بما ذكرهما الا هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على توابع انه كل ثان
فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظ فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع افراده
ولم يقل ان لفظة التابع ليس في موضعه لانه ليس معرفا بل على وزن المرفوعات ونظائره
بتقدير هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان فمن استدرك على الشارح
بان ذكر التوابع ايضا ليس في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما ادخل عليه لفظة كل
متحم زائد يشير بزيادة الى كون التعريف مانعا قوله والظاهر انحصار المحدود فيها
هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حظ او في باساليب دقائق التركيب بل ربما
يلقيه الحرج عن مد الماء الصافي الى السالحلة العجايب الاعاجيب قوله النعت قدمه
لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف
بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه
واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية
تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع
وهذا بعيد عن العبارة مخل في التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل
على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال الوصف بحال المتعلق
ان يقال الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه
بحيث يحسن غلامه قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه
لا يذهب عليك ان اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف
لان دلالته على حصول الصفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل بالاضافة الى الضمير

الى الضمير وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبه بل بالاضافة الكل الى الضمير
فلا فائدة لقوله مطلق ولا يتم ما ذكره في بيان فائدة قوله اي دلالة فائدة مطلقة تحمل مطلقا
صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ تأنيث مطلقا الا ان يقال بتأويل المصدر
او بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معنى ان التأنيث قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها ذلك في اعجبني القوم كلهم باطل
لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الفرق بين النعت
والخبر فان كلا منهما في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته ان الفرق
بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في متبوعه بشيء يعني ليس الغرض من الوصف
الا علم بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما زعم
كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان اغراضها التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب
على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح بمجرد اصطلاح نحوي فان الاول
تقليل الاشتراك في النكرات والثاني دفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد منه تقييدها بما يفارقهما بالقيد كما يستفاد من حرف التعليل ولما غاب الوصف
هذا حاصل كلام المصنف في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاءني زيد اسد حالا واعترض
على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدهما دون الآخر
قوله ولم يكن هذا مرضيا عطف على جملتي لما اي لما لم يكن الى آخره وفي صحته نظر والاظهر
ان تركه لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتأويل بالمشتق بلا عقل ولا نقل وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها
حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه في قوة المشتق
قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره الاوضح الاختصر ولا فرق بين المشتق

وغيره قوله في صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق
مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى اي وضع غير المشتق
يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا والغرض المعنى
من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا التركيب ثبت
سواء كان وجوده العقلي والخارجي وترتيب وجود المعنى في العقل غرض منه نعت موضع النعت
في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى
لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير
وبهذا تبين ان جعل الغرض مجازا من باب الاقحام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء
لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فانه بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدأ
او ذي حال او موصوف الى غير ذلك قوله مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء
وضمها على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه مجازا عن الكمال في حقيقة
دال على لفظ موصوف فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقولك مثلا اي رجل عندك لا يدل
على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا
حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال الا في مثل مررت بضارب اي رجل
فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة
قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام يقصد به الى فرد مبهم
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة
وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد
مجهول واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوف عند المخاطب
بما يعرف من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف فلا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة
لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة

اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانه لا
يوصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصنف رحمه الله تعالى
غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد قيد التاويل بالبعيد لان التاويل
مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل مفرد مشترك
منها كما هو المشهور ويحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخطأ الوصف بالجمل
الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى
ان يقال التقييد لان الانشائية لا يقع صفة وكلما هو في صفة صورة الصفة فهو عند التحقيق
متعلق الصفة ومفعولها قوله مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل اقرب
من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف
فهو احق بالاعتبار مما قال الدرجة الا شرنا قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف
بالانشائي بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التاويل
الذي ذكرنا لجاز استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيص بالطلبية
المحكية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل معنوي للمقول المحذوف بانه
عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما خص بالجمل المحكية
فتقدير القول على حقيقته بل الاولى التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا مقام اظهار الاستحقاق
لان يؤمر بان يفعل لا جله فتامل قوله واذا لم يكن فيه الضمير الرابط يكون اجنبية اي
اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة
ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام الخبر الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر
فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه بالفوائد
في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في ربطها رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في اللازمة ما
لجواز حصول الرابط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة

وكذا عدد ولذا اخّر المصنف رحمه الله تعالى البحث عن بيان كونه جملة فحينئذ قوله يتبعه في
قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا نحو
زيد الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه
او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرفه حال قوله اي بحال قائم به
قوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له الى آخره لما اشكل على الوصف بحال المتعلق اذ النعت
تابع يدل على معنى في المتبوع وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اوّل قوله بحال المتعلق بما ذكر
ويلزم حينئذ ان لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤول به اي كائن
بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف
بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل حسن غلامه كائن بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فافهم الا ان يقال معنى قوله ويوصف
فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق اذ يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق به
ويجري على اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بحمله وصفا
على معنى قائم اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوّز الكوفيون وصف النكرة
مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله ولا في افراد التثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل
او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير التفضيل وافعل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه
او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول نحو رجل جريح
وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بيّن وقع من هفوة الاقدام
فان قلت اذا نظرت حق النظر الى آخره فيه بحث لان الالف التي يلحق التثنية في الفعل بنفس الفاعل
والفعل مفرد كما كان والالف التي يلحق في الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثنيتها

واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق انها لموصوفها كيف
كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف
بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا
للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فانه يضرب في رجلان يضربان
لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال ان المتابعة حقيقة
او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه
ولو لم يكن كالفعل لامتنع وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم وحكي الى آخره
اللغات كالحق بفتح اللام قوله ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج
بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر
بآخره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه حينئذ
قوله قد اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى تركيبه في الظاهر ليتصل الاسناد
بلا كلفة والاولى ان يجعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلوا فالظاهر حتى يكون الظاهر
اجتماع فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ الاولى ويجعل الجملة وجه ما
ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على
على الفعل مع ضمير المتصل قوله فلا حاجة الى ما في التوضيح فيه ان اعراب المعارف الذي فوق الجميع
ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم
فلو سلم عدم حاجته الى التوجيه ضيع ليدري في الوضوح ضوح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم
مع الغير والمخاطب ليسلفا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح
وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليها ضمير الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا في
بقوله تعالى ____ وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو اسم الله

فهو اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فتأمل لانه ليس في الضمير معنى الوصفية
ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه حمل
فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير
اعرف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما
في الرضي الاشارة الى هذا الوجه ولكن نقول وضع الضمير الغائب للدلالة على ما
يتحد معنى الوضع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا ثم المعرف با
قوله ثم المعرف باللام والموصول بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجي بعده والمنادي
والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون وصف ضمير المخاطب يدل
على انه انقص منه قوله ولم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الآخر او الموصول اما انه
اما ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله
الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا
اي كما انقص عن موصوفه واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وحينئذ وجه
يتجه ان يقال الاخصر الاوضح حينئذ لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام
ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله وكموصوله
قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه
لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله على مذهب سيبويه
قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تمسك
بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف باللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضا
الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام
قوله اي باسم الاشارة بذي اللام يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته

واخواته قال الرضي ولا يوصف اسم الاشارة الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل
وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذي قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر
ان يقال يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة الا ان يراد
الا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله مع ان القياس يقتضي الى اخره
ويعلم منه اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله بريد رجل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة
المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءني فيشمل التوابع
بجاءني زيد الفاضل والعاقل لوجوب العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجيء ويشكل بالمعطوف
في قوله وانواع رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة البعضية
لان جعل المعطوف المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة
قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود
والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء
اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او من المقصود
قوله مقصودا بالنسبة احتراز عن غير البدل لانه لم ينسب اليه شيء ولا هي
الى شيء لا لان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز
عن غير البدل بل لبيان المشتركة بينه وبين البدل فاعرف القصد فلا تمل واجب الى اخره
فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بد
على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه وهذا المعنى وبالجملة لا فرق
في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا
في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا
اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه

سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف
قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد
في ايراد المعطوف ومنها انه اما يذكر بعد الحروف العشرة معان فيطول واما ان يحيل
فيبقى معرفة المعطوف موقوفا الى وقت العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن مع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر
في الرفع فاما ان يؤثر في الرفع كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقتدر فع
لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال
نحو قطع زيد يده وسجد فرجله حيث انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف
قوله وقيل قد جوز الزمخشري بنحو عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسطا له
بتفصيل كما سيجيء والواو التي لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني الذي كما سيجيء
قلت لا خلاف في جواز دخولها بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به ونقل عن المصنف
قوله ونقل عن المصنف رحمه الله تعالى الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه جعل صفة لا محالة من غير ان يكون
معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتأكيد مقام داع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد
كيف يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد الى عطف الجملة على الجملة
فيقال ضربت وضرب زيد لما كان التأكيد بمنفصل محتاجا الى بيان لانه يحتمل تقييد التأكيد
على المعطوف وتأخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو
وغلامه لان الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه
يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل
قوله لانه قد طال الكلام لوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر لوجود الفصل او بطول الكلام
بالمنفصل وقوله فحسن الانفصال فان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف

المعطوف مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام
كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجدان يقال الجواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل
احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه
على ان الاولى ان هذه المسئلة خلافية والتأكيد استحسان لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة الرفع بجواز الترك
وما سبق في بحث المفعول معه انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا وزيد
قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي اذا لم يشكه انه لا معنى له وانه
جلب لهذا الغرض كبين فانه لا يتصل الا بين الاثنين فان التبس نحو غلام مكة وغلام زيد
وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا ينفصل عبارة عن
ينتقض بقوله قوله وبقولهم ضربتني من غير ما جرم قوله بدليل قولهم بيني وبينك
اذ بين لا يضاف الا الى متعدد هذا انما يصح ما يصير دليلا لما لو لم يكن زيادة
بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو
الا ان يقال لعل هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير
قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم
على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام
واجيب بحمل قوله تعالى قوله فجاءوني كلهم فيه انه لا اشكال في جواز جاءوني كلهم وجواز اعجبني جمالك
لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاءوا كلهم زيدا او اعجبت جمالك زيدا قوله وقوي الظاهر او المستوي
قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف
كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره
لان قولنا زيد هو القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا في القائم الضمير الفصل
واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لا ستغنا المسئلة
والثاني اوجه لانه على الاول يكون اعتبارا مورفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى لا يفهم منها

من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى
ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه
في التركيب يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على كونه مضافا النصب
فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا
فكذا المعطوف **قوله** كالاعراب من احوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب
من كونه بالحركة او الحرف فمن الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد فلا يرد ما
قيل من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان للعامل مدخلا فيه قابلية الاعراب كذلك
قوله واما قوله رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقد يحمل على نكارة الضمير يعني ان الضمير راجع
الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة
والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن
عن السابق لا بعينه فشاذ ولذا قال على الشذوذ وهذا شاذ في حمل الضمير على النكارة
مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ عطف المضاف
الى الضمير الى مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا
والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا ما اعترض به ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع
على انه دفع لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما
قيل ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة الى النكرات الغير المخصوصة نكرات
على انه يصح ان يحمل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب
ان يكون الاولى حينئذ تقديم قوله اي رب شاة وسخلة شاة على الشذوذ بقي شيء وهو
ان الظاهر ان يحمل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يحمل عديلا
فتأمل **قوله** فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما المبتدأ وهو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك

ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا للفاعل وهو عمرو
لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله ولما كان للقائل ان يسأل آخره يحتمل
يحتمل ان يكون قول المصنف رحمه الله تعالى وانما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع
في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وجواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله وانما جاز الذي
جعل جواب هذه الاسئلة الثلاثة احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف
والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربطه المعطوف عليه وهو
ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيمكن في جواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك
ولا يخفى عليك ان كون الثانية الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف
على جعل الفاء للسببية ولا استعارة ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه
بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناها التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية
مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله** بسببه الضمير
راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند
الى مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل
بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شراح اللباب ابعد
وما قال بعض شارحي اللباب بعلمه والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز عنه
قوله مختلفين اي متحدين ما ذكره توجيه مختلفين فلا عجب انه يقضي منه العجب
والاولى ان لا يتكلم بمثله بل يجب والوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود
بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم

ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمروا وبكر خالدا فان زيدا وعمروا معمولان
لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل من الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما
لانه العطف على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في العموم قوله كل امرئ تحسبين امرأ
اي تحسبين وقع بين مفعولي فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين
لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف رحمه الله تعالى ونار توقد
مضارع التفعل حذف احد تائيه والتوقد لازم ومتعد فهو هنا لازم لعدم جواز حذف الثاني
من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتيب الجزاء على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف
كما يدل عليه اذا والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة
والمرتب عدم عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع
من الترتب على الاقادة رادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت
ابدا ولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف
على عاملين مختلفين فليتجنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع
لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور رد
لما يتجه على المصنف رحمه الله تعالى انه قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه
انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو
مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه يفيد بيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب فيكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان كان مخالفة سيبويه
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا
قوله ظهر فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواب ان يكون المقصود
نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه واعلم ان الشيخ الرضي لم تو نقل المصنف

نقل المصنف رحمه الله تعالى ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه يجوز العطف
الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا
والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى
في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظ قوله التأكيد بالهمزة والواو قوله
فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل
قيل قد يراعى في التأكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله تعالى وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون
ونحو ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لما كان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التركيب
وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فنبت عنده وتحقق الظاهر فنبت وتحقق
قوله او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع الى آخره نبه بذلك على ان ذكر او في الشمول
بعد قوله بالنسبة ليس لغوا الظهور ان جاءني القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة
ويفيد ان النسبة الى جميعهم لا الى بعضهم ومعنى التنبيه ان يقرر امر المتبوع في النسبة
ويفيد الى آخره النسبة الى جميعه لا الى بعضه شائع فيما بينهم في التفصيل المذكور
وليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاءني القوم ثلاثتهم اذا اريد تعيين العدد
باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بهما
الا بعد ان يعرف الخطاب المخاطب كمية العدد قبل ذكر التأكيد والا لم يكن تأكيدا بل كان في الوصف
في نحو جاءني رجال ثلاثة قوله وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد فالتعريف جامع الافراد
قوله واذا عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف
الى آخره فظهر ان التعريف جامع ومانع وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع رحمه الله تعالى ليست
بالوضع لو تعرض لتأكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظي يختص بالمعارف الا في المحكوم
بالوضع به وكذا المعنوي يختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه

عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية للمخالفة لانه لا يكون تكريره متصلا
قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه بغرضه واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع
واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في انت هو التاكيد وان عد في التاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول لحقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يكون الابتداء والوقف
عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله بالنوع
من الكلمة او باخر نوع منها يتكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
قلت على اي تقدير يشكل باجمع واخواته فانه لا يجري فيه التاكيد اللفظي ويدفع بتاويل الشمول
المستفاد من كلها بالشمول بالانواع لا بجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقدر باي عند
وكذا في اجمع فيضاف الى الضمير المذكور وقد نبه المصنف رحمه الله تعالى على ترتيب الفاظ التاكيد
اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمصنف رحمه الله تعالى
تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التاكيد
من الاسماء المعربة وهذه مهملة ولهذا لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى مثل حسن بسن في التاكيد
والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات
مستعملات في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة عن الخطا في كلام العرب ولهذا
قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يقيد الاول والثاني ان تقوية موازنة
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى
نحو قوله او لا يكون له معنى اصلي بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان
وان لم يكن في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى يتكلف غير ظاهر

ظاهر نحو خبيث ونبيث من نبث التراب استخرجه واستفيد مما ذكره قوله تاكيد لفظي مع انه
ليس تكرار اللفظ الاول كما ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه يمكن ان يقال ان المصنف جعل صفة
كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن استنباط مناسبات رحمه الله تعالى
خفية لاشتمال الكلمات على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة
قوله اي يفعل بتخلي يعني عاملين لشمولها الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث
قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية
مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما
لفظا ومعنى فيقال انفسا زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله بالصحة
قوله باختلاف الضمير في كل وجميع وعامة كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي اجمع لا دلالة له
على الاجتماع عند الجمهور بخلاف الماذني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر
اي العاقل قوله او الجمع اي الجمع الذي يكمل في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم
قوله وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر قوله الغير العاقل وجوز الاندلسي
في العاقل الغير السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الازاد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد
جواز مجائي الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد افسد من اصلح قول المصنف رحمه الله تعالى اذا جزأه
نه يصح بتاويل قول المصنف رحمه الله تعالى ذو اجزاء يصح بتاويل يتعدد افراده كان او اجزاء
قوله يصح افتراقهما حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي
فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المصنف رحمه الله تعالى حكم بصحته في مفترق الحسي ولا يحصل
للرد عليه من غير نقل من الائمة العربية بناء على انه يلغوا التاكيد بكل في المفترق حسا بدون الافتراق
الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد
بكل بهذا القدر قوله بخلاف جاءني زيد كله ومثل اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور قوله
لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع

وفي مخالفة القياس نظراً لان الافتراق حسنا حسن ذكر التأكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي
من الافتراق الحكمي قبل التأمل في الحكم **قوله** اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه المصنف رحمه الله تعالى
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل
بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله اكتع واخواته لا اتباع لاجمع في شدة اتصال اكتع واخويه
باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه و
ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد
وكيفية ترتيبه ان تقول فتأمل فاعرف **قوله** البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج من التعريف البدل المنسوب نحو جاءني زيد اخوك والعبارة الصحيح البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان التبيين ان البدل ليس
مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك الا اخاك تكلف لتصحيح التعريف
بان جعل بمعنى قصد نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الخارج
الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من ظم المسند اليه
ونسبته الى الاخ مقصودة من ظم اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع
النسبة الى التابع كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع
والتلفظ بالمتبوع سهوا وجعل النسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي **قوله** دونه اي دون المتبوع
اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى المتبوع وهو حال في المستتر في المتبوع
في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا فقد غفل عما نبه عليه الشارح من قاعدة ظرف
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه متجاوز ما نسب الى المتبوع
في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى
قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط
فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في قوة حكم الساقط وموجب التقرير

التقرير والتمكن في حق البدل **قوله** وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودا بالنسبة
الى زيد يقال الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف اذ ليس المقصود نسبة عدم القيام
الى زيد بنسبته الى احد ففي الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب
والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة
الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان قصدها به
باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما
سمعت في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه اي يكون ذكر المتبوع توطئة
لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبا
لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله تعالى علما وليس
وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه
وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين
بيانية وفي الآخرين لامية لادنى ملابسة بيان ما هو اصل في معنى الاضافة لا معناه المراد
في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه
من ان الاضافة في الاولين لا ايضاحية فسهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة
على المجرور بمن المقدرة وان كان ولا لا يجوز العطف على المجرور بمن المقدرة المنكورة اذ
انه لا محصل له **قوله** اما اشتمال البدل على المبدل منه الى آخره يخرج منه نحو جاءني زيد حماره
فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية الاكثري غير مطرد في جميع الافراد
والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشوقه الى البدل لكونه دالا عليه اجمالا
بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا اوجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره
ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا

فتدوصتي بما لا يحتمل قوله وبدل الغلط اي بدل مسبب من الغلط جعل الغلط مصدرا
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوله
اذ هو شايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل
بدقة نظر جنابه لمن هو اهلها فضل من المنعم كل نعمة دقها وجلها فنقول بدل الكل معنا
فنقول بدل الكل معناه بدل منه كل المبدل منه حيث جي به بجميع المبدل منه وهو بالبيان الثاني
بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجي بجميعه بالبيان فلم يبق شي
من المتروك بلا بدل فما جي به من التوابع بدلا عن جميع ما ترك من مبدل منه فيكون بدل الكل
وبدل البعض بدلا عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فتصفه بدله
لنسبة القطع اليه اجمالا ثم فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا
فتفصيل اليد بدلا عن اجماله فهو بدل البعض او غير البدل منه المبدل منه تركه بلا عوض
ولم يوجد شي من المبدل منه سوى البدل وبدل الاشتمال البدل على ما اشتمل عليه المبدل منه
وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل على عما اشتمل عليه المتروك ولم يوجد
بدلا بل الواحد البدل لما اشتمل عليه المتروك فجزه راغبا فلا تتعجب من تبديل كلمات ثم غير
فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله تعالى ولا يشاركها فيه كلمات من سواه فالحمد لله
ولم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر
اظهارا للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما يشير الى انهما
قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد اخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل ...
قوله والثاني جزءه اي جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام
لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني جزءه بتقدير الثاني
وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزءه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان

لكان عطفا على عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف رحمه الله تعالى
قوله بحيث يوجب النسبة الى المتبوع والنسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المصنف
رحمه الله تعالى بتمنه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه بغيرهما
الاولى والاوضح تركه بالملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما نحو نظرت الى القمر الشمس
قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا
المثال الاخير قلت اذا لم يكن في القمر الفلك قد علم المخاطب ذلك يكون ذلك يكون الاسناد الى القمر
موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رأيت برج الاسد
فقال نعم رأيت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره وفيه نظر لان القصد الى قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالسهو او بالنسيان
او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان
غلطت بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت البدل النكرة
قوله اي نعت البدل النكرة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل بل عند ابي علي
بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة فاتها المبدل منه قوله
من مرتين لئلا يكون المقصود انقص هنا وجه مطرد في الكل فيعمل باطراده وتم نخص
هذا ببدل الكل كما فعل المصنف رحمه الله تعالى وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير
يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصف هذا انه لا يخفى ما عليه
اذ لا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لانتصاب النكرة
الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا خص به نحو الزيدون لقيتهم اياهم
قال الشيخ الرضي ان هذا المثال للتأكيد كيف وهو مثل قوله واتقفوا
على انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر
من غير توطئة كان تأكيدا قوله وبرئت شيت ريش عجفاء لا غرتها شونها بأي مفعولان كالخبر

وقوله ان كان فجراي كذب يقال يمين فاجراي كاذب قوله قال الرّم صنف صدق الظاهر
يقول لانّ خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطير الثّاني مفعول التّاركة
ان جعلنا بمعنى المصير تركه جا بمعنى وضع ودع وبمعنى صيّر صرّح بالثّاني تسهيل ابن مالكه
وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدأ والخبر وصرّح في القاموس بانّ تركه يكون بمعنى جعل
ومن لم يعرف قال الجعل التّاركة بمعنى المصيّر لتضمين التّركيب بمعنى الجعل ــ
قوله وهذا الحدّ لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنيّ على الاطلاق اي بهذا الحدّ للاسم المبنيّ
كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبنيّ وهذا انّما يتم لو كان معرفة مبنيّ الاصل موقوفة
عا على معرفة المبنيّ والاصل لكنّه ممنوع لانّه يمكن معرفته بما بيّنه فيما بعده من غير توقف
على معرفة مفهوم المركبة الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبنيّ لكان اي
لكان اي تعريف الاسم المبنيّ تعريفا للمبنيّ بالمبنيّ فيلزم تعريف الشّيء بنفسه لو سلّم انّما يلزم
لو كان تعريفا للمبنيّ المطلق امّا اذا كان تعريفا للاسم المبنيّ فليس الّا تعريف الخاص بالعام
ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنيّ المطلق يلزم ان لا يكون جامعا بخروج مبنيّ الاصل
لانّه لا يناسب مبنيّ الاصل قوله مبنيّ الاصل الحرف والفعل الماضي لم يبيّن مفهوم المركّب
الاضافي واكتفى بتعريف بتعيين ما يقصد يصدق عليه لانّه سبق معرفة مفهومه
في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ اللام معرفة في عرف النحاة الا
الا بغير اللام قوله والمراد بالمشارة المنفيّة في تعريف المعرب هو هذه المناسبة الاولى
المناسبة فافهم قوله وغيرهما وهو الاشارة الحسّية قوله فكلمة او هاهنا لمنع الخلوّ لا لمنع الجمع
كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها لمنع الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنيّ الاصل ما ناسب
مبنيّ الاصل مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركّب ما يكون سبب بنائه عدم التّركيب
ولا خفاء في انّ سبب بناء هؤلاء غير مركّب لعدم ليس عدم التّركيب بل المناسبة ومن
قال انّه ليس للشكّة حتّى لا ينافي التّعريف فقد بعد عن السّوق فان قلت يخرج القسمين عاق صوت الغراب

صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم المبنيّ لانّها ليست موضوعات فليست كلمات
فضلا عن كونها اسماء وانّما ذكرت فيما بين المبنيّات لمزيد مناسبتها بها ايثار التّقديم
قوله ايثار التّقديم ما مفهومه وجودي لشرفه اونقول التّركيب في المعرب مقتضي الاعراب
والمناسبة مانعة والمقتضي مقدّم على رفع المانع شرفا وفي المبنيّ المناسبة مقتضية للبناء
في حال التّركيب وعدمه بخلاف عدم التّركيب فهو احق بالتّقديم اونقول عند بحث المعرب
لبيان اعرابه اقسامه بحسب التّركيب فالاهتمام به اتم وعند بحث المبنيّ لبيان اقسامه بحسب التّركيب
بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التّركيب فالاهتمام به بالمناسبة اكثر تامّل من حيث حركات اواخره
قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانّه لا يقال للمبنيّ الظّم ولا الفتح ولا الكسر
بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا اذ لا مكان يا زيد مبنيّ على الفتح وبانّه بيه وبان اخره
على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال للهذه الحروف ظمّ وفتح وكسر نوله والمراد الحركات البنائيّة لا غيرها
نبّه به على انّ المراد بالقلب ما يعبّر به عن شيء جريا على اللغة لا قسم العلم لما هو مصطلح الصّناعة
فانّ التّعبير بها عنها لا بخصوصيتها لاشتراكها بين الحركات الاعرابيّة والبنائيّة وغيرهما
قوله وحكمه وحقّه ان يؤخّر عن تقسيم المبنيّ الا انّه قدّمه لانّ غيره جعله تعريفا للمبنيّ فنبّه
على انّه حكم الّذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقّب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول وفيه نظر
لانّ حكم المبنيّ مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبنيّ الاصل منه وامّا الّذي بناؤه لعدم التّركيب
فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل قوله وبعض الظّروف وانّما قال بعض الظّروف
ولم يقل بعض الاصوات الموصولات مع انّ اي معربة وحدها لقلّتها ولئلّا يتوهّم انّه على مذهب من
ولئلّا يتوهّم على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات
لانّ المركبات قسمان قسم مركّب مبنيّ نحو خمسة عشر وقسم معرب فهو بعلبكّه وهو بعلبك
قيل ينبغي ان يقول وبعض الكنايات ايضا ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله وهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنيّة يعني لا يشكل حصر المبنيّ في هذه الثّمانية منها بما الشّرطية والاستفهاميّة

والصفة والتامة ومن باقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات
بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال
التي ليست بمعنى الامر لان المراد باسماء الافعال ليست مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة
من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه
لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركبات
ولا يقتصر على بيان المركبات ولا بمثل وغير مع ما وان لدخولها هكذا في بعض الظروف
قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب
والغائب والتحقيق وضعها للجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف ناظر فيما هو التحقيق
وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وع
وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب
او غائب كذلك وبهذا اندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم والمراد
بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظا الى آخره اي
اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجهما فقط
لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان
فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الى آخره بيان لصحة خروجها به مع انهما لا
في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب
المقيد المراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فلان لفظ المتكلم
ظاهر واما امر الخطاب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب
الا ما يتوجه اليه الخطاب لا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب
بلفظ المخاطب بخلاف انت فان الاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم

ومنهم من قال ويخرج الى آخره متعلق بالتوجيه الثاني فخروجهما اما بالتوجيه الاول فلان المراد
بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية
لاخراج زائدا اذا عبر المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية ولا حاجة
لاخراج زيد المذكور في قولي يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح
على ما ذكره هذا القائل بشاهد ان القائل بلا مرية فلعله سمع منه لان شهادة البيان اصدق
وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد يجعل التقديم رتبة
داخلا في التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب منه سائر الاقسام ثم يتجه عليه انه شاع مقابلة
يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته فليس يخل بالبيان
قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله فيه دالا عليه فمعنى الظاهر باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا لمعنى
قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى ونفسه مضمر كانه
كالمضمر كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ
فكانه تقدم ذكره ومعنى الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان لا يصح الحصر
كما لا يخفى ولو كان راجعا الى علة المجيء كان قوله فانما جاء في قوله لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكره
مستندا كما وكان العبارة المجردة وانما جاء في ضمير الشان قصدا الى آخره والضمير الراجع الى المتقدم
الحكمي قد يكون لا لا لتعظيم بل للاحتراز عن الضمير الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح الاولى مرفوع ومنصوب ومجرور
والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت ضربت يقال الاولى ان يقول ضربت ضربت الى ضربن
ويضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشارة الى بيان الضمائر
المتصلة بانها دائرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد
التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول

لا تغفل فيه لطائف فلا تجهل قوله الشرطيين اولهما بدل في المستتر في الشرطيين بدل البعض من الكل
واشارة الى ان كلمة الى للاستغراق لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم
قوله وانما بدأ بالمتكلم والصرفيون يبدأون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون
اسلوب السابق للترقي لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف منه ضمير المتكلم الواحد
قوله وهو ان اجماعا هكذا ذكره الشارح وقال شارح اللباب اي اجماعا من البصريين
والا فالفراء جعل الضميرات بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا الى ان التاء بانضمامه فانما
قوله وضعوا للمتكلم لفظين يدل على ستة معان ظاهره انه مشترك لفظي والحق انه
مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير ودلالته على الكثرة ستة معان
لانه يدل على المعنى المخلوط والمخلوط ايضا بخلاف ضمير الحسي المثنى خاصة في القاموس الخاصة
ضد العامة وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدأ والتاء للتأنيث نظرا الى طائفة خاصة
وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعاقبة والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة
هذا ولك ان تجعل جملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله كما يحذف في آخر الكلمة المشهورة
ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف رحمه الله تعالى
وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة حذف الفاعل وهذا كلام ظاهري
والتحقيق ما سبق منه في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق فلا تغفل عنه
ان كنت من اهل التحقيق والتوفيق قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حينما كان ولا يكون في المسند الى الظاهر لانه
لا ينافي بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد وقس
عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ
وفي الهندي واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحد
او فوق الواحد لانه اخصر واوضح ولانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص

المخصوص فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا و فوق بالمشهور تفسير مطلقا بوحده
او مع غيره وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف الزمان اي زمانا مطلقا
ولا منصوبا المقول يستتر مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة
كما يشعر به قوله سواء كان اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع
كما يشعر به قوله وسواء كان اي الضمير مفردا الى آخره سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال سواء كان
والا لوجب ان يقال سواء كانت اسم الفاعل مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة
لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان الصفة
اسم الفاعل او فاعلا او غيره وسواء كان زمان مرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت
الى آخره بيان المطلقا يعني زمانا مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر لا يتغير والصواب
لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ قوله فهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرفي التثنية والجمع لان المطابقة بين المبتدأ والخبر التثنية والجمع قوله لا جل شيء نبه
على ان اللام في قوله الا لتعذر الا المتصل للتعليل لا للتوقيت لانه علم في التعليل فمتى امكن
لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل بالبعد
بالتقديم قيل تفصيله قاصر لانه لم يشمل اقائم انتم وفاعل المصدر اقول اقائم انتم داخل في الفصل
لغرض وهو دفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم ان المخاطب او الغائب والمتكلم ومنه فصل المفعول
الثاني اذا التبس بالمفعول الاولى بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس
وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر
لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه او بالفصل قوله الواقع لغرض لا حاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه بما قدره من غير فصل
قوله اي حذف عامله ينبغي ان يراد حذف عامله وحده اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال

كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال
قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاول غير مطرد او منصوب لانه ينتقض بضمير انه
فانه مرفوع المحل كما انه منصوب لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر
في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة
جرت على غير من هي له المراد بالجري ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة
لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له
بعد قوله او بالفصل الغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا
وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا التباس فيه وانما قال الصفة لان الفعل الجاري
على من هي له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي لانه لما انفصل الضمير
قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة خلاف الظاهر اولى
بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس
كالضمير فيه حمل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير الضمير
ولا يخفى عليك ان مقتضى الظاهر لما جعل جوابه ماضيا قوله انما قال من هي له لا ما هي له لانه
في ان الاولى بالصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان يكون العقلا
اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر قوله احتراز عما اذا تساويا
نحو اعطاكها اياه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال لانه عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز عن احد المتساويين بغير مرجح
قيل يترجح الاول في نحو ضربته اياه بكونه فاعلا في اللفظ وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في الراي
في المعنى قلت الاحتراز عن التحكم بلا مرجح في بادي النظر والترجيح كما ذكره يخرج الى ضرب
من التاويل وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكي الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة

عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون العرب هي كالمنع دليل ضعفه
كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها
واستجاز المبرد مذهب النحاة وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب علمت الا...
قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي باب اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال
قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة
الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة
الى ذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية
قوله والاكثر لولا انت الى آخره لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما فيكون اخصر
لانه لئلا يتوهم انه يوجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك
الى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري
ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام
وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم ثم ان لولا في هذا ...
كانه جعله في حكم حرف الجر وعمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية فكان قوله لولاك لكان كذا
في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله وبي ههنا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه
معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متوسطا اخر لان التاويل في المتاخر تاويل
عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة ونون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال
من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون الى آخره وقوله ويختار في ليت الى آخرها وقوله وعكسها لعل
لعل يحتمل معطوفات على الحال وقوله مستثنى ويختار من التخيير وكذا عكسها العل او قرينة على انه
على ان المراد باخوات ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي
هي اخت الجر وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية
مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها

انت المجرور ههنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي عن الكسرة في آخره لتم وان ذكر الآخر تتميما له
قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تأمل تأمل
قوله بخلاف فكسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج اليا بالضمير فيه لانه فاعل
بخلاف فيا المتكلم فانه لانه مفعوله لكون علامة الاعراب بعد اليا المتأخر عنه عنه
قوله وبخلاف فكسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه
وانه يقوي بما نقلها للجر فالاولى الا عارض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد
حيث لم يعد منها المحذوف للالتقاء الساكنين قوله وليت ولا تخيير ليت ولعل لانه عبارة
عن مساواة الامرين بخلاف فالاختيار فالاولى الاختيار ان ليت ولعل مستثنان منها
قوله تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما الى آخره او محمل تحمل لعل على ليت لسبب
قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر فيجي يدا وتأكيدا لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل
قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكره توطئة
لقوله وبعدها وهي وان لم يكونا قبل العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ
والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصافهما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب
من قبيل هذا الشاب في حال شبابه وصبيانه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز
فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة يكون فقد غفل والقول بانه جمع بين الحقيقة والمجاز
من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدأ ولا يصح ان يحمل مطابقا للخبر
كما يكون في الضمير كما نحن فيه فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدأ فمن تمسك به في دعوى انه قد يطابق بالخبر فقد سهى قوله ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاولى
فان بيان الفصل بوجه لا يكون فيه اختلاف وكونه على صيغة ضمير مرفوع لكان منفصل
متفق وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا مرفوعا كما سنعرف وفيه انه قوله صيغة ضمير مرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وانما امر متفق فاختاره

فاختاره للتنبيه على رجحانه عنده يسمى هذا المرفوع فصلا والاولى تسمية صيغة هذا المرفوع
تسمية صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح لظهور المراد وذلك التوسط ليفصل
اشار الى قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المتقدم
بعدها ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصل بين كون الخبر نعتا
وخبرا توسط لا تسميته قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو
التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو لا اصل من المبتدأ للخبر النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل
قوله او فعل من كذا او فعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
ورد بانه يحتمل كونه مبتدأ وتأكيدا كما في انه هو اضحك وابكى ونحيف بان التأكيد تأكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد
ولا يخفى ان كلامه على السند الاخص قوله واقتصر على مثال الافعال الاقوال اقتصر لان الدخول
فيه مع الاستغناء عن الفصل كلا استغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى الاول
قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ اي تستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لو كان معنى الجمل مبتدأ
لحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال
من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشيء متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف
على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وحينئذ الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه
فيما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ
والخبر فانها بقي لا نعمي الابصار ولا يبعد ان يقال لمعنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع
مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه
وجعل المجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مصاحب
للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج التركيب عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد
وان سماه بعض الناس وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة
او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة او لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم

لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يكتنزنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا
ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكره ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان
والجملة بتمييز الضمير او الجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام لا جنس الجملة
للجنس ليجعل الجملة بعده بحصة منه فيتغايران رد على من قال وضع الظاهر موضع المضمر
لان تعيير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه مكان مظان التقدير ولا يخفي ان ما قيل اهو تمام ان تكلم
فتدبر واحترس احسن التدبر قوله ويكسر تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه
انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة القصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد قياس خال
عن السماع لما حققه الرضي قوله وهو الظاهر ان قوله يسمي ضمير الشان والقصة جملة معترضة
بين الموصوف والصفة اعني قوله يفسر الي آخره فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الا
لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون لها دخل فيها وعليه في ثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد الضمير
الغائب بهذه الجملة وتعيينه قوله وايضا يلزم استدراكه قوله الي آخره فيه بحث لانه قاعدة
اخرى مشتبه لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه
يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الي مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان من
باعتبار انه راجع الي الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده خبرا عنه لا تفسيرا
للضمير واثبات انه لم يرجع الي الشان المتعين في المقام وذكر على الابهام تفسر بعده غير ظاهر الفساد
قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
لما رأى ان توجيه السابق بقوله تقدم بعيد ايده بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه
لا انتقضت بهذا القول وعدم الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد
بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفي عليك ان هذا التركيب مصنوع مستغني عنه لمجرد نزاع
لمجرد وهو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او
فالاولي عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عائده معنويا

معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا
والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة بريئة عمدة
لا دليل عليه لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف قوله ومثالا اي مثال الحذف
اي للتضعيف الا من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلم المجازاة
كتب المصنف رحمه الله تعالى في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجآذر جمع الجوذر وهو بمعنى الجؤذر
ولد البقرة الوحشية قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله مع ان المفتوحة اقوى
قوله مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة كمذ ثبت
وان المكسورة كذلك تامل قوله وهي ذا اي اسم الاشارة ذا على الكون فيه ان ذا ليس خبرا بل المجموع
فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعله المبتدأ ذا فاعلا بل الفاعل هو المجموع من حيث هو المجموع
تامل وتدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيهه فضيلة وقيل خبره محذوف اي خمسة
قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه تاثيرها ان هاهنا بمعنى نعم وثانيها ضمير القصة الشان
محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ
والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله ودونه بقلب الالف والياء اي الالف من ثا
من تا ذا والالف الياء من ذي فلا ظهرا والياء تولد بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالهاء والتاء معا قوله ولا تبين من لغاته اي لا يورد على صورة المثني والا فلا تثنية في المعني
بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثني لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى
الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا
كتب فيه الواو ولئلا يلتبس اولي بالي حرف جر ولا يكتب الالف المردودة اذا اتصل به كاف الخطاب
ولا يظن انها تكتب بالياء في قوله اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة فهو ليس في الحقيقة
منها اي من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في الحقيقة منها على ما توهم بشرة الا من

وكتابة كحروف الكلمة ولم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه
كلمة انا وانتم وهو ونحوها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء لامتناع وقوع الظاهر موقعها
بل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل
مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه عز
وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك انت بسكون التاء ومعنى ذلك انت
ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسما له محل من اعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا
وهي اي حروف الخطاب خمسة تأنيث خمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب والحرف يذكر
ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه لتقرير حرفية حروف الخطاب الا انه
راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لا فانه ضرب الخمسة في الخمسة
وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة
فيكون خمسة وعشرين قوله وانما قلنا من انواعها الى آخره يعني يرتقي ما يتصل به حرف الخطاب
بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
ولا يستعمل الكاف الا في صورة المتوسط او البعيد واللام للبعيد على للتنصيص على البعد
قوله ولما رآه المصنف رحمه الله تعالى ونحن نقول لبنه على ان حد حكمه هذا مستفيدا الى تتبعه
ومشاهدة الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمتوسط القريب قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك
قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعده ان كلمة ذلك هناك مشار اليه
متوسط يستحق ذلك قوله على سبيل التشبيه بالكاف سواء كان ذلك الغير زمانا او غيره
نحو هنالك الولاية لله الواحد القهار او غيره قوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص
بالمكان بهذه الالفاظ مع ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وهو انه يجوز
الالفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا فاصه
قوله او لا يصير جزءا تاما ان كانت من الافعال الناقصة بني تفسير الكلام على القولين

على القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط
وما عداها فيما التزم بعد مرفوعه منصوبا افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه قدم جعل المنصوب هنا تمييزا
ولا يبعد لو جعل حالا لكان اوفق بما يقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار
وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء الثاني بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص
جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الصلة والصلة وليس كذلك
بل هو الموصول والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة
الا مقارنا بها مأخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل
من ان البيان بيا تمام بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هو هنا
ما لا يكون جزءا الا مع الصلة قوله ولقائل ان يقول يمكن يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة
قوله ولقائل ان يقول يمكن يعرف الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط الاسماء الشرطية
نحو من يضرب اضربه وما تفعل افعل الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضرب مفعول الضرب
فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي
والا لزم نقض الحد بمن الشرطية فقد سهى سهوا بينا قوله وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكرا ما لا يتم جزءا الفوائد قوله في مفهوم الصلة
ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان تعريفه غير مانع
قوله عنهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية ثم لو قال لما نعم
ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله وما في معناها
لان هذا قوله وما في معناها لان هذا التأويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما
مركبان تامان خبران قوله والعائد ضمير له غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد
الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول

اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد ان
يريد ان صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم يدخل في تعريف الصلة
واما لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف
واللام ببعض الجملة وهي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول مع مرفوعه فالاولى او فالحق
ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة
ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا تأويلان بالفعل
فلا يصيران بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع ماخوذ من السياق قوله واي
قوله واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعيته وكذا قوله واية بمعنى التي
يريد به وفرعيته قوله المنسوب الى بني طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة
تحرزا عن اجتماع الياءات قوله وذا بعدها جوز الكوفيون كون ذا وجميع الاشارة موصولة
بعدما استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعدما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن زائدا كما في قوله من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي الذي فان زائدة اذ بعده موصول
قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير
احد دلائل موصوليتهما قوله الا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل
فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى
ان الحذف فيه اكثر فلذا خص وحذف المرفوع اذا كان المبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة
ولا ظرفا وان يكون بعد اي او بطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه
طال الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور ان يجر بحرف جر متعين بطلبه الصلة او باضافة صفة
ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه قوله بان الاخبار بالذي يفيد الاخبار
لانه اولا ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه يجري العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل
من الموصولات فتقول من ضربته زيد ومن فعلته ضيد خبر وقوله او ما يقوم مقامه وقوله بعلمهما

مقامه وقوله فيما تعلم ماض التعلم لا مضارع اعلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريقة الاخبار
يشعر بان تمرين المتكلم المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار
يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة تصدير الذي ووضع المضمر موضع المخبر عنه
وتاخير المخبر عنه لانه من فروع مسائل النحوية وليس من مواضعها مع صغائرهم هذا الباب تامل
قوله اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار صدرتها هذا يشعر
بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر في موضع في شيء
من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتدأ قوله اي موضع يخبر عنه بالذي
يريد ان التعبير بالذي بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وكذا ان تريد بكلمة عن التعليل اي المخبر
عن جهته وسببه قوله واخره اي المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير
والظاهر اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسمي الفاعل والمفعول
منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن زيد في المثال المذكور لاخذ اسم الفاعل والمفعول
تقول الضاربه انا زيدا وتقول المضروب لي زيد صلة ويشبه بالتعليل على ما صرح به الشارح
من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع ان ليس من دأبه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف
وحروف النفي فيه بحث لانه تفيد التاخر كما ان صيغة المستقبل بعيد ذلك وصيغة الماضي
تفيد التقديم فاذا لم يبال وافي الاخبار بالالف واللام يفوت الزمان الدال عليه الجملة
جاز ان يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ منه
يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد الا قائم زيد
فان قلت ينبغي ان يصلح الاخبار عن زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم
الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما
مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع المضمر
موضع المضمر المخبر عنه وجعل الدال للموصول فالامور اربعة فاحفظها يسهل عليك استخراج جميع ما ذكره

قوله وفي ضمير الشان قيل الا نفع في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الا اخصر الا وفق العامل
والحال الاولى مما يجب تنكيره فاعرفه يرد ذلك تمييزا فيه لطافة قوله وما الاسمية تحقيق للموصول
وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس بيانا لما ليس بموصول في باب تعريف
كما ظن وتنبيه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي ايضا كلها
ولما اخر تحقيق الموصول الى استيفا هذه الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيانه فيما
غير اسم الفعل في باب اسما الافعال قوله فانه اما كافة نحو انما زيد قائم الى آخره فانها قد تكون مصدرية
وقد يكون زائدة ايضا قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان
يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر المضاف
اذا لم يكن معه ذا واثباتها قليل قوله ربما نكرة النفوس قيل جاز ان يكون ما كافة كما قال المصنف
قال المصنف رحمه الله تعالى اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه
يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد ههنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه
عن تكلف حذف المبتدا او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها
للتبعيض عن المتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله فريد جملة فعلية حالية متعلقة بالامر
ومن جعلها صفة الامر بتاويل بالحدث المنكر تكلف ما لا يعنيه قوله ما تامة قيل اي غير محتاجة
الى صلة او صفة قلت او موصول وقوله بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على مذهبه
على الخيار مذهب ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعل بيانا للمعاني ما سوى الموصولة
ويحصل العبارة السابقة ضمنا قوله وصف نحو اضربه ضربا تاما اي ضربا اي ضرب كان
او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان التوصيف اما للتعميم او التعظيم او للتحقير
او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المصنف رحمه الله تعالى كون ما صفة
اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة
لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في التامة رد على ابي علي حيث اثبتوه من المبا

حيث اثبتوه من المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدع الناظر في هذا المقام ان من في وجودها لذوي العلم
ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال
عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقته ومن هيئة الشيء وهو في الاصل نسبة الى لفظ ما
والهمزة تزاد في ثنائي معتصور انيد بنفسه فيقال لفظ ما ولا قلبت الهمزة ها او يقول انه منسوب
او يقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة في الرضي قوله والموصوف نحو ايها الرجل
خص الرضي كونه معرفة بالندا واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق في حالة
وحدها نص المصنف رحمه الله تعالى بقوله وحدها على رد اعراب الذات وذوا الطائفة وقد ضيع الشارح
رحمه الله تعالى ما قصده بجعل بيانا مختصا بما هو المتفق فانهم قوله الا اذا حذف الضمير وسيبويه
يجوز اعرابها ايضا فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قرأ بالنظم اي عند بعض من قرأ
بالنظم فان منهم جعلها استفهامية وجعل الجملة صفة مشتقة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد
قوله وفيما ذا صنعت وجهان ذا لا يخفى بمعنى موصول ولا زائدة الا بعدها ما وهي استفهامية
والاولى فيما ذا هو ومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي زائدة
واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل ان يكون حينئذ من ذا الذي يكون
وان يكون اسم الاشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل على اسم الاشارة
والمقصود فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بحكم
بجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الجر قلت جعل صنعت خبرا بحذف العائد الى المبتدا
وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ما اذا كان فان الرفع فيه لا نص
وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك ان تجعل فعلا مجهولا قوله كما كان اي اسم كان
الظاهر اي اسما كان يقال كان هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزائدة
ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضي والامس
وقيل هي مرفوعة المحل بالابتدا وهو مبتدا وفاعل ساد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا

هو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى في ايضاح المفصل وان فاته بيان المبتدأ في هذا عنده
وبناؤه في تقدير الفعل لكونه اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اي امهل مثال لما هو بمعنى الامر
او لما هو بمعنى المتعدي لكون هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضي او اللازم او لما هو اسم فعل
وغير اسم فعل ولما لم يستعمل فيه فظاهر ورويدا اما تصغير مخفف ارواد بمعنى الرفق
واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدي الى المفعولين لتضمين معنى الامهال او جعل بمعناه
قوله الفتح في الحاشية الفتح الخاص وفي القاموس الفتح بفتح للخامس التدور فوك وفعال بمعنى الامر المشتق
يعني من الثلاثي صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير
اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون النفي قياسا لا يقتضي ان يجيء منه كل لفظ في كلام العرب
بل يقتضي ان لا يجب التوقف في اخذه على السماع فلك ان تأخذ فعال منه كل لفظ وان
وان لم يسمعه من العرب فكون فعال قياسا يقتضي ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام
وان لم يجيء فلا ينافي كونه قياسا عدم سماع قوام قوله بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا
على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين
على السماع فافهم قوله الا انه نادر اهو قرقار بمعنى حكاية صوت من التصويت وعرعار
اي تلعبوا عرعار الصبيان بالعرعار وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا يغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار
وعارعار وقيل ان معناه انه حكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب
بهذه اللعبة واعلم ان قوله فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر
لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات من الرباعي وبما ذكره من قرقار
وعرعار ليس فعالا لكنا لا يخفى قوله ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه وقام على تعريفه
وقال ان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا
فاذا سمي بها مذكر يجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم بلا دليل

دليل على ترددهم في كونها مؤنثة قوله وفعال لكونه صفة لمؤنث لم يجيء فعال الصفة في المذكر
وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء اسماء اعلاما نحو يا فساق ويا ما غدر
له وهي على ضربين احدهما يا خبار علم جنس بالغلبة لخيار للمبتدأ وهي في الاصل لكلاما
يعني اي يخبث ثم اختصت بالغلبة لجنس المنادى والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها
نحو قطاط اي قاط كافية قوله كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن
ان لا يخرج عن النوع الذي ذكر الشيء منه يرد عليه ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة بما
اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى التسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان
الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله
قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد بجعل ضميره
الى فعال المقيد فلا حاجة الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي يختلف
اي يختلف فيه والا لا اجتمع على معمول واحد عاملان واحتيج الى حذف معمول احدهما لما عرفت
في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه الى آخره فان قلت
فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا
قلت علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكر به عن التانيث
بقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما لمؤنث بنكر ولا يخفى قوله
ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علما لمؤنث فانه
لا يبني اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما في اصل وضعه غير غير نقل عن غير العلم
وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتأمل قوله كقطام وغلاب علمان لامرأة
قوله فاكثرهم يقولون يوافقون للحجازيين في بيان بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فهي قول المصنف رحمه الله تعالى ومعرب في تميم الا ما آخره را
فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله وجاء الاكثرين ان الراء في آخره وجه بديع

ذكره الفاضل الهندي واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة في ذوات الراء
مستحسنة والمصحح لكسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
بل على لفظ العرب قوله اما لزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله على الشرب
واناخة كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب
قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية
قال الفاضل الهندي لان نخ اسم الاصوات وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت نخ بين القسمين فيما قال زيد نخ وفيما قال زيد غاق
فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته
اما ليحكم على المتحصر او ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو
صوت وليس باسم لا يقال المراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا
نقول الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه
لا يلزم من عد انقسام القسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقة
بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار فيكون انقسام لغير هذا الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات
وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد بنفسه والمستعمل بما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات
في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات ليشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع ما حكي به صوت
او صوت به للبهائم قوله يعني مثل الاولى ان لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الظهور وغيرها
بل يجعل التعليل للتمثيل حينئذ ليشمل دواعي اجري التصويت به من قضاء تعجبه او تسكين توجع
او تخفيف تحسر فيشمل القسم الاول بتكلف واحتاج بدونه لغير دخول هذا القسم واما ما وجهه الشارح تبعا
اقتضاء للفاضل الهندي فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفى قوله قبل ذلك لانه لما كان هذا
القسمان قائله الفاضل الهندي رحمه الله تعالى وكانه اراد ان المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم
فان الصوت يلقى الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك الصوت اقرب

اقرب من المركب مع الغير لانه لتوهم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير كوي للمتعجب فانه
يتلفظ به لمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ما
هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد منه بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الا
عن الاعراب لا يوجب اولوية الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا
بحيث لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات
يشعر عبارة هذه جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصلح فلا يصح التعريف لتوقفها
على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل اسم تعريف المحذوف اي المركبات كل اسم
لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى وبيان الشارح
جعل اللام للجنس فيبطل الجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات وهذه العبارة من المصنف رحمه
رحمه الله تعالى داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات قوله كل اسم الى آخره صرح بجنس المركب
ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني
لانه في قسم الاسم المبني والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا يرى ان بعلبك معرب
وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في سائر الحدود
المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ابهام قولنا كل ما هو من الكلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم
يدعو الى التصريح لقوله كل اسم فتامل يعني انه لا يصح ح وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم قوله من كلمتين حقيقة
قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين الى آخره ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين
حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه او من اسم وفعل نحو بخت النصر فانه مركب من بخت بالضم
وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر مثال التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب ووجه الرد انه عدول
عن عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة

في الحال فالحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل التسمية فحمل على العموم يوجب اعتبار ما
لا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر
قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت
مما يتضمن الثاني منه معنى حرف عطف كالاول او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى ان يقال في التعليل
لان بين جزئه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال التعيين النسبة على وجه يخرج
ليس بمتعين ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف العطف لكن
لكن يرد انه ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا لتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة
فلم يكن من الصعوبة في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة اسناد
ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه
يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة الى آخره اه
يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة
والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا
عن ان يكون احسن من كل وجه وجه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة عشر
بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وبين بالعطف على ان خمسة
ينوب مناب وخمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا على ان خمسة عشر كبعلبك مركب
من خمسة وعشر تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة
فبهذا الاعتبار جعل متضمنا بمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو
التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه
وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان
كان ثابتا على صفحات السنين والشهور قوله وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء الى آخره
لم يحصل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى نبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه

نحو خمسة عشر

في حكمه بل على تضمين معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى
ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله
قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى آخره حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم
من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد
الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى
ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف واحد تضمنه الحادي على الحادي
اذ المعنى على ذات له الواحد والعشر وفي كلام الرضي الذي هو اصل اصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيحه واختصاره هاهنا يدل على ما ذكرنا حيث قال العطف الثاني لفظا على تلك الصورة
يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا على متعدد على لاستحالتهما كما بين لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب
على الثاني ما والا فالمعرب بالاعراب الخارجي على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني
وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فالرضي
نقل نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف رحمه الله
في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب كما قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب
لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف رحمه الله تعالى في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف
وبناء الاول انما هو افصح اللغات تكلف عن عبارة المتن تكثير الفائدة والا فالواضح عنها ليس
الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره لانه صح بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره
وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا للاعراب الثاني لا تمثيلا بحسبه قوله جمع كناية
وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه
وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز او لولا كلاهما يكنى به انه كثير منه

منه معرب كم كناية عن الزوج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس
من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب
ولا بعض منهم وكان السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات يعني انه ما جعل الاصطلاحي في الكناية
دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع الحروف اي وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا
في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت ما واسكنت وهي
للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا وللخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم لقيته
هذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية فتأمل قوله وجاء كذا كناية
قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم الجمعة كذا كناية عن يوم السبت او غيره
اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت كيت وايضا في القاموس
كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا والتاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية
على وزن المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل
والتوقف عليهما حينئذ بالهاء ولا تكونان مفتوحتين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم
ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة [illegible]
لا يخفى ان بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني لانه مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب
والنظائر يوجد عليكه واحد بعد واحد فلا تغفل قوله فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها لان زيادة الا[صل]
معرب والكسر فيها اعرابه والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون
ويحتمل ان لا يقول المصنف رحمه الله تعالى ببنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي
بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين
في كونه ظرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى قوله ما
قال الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان المسائل في الاغلب يعرف العدد والكثرة
فحملها على الدرجة الاولى الوسطى اولى في الاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية مثلها

مثلهما والاوجه او مثل احدهما الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم
فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس بكم الخبرية فجعل كالوسط تمييزا
ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين
لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد بقول الرضي ولا دل
بقول الرضي ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الآية
ومما يرده ما ذكره من قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر
على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت والمجوز قصد التطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج
بسبب اضافة كم اليه مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها
قصد التطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد
التكثير من غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيها قوله والخبرية ايضا يدل على انشاء
هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لا تطويل المسافة
بلا فائدة وينبغي ان يعلم كون لانشاء التكثير وكون رب لانشاء راجع الى استكثار المتكلم
واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله لو قال كلتاهما الى آخره نعم ما فعل اذ في تذكير كلاهما تذكير
لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويله لتاويلها بالكلمة بقوله كم الاستفهامية والظاهر
فيه التذكير فقوله على تاويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلا هذين
اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ووجهه ان كلا
مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قوله وقد خفي للطفه وهو انه نبه ان كليهما واحد بالذات والتعدد
اعتباري وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد لئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم
قوله فكل ما بعده فعل او شبه فعل نبه على ان المراد بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر
وكم رجلا انت ضارب قوله ومتعلق ضميره في النسخ الصحيح غير مشتغل عنه فانه يعم المشتغل بالضمير
والمتعلق وفي بعضها بضميره وهو قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه او علم ان المشتغل عن الشيء

او علم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله الا بعده فعل غير مشتغل بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر غير المشتغل عن الشيء الصالح للمشتغل وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل به قوله وعمله لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه منصوب على حسب اقتضاء فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء كم يوم **قوله** الا بالظرفية وما ذلك اقتضاء المميز **قوله** نحو كم رجلا ضربت في المفعول قال الرضي وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اي كم اجاز الفاضل الهندي جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يكون نفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربته يكون نفعه لكنه ضعيف **قوله** وكلما قبله يقل وكلما الا مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح تنبيه على جواز تقديم الجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام **قوله** نحو ابوك نظير لا مثال فلا ينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين هناك كم للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق في ما عدا مثل ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم هنا منصوب المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي النائبة عن الخبر **قوله** اي مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه قوله وما اصله الكلام الى هنا وما لم يجر الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اول الشارح بان المراد انه يتاتي تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره لتأويل في التشبيه في السعة

في التشبيه فقال يعني قوله وكذلك ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط خزازة لانه لا يدل على ان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام **قوله** واذا كانتا شرطيتين فكذا يتاتي قوله واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتي فيهما تلك الوجوه الثلثة الوجوه البلثة **قوله** واذا كان اسم الشرط مبتدأ ففي خبره اربعة مذاهب اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ان ظاهر ايان المصنف رحمه الله تعالى لما فهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر قوله وفي بعضها وفي مثل كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز قوله اي ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا او حذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة ... فكان الاليق تاخير هذا عن التوجيه **قوله** فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف مثل كم مالك وكم ضربت ليتاخر الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه مع التمحل في التمحل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن التركيب فينبغي ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصبه ونصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مميز مثل كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون اشارة الى الثلثة اوجه آخرها باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف هذا المميز وبيان الاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما في ضربت او المقدر كما في كم مالك فتامل **قوله** اما اي ظرف جعلها بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف وفي تلك تنبيه على عمومه اشارة الى ان من الظروف المبنيا قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر الاضافة كما في ما عوض عن المضاف اليه شيء فانه حينئذ كانه لا قطع فيدخل في الظروف ما اجري مجراه لان غاية الكلام كانما اضيفت

لان غاية الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غايته في قصد اضافته
يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات
واما ما عوض فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واو فالغاية هو المضاف اليه ح
بعلة انه لوجود العوض كانه مذكور والغاية العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج
الى المضاف اليه غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجح بجانب الاعراب
بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة
لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة
ومالها قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبط الرضي مع ما ذكرنا
واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ونحو من دون هو مضمون الاقول قوله ولا يقال عليها بمعنى
يريد فضلا عما ليس بمعناها قوله فساغ اي سهل يدخل كذا في القاموس قوله
من باب علم او فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بغيرها في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
الا عجبا ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاءني زيد فحسب وبين ان يقال جاءني زيد لا غير
والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليست ليت شعري انه لو لم يجعل حسب مناسبا للغايات
في الابهام لانه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذ الحكم بناء اذا الاستعمالي سنة لي
من غير شاهد الاستعمال القياس في الحكم بنائها على ما يشاهد بناؤها مما يشاركها
في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها يشاهد البناء والعامل
في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين والرضي يرجح قولهم فيما سوى اذا
واختيار التفصيل في اذا بانه ان قصد به معنى الشرط فالعامل قولهم وان جرد بمعنى الظرفية فالعامل
ما هو في موقع الجزاء قوله وفيها اي اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن
لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظائرها فان اذا غير راسخ
في معنى الشرط ولا عراقة لها في معنى الشرط ولذا جاز نجزها الاسمية بغير فاء او اذا

واذا بقوله تعالى
ويجيء حملها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قولهم ان الخصم مرئي ما ان كرمل الرأس
ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف رحمه الله تعالى اشار الى ضعف معنى الشرط
فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل قوله ولذلك ولكون الشيء معنى الشرط فيها غير قوي
كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط قوله اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها
فتامل والذي يستفاد من الرضي ان يجيء الاسم بعدها شاذ كما نبهناك عليه
من فجئ وفجأة بالنظم والمد يعني من حد سمع ومنع وانما قيد الفجاءة بالنظم والمد لان الفجاءة
كالضربة مصدر فجأه من الحديث بمعنى … قوله والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها
هذا بعيد وصل لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقوله زمان
او مكان مفعول فيه لمفاجأة لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي
وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه
ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد من عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف
المبنية فلا بد من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدأ عند الجمهور
قوله وقد يجيء للمستقبل وذلك لتنزيل المستقبل
منزلة الماضي لكونه قياسا من اخبار من عنده المستقبل كالماضي فتامل وايضا
يمكن منع كونه في الاية للمستقبل بجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل
كونه مستقبلا بقرينة قوله وقد يجيء للمفاجأة
نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي الاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا
ولا يجيء بعد اذ المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وقد يجيء اذا
للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء عمرو وفي اللباب
وهما يعني اذ واذا مكانيتين للمفاجأة وتختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية

اتباعا للمعنى الفرق بينهما وهي القرينة قوله اي حال لكونهما للاستفهام والشرط كانه جعل
جعل استفهاما حالا منهما مسامحة بتقدير ذي الاستفهام لان الاستفهام معناهما
والاظهر ان المصنف رحمه الله تعالى جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما ...
قوله وقد جاء اني نزيد بمعنى كيف   بمعنى متى قال الرضي يجي   على الاوجه الثلثة
ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما
يتبادر من هذه العبارة ان يجي كسرهما يجي فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزته لغة سليم
وقال الاندلسي وكسر نونه لغة هذا واختلف في اصله فقيل هو ابن زيد فيه بأوادغم الياء
في الياء جري اهل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى اوان حذف الالف
والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيف الرضي بانه لم يجي الاي
خاليا عن اللام ولم يجي اي مضافا الى المفرد المعرفة وزيف الاول بانه اي للمكان وايان
للزمان قوله بمعنى اول المدة يعني معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص باول مدة زمان الفعل
المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول الفعل المتقدم
ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل
ولا يكسن تفسير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المصنف
رحمه الله تعالى قوله اي اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته وليس فاعلا فعلي فتبحه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي
كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع ولو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع لم يعلم انه لا يصح ما رؤيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيأتي ونقول في المفرد المتعدد اي يقع بعدهما الزمان فيهما
الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده قوله او معا نحو ما رأيته مذ اليومان الذي صاحبني
دفع لما يفهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليهما كل بالمفرد بل قد اخذ هذا التأويل من تقييد المحشي
مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتصرف الهندي في المفرد وجعل المثال المذكور

المذكور مما لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
وقوله فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا وهم بناء ذاته لمجرد ملاحظة بهذين اليومين
يصير امرا واحدا وليس كذلك فيقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة
الا انه جي بالمثنى ليتعين انه اي زمان للمصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة
الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه
قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة
وقطع عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضي من انه لولم يؤل بهذا لكان العبارة
فيلهما المقصود به العدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا انه
شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد
ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالقيد بالواحدة نحو ما رأيته مذ يوم ومذ يومان
ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تقييد المقصود بالعدد من تعيين الاحاد
قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان
مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعله من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني
لانا نقول ما رأيته مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو اول المدة وان اريد
وان اريد زمان السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع عدم رؤيته بـ
جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولي او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة
الاولى لا الى مجرد الفعل كما يوهم عبارته قوله اوان اي كتب على هذه الصورة اراد
ان يجمع عبارته انه مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها
اي ما كتب على ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليس كذلك
فالحق ما قيل انه اكتفي عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما
يفعله المصنفون رحمهم الله تعالى قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة

او وقت او يوم او ليلة او ساعة لو ساعدهما القرينة فلهذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف
قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة
يمكن دفع الفساد الثاني بجعل من بمعنى جميع زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتدأ
فيما كانا معرفتين فيما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكره في الجواب والله تعالى اعلم بالصواب
قوله اي بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا حاجة للحكم ببنائها بمجرد موافقتهما بعض
بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فلا حاجة للحكم ببنائها وهو
متضمن بمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم بنائها من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يوجب
على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه بمعناه بجواز ان يكون الدخول للتأكيد
قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات لا يحتمل بيان الكتاب الا سبعة منها ما بقي
من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كأنه اكتفى المصنف رحمه الله تعالى
في البيان بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد
بان يقيد الدال بالحركات الثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال
ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم الدال مع
بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى
بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في الرضي ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد لم يعتبر
لم يعتبر في كلامهم على هذا في لدن وانما ذكروه في لدى وعند قوله ولذلك يحذف عنها وتثبت
اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كانت للحرف فيما قبله فيما لشبه نونها بنون التنوين
لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء السحر الاعلى
والسحر قبل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي
استدراك ذكره بعد ذكر الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم
بجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لانه عوض جاء مفتوحا وبجيئه مفتوحا مكسورا

مكسورا او مفتوحا يبعده عن كونه مقطوعا عن الاضافة ولانه نظائره لا يكون
الا مضموما قوله المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة انما بهما معرفتين لانهما
لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليها داعية
الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة
على مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له
الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي
بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه
ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام
والثاني وضع عام لموضوع له خاص قوله شيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته
المعينة وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغات اذ ما يناسب هذا
المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه
وحينئذ الباء زائدة على ما تجوزه فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا لامر متعلق به
وهو حينئذ يتناول كل موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذات الشيء بنفسه
لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد
فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرح جوابه قوله لمعلومه للمتكلم والمخاطب
لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف لذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة بقي بعد النكرة التي كانت علما نكرت بالتأويل
وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه
ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لانه لما انه في حكم النكرة ويعامل بها معاملتها
قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب الرتبة في ذلك الهندي وليس بذلك
فانها المبهمات منهما منها ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدهما بمعنى منه ما يساوي

المعرف باللام ومنه ما يفرقه قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص كما ينبغي الا كتفا
بالجزئي لان التحقيق ان الموضوع له اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي
ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما جاز به بعض محقق المتاخرين و المتقدم
مالم يعثروا عليه حتى المصنف رحمه الله تعالى فجعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء
بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته من جزئياته
وشرط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهوم الكلي مما يكون في الاستعمال واللازم
في قوله لشيء صلة الوضع بل عرضه والشارح لما راى امكان تطبق عبارته على ما هو
الحق شرحه به تعليما لما هو الحق به ولم يلتفت الى ما قصده به قوله ومن حيث معلومية وهو دته
يتبادر من سياق كلام المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس
وكن من الشاكرين ويمكن تصوير العلم الشخص بان المدة في تصور الذات بعينه موضع بلد
موضع بلفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يقع تصوره تعالى لغيره شخصه فلا يمكن وضع
ان كان الواضع غيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه
لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاب الاعلام
لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم الشخص مع انه يتبدل تشخصاته
من اول عمره الى آخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم بتشخصه حين وضع العلم للتشخص
فانه موضوع له تشخصاته المبتدأة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي
وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية والجنسية والاستغراقية
فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من
من فروع الجنسية تقسيم الشيء الى شيء وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه
قوله والميم في قوله عليه الصلوة والسلام ليس امبر امصيام في امسفر بدلة اللام
فحينئذ سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف كان

لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدلا منه
فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك الرحمن الرحيم
والصمد الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام وهو مذكور
في المتون وكانه لم يكن في متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله لم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي جدا فالا ظهر
ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات لانه تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب
قوله ولا يستلزم صحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا جعل الهندي المرجع الاقرب
الا ربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين
الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذه العبارة فلما زاد المصنف رحمه الله تعالى
واورد هذه العبارة بعده اختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم
جزاء اذا والشرطية خبر انه ولو قال المصنف رحمه الله تعالى وما عرف باللام او النداء او الاضافة
لكان اخصر واتم ولا لا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا ميميا في معنى الاضافة معطوفا
على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى قوله والعلم اسما كان هذا معنى ثالث
للاسم اخص من العلم فله معان ثلث مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان صدر
قوله لانه ان صدر بالاب او الام الى آخره هكذا في كتب النحو لكن قال صاحب ابو العباس
لكن قال ابو العباس صاحب القاموس ابو العباسية لكراهة هيئة لقب ابي اسحق اسماعيل ابن
ابن سويدة لا كنية ووهم الجوهري هنا فاحفظ فانه بديع واحترز عن المعارف كلها
لو قال ما وضع بوضع واحد شيء واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا يقول لخرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لا
لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يحتاج به الاعلام

المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة اعرف
من الموصول فبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها يعني وتعريف المضاف
بحسب تعريف اصنافها فيما يكون هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب
ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل
معرفا باللام قوله لكمية احاد الاشيا منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى جواب
ذكره الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا
للكمية لكن لم يوضعا لكمية الجماعة الواحد والاثنين ومحصل الجواب ان الواحد وضع لكمية احاد
لكمية احاد الاشيا منفردة لا مجتمعة ونحن نقول لقد حقق الرضي في بحث تعريف باللام
ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فكذا
يصح استثناء ما زاد شئت عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه
في معنى جاء كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة منهم فلا اشكال الا بما حققه الرضي
ان الكمية النسبة الى الصفة المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم
للسؤال عن معين فخرج قوله المجموع عن تعريف العدد يعني الالوف والمائة ودخل رجل
ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجل ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء
فحسب ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا
عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجل عندك بقولك الوف او مئات
الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بل لم يعلم بما سئل عنه بعد الاستطاعة
ولا يشكل بالتنوين لانه ما عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال
عن العدد والا لم يكن المساحة كما لا ان ذلك من قياس الكم المحكي بكم اللغوي قال الا شيا يعني المعدودة
واحادها كل واحد قوله فالاشيا هي المعدودات واحادها كل واحد واحد منها جعل الاحاد

بجعل الاحاد اجزاء المعدودات فليلغو فليغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمية الاشيا الاشياء
فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشيا او اسم العدد موضوع بكمية
بكمية وحدات الاشيا لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اما الواحد
فليس بعدد عند بعض الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه وبعضهم استثنى عنه
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا
قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل الواحد
في الواحد والاثنين من الاصول ولعلها احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث
او الف وكذا لم يجعل فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث
فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف رحمه الله تعالى حيث قال الواحد الى عشرة
فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول الثلث الى عشر وحصر
وحصر الاصول في اثني عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد وجعل
واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها
ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع
ولا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه
قوله وامتزاجيا لخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه في الاصل بالعطف والشارح
اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب لو تضمنا مكان امتزاجيا
قوله تقول واحد واثنان سمي الوحدة واحدا اما لان الواحد بذاته كما يجعل الضوء
مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكثرة والراجح هو الثاني واليه اشار الرضي
حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان التاء في ثنتا للتانيث كما في اثنتان

واللام يا محذوف وفي اليا من التا قليل ومن الواو كثير **قوله** احد عشر الاحد اصله وحد
على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع
وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلبت الواو المكسورة في الاول قياس
كالمضمومة ولا تستعمل احد واحدى الا في التنييف او مضافين نحو احدهم واحديهن
ولا تستعمل واحد وواحدة الا في التنييف الا قليلا ولما اعتبر الواحد والواحدة
قوله ولما اعتبر الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب الى آخره للتصريح بقوله احد وعشرون
بقوله احد وعشرون احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو ان ان التنبيه
على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح
بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مأة
والف بصورة العطف بل احالها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على
على العطف المطلق الاعم من العطف عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما
ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر
جائزة في كل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة **قوله** فتقول مأة وواحد او واحدة
قوله او واحدة عطف على قوله واحد وقوله ومأة واثنان واثنتان عطف على قوله مأة
واياك وان تجعل قوله ومأة عطفا على واحد وتجعل واحدة ومأة عطفا على مأة
وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر مع انه فيه تفويت لمناسبة بين مأة وواحد
اذ المناسب له واحد ومأة بعد يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل
وبما نقلنا لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل
على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق
وقائم طعوم السياق المرهد المعدود في سلك السياق واعلم ان اصل مأة مائية كسدرة
حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وثبة ولامها يا لما حكي الاخفش ميا بمعنى مأة

مأة وانما يكتب مأة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع او ثني حذف الالف
قوله كما في معدي كرب مثال المتثاقل بالتركيب لا بجواز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان
في معدي كرب واجب صرح به الرضي **قوله** قال الشارح الرضي نبه بذلك على ما يتبادر من عبارة
من عبارة المصنف رحمه الله تعالى مما يرضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف اليا مع الكسر
غير شاذ بل واقع من غير شذوذ عليه فحوى ما في الشرح المنسوب الى المصنف رحمه الله تعالى
قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم ذالك ان الباب
مفقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه مفقود لبيان اسماء العدد وبالمميز
راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية ومخفوض اي مجرور
قوله ومخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرور
بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الرا ويحرك فانه
قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة واما دون العشرة وما فيهم امرأة كذا
في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقيل كونه جمعا مصححا واذا لم يكن للتمييز
الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان
ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد والمعدود وان لم يكن له جمع التكثير يؤتى بجمع المؤنث
وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر
السالم انما قال في صورة جمع المذكر ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم فانه اختلف
اختلف في مائين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع
وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل اليا الاخيرة نونا ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
قد نبه بذلك على ان قول المصنف رحمه الله تعالى وكان قياسها مات او مئين غير مستقيم
والقياس مئات لا غير **قوله** فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون الفضلة قليل
الظاهر قليلة وتلخيص هذا الوجدان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصاعدا فلو

فلو جمع المضاف صارت في الكلام كثرة فافرد لثقلها لانه استعمل جمع مائة في العدد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل لانه استعمل جمع مائة في العدد مرفوض لا يقال ثلث مائة رجل هذا الوجه انما يتم لو لم يجز مأة رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته جمعت واضيفت الي المفرد ايضا نحو مئات رجل مخصوص مفرد وقد يجمع نحو مائية رجال وقد يفرد منصوبا منصوبا قال اذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب اللذات والفتاة قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعتبرة عنه مذكرا تلقوا بهذه الضابطة عنه بالقول حتي الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيص حيث قال وثلثة واخواتها اذا اضيفت الي مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الي الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا مع فائدتنا منه

فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعل الرضي الاقيس الاكثر قوله ذهب الى ان مميز الواحد مغني عنه فيه اشارة الى منع الاغنا بجواز افادة التأكيد كما قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل اثنا رجل وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكر الرضي نحو واحد رجال واثنان رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الآحاد في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعتبر ولذا قيل ينبغي فافهم قوله وتقول في حواشي الهندية وتقول انت فقد صرح بمنكر انت الي انه صيغة قول الجاهل ويحتمل النفيه بارجاع المستكن الى العرب اي يقول العرب ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي عشر

عشر ضعرو يرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احدى عشره فترتب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار حال اي مرتبة لا يخفى ان التغيير ايضا حالة من الاحوال فلا يكسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حال بمعنى انه واحد من تلك المعدودة غير بيان مرتبة لقال لواحد الثلثة والاربعة وواحدها ولا يسوغ ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثاني الي غير ذلك قوله اذ فوقه مركبا لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل اول جزء لتلك المركبات وسيذكره قوله ومن ثم اي ومن اجل اختلاف اعتبارين الاولى ان المراد ومن اجل ان الاول بمعنى ما قابله النعل وهو التصيير من عدد اقل الي مرتبة العدد المشتق هو منه انضمام اليه اضيف الي ما هو اقل مرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدي معنا فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الي عشرة فانه جاءت تلك التسعة الفعل على حد ضربه من التصيير الا فيما لا معرف فخلق فانه جاء حد فتح ايضا ولم يجي مما دون اثنين لامتناع عقلي ومما فوق العشرة لامتناع استقرائي بخلاف الثاني فانه باعتبار حال وليس فيه معنى فعلي وهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الي مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هناك اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب فيهما متساويان او الثاني اكثر كذا في الرضي قوله الي عدد يساوي عدد اي العدد المأخوذ منه فالاضافة لا يلبس ويجب ان يقول بالاضافة الي عدد لانه لا يشتق بعينه عددا خذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد قوله ولا يلزم جواز ارادة الواحد الاول فانه عاش بجواز ارادة المبدأ والمنتهي من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة كلا منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول لا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا قوله فتوسط الجزء ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس آخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه علامة التأنيث الي آخره

العشر

يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهندي وتا والتي وانت وتدخل في تعريف المذكر
ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقدر لقصر مساحة بيان الاحكام لانها تصير
مختصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ
قوله وعلامة اي علامة التانيث التاء وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتي لاربعة عشر معنى
فصلها وحققها الرضي في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء ولا يخفى ان الالف ممدة هي التي
قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة
او اصلية ففي قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق
اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة
ينتقض بعرفات وفتى وكسا لان تقييد الحروف بما هو للتانيث يستلزم الدور فاعرفه
وفي قوله وعلامة التانيث التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها
والبصريون على ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر من جنس الحيوان احترز
بقوله من جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تانيثها
بحقيقي قوله واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل يعني ينبغي تقييد بلا فصل من العبارة الا انه
ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم المرء ونعم المرأة فانه مع الفصل
يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما
اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى
من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث
انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مؤنث
غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل اذ لا تاثير لتانيث علم المذكر الا في منع الصرف
والجمع بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس ابيد به مذكر من افراده فانه يجب ترك التاء
فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر وبهذا تم استدلال الامام ابن حنبل رحمه الله

رحمه الله تعالى بالقرآن العظيم على ان نملة سليمان عليه الصلوة والسلام كانت انثى وهي
من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر لا مستقلا فيجوز
فيجوز زيد هند نيد ضاربة هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير
المنفصل كما في تعريف قسم الثاني من المبتدأ فتأمل فانه يشمل مثل اقائم انت اقائم انت
فلو كان فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه يجب ان يستثنى عنه بنون فانه
لتغيير ابنه فيجعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون
وكذا المجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كرضون وسنون وثبون كذا
حققه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي ليشمل المذكر فالاولى تفسير قوله غير الحقيقي بمؤنث غير الحقيقي
لا بغير المؤنث الحقيقي في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتأمل
قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمان فقد تبدل
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله قولنا مع لواحقها فحينئذ يكون التثنية بمجموع المفرد
والالف والياء والنون فلم يكن مسلمان البدل تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون
لان النون في حال الاضافة كالتنوين حكما فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون
قوله والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده
ومانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظاهر المراد لا تستغني عن هذه التكلفات لعله
اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف او ياء ونون ملحقات ولا يخفى على تقدير تسليم
هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية الا الالف او الياء وكون النون عوضا عن الحركة
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض عنه
عن وكيف لا وليس الغرض عن الالحاق الا الف او الياء قوله او مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد
في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لا لم يدخلا
تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذا الالو على ما بينه فان التثنية

باعتبار مادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا للاب فينبغي ان يقال باعتبار نحو تحت المراد
لا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه
ويحمل ما ذكره في التمرين والابوين كاشفا عنه فط ولو اريد بقوله مثلا ما يماثل بالوحدة والجنس
ولو اريد بقوله مثنا ما يماثل بالوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي
وتبعه الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكره في تعريف الجنس
حيث قال ليدخل عليه انه مع اكثر من جنسه فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل غيره
الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي وهو في آخره الف مزيدة لا للالحاق
احتراز بقوله مزيدة عن المعروف بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف
فانه لا يصير زيد بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف قوله ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود
يعني اخذ من القصير بمعنى خلاف الطويل بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس
ولكن ان تجعله من القصر كعب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور
يقال القصر ككرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس قوله وحكما بانه مجهول الاصل
ولم يمل كالالوان في مسمى بالى الالف في الاسماء العربية للبنا كمتى وعلى والى واذا وعلما بمجهولة
عدم الاصل وبمجهول الاصل ما هو اسم مستكن متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي
فحمل الى علما بمجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل واميل وكان لاماله سبب
يميز انقلاب الالف عن اليا فان الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهول بان يكون
مما سمع فيه الامالة ولم تكن هناك سبب الامالة غير انقلاب الالف عن اليا الا لف
قوله بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لانه قيد آخر وهو ان لا يكون لاماله سبب
سوى كون الالف منقلبة عن اليا كما عرفت **قوله** كقرا بضم القاف وتشديد الرا الجيد القراءة
او للمتنسك من قرا اذا تنسك هذا سهو في القاموس القراء ككتان لحسن القراءة جمعه
قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمع قراؤن وقراي

وقرائ **قوله** لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب في الحاشية عبارة المفصل هكذا
كتب في الحاشية وعبارة المفصل هكذا وما في آخره همزة ان يسبقها الف او لا فالتي سبقها الف
على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف الاصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي
كعلباء او منقلبة عن الف التانيث كحمراء وهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب
في البواقي ان يعكس لا تقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة
فان كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصل وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب
وعبارة المتن يوافق اللباب يوافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح
قوله غير ما وقع في الشرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصلي ياء وقد قالوا لا يقاس عليه
وقد قالوا لا يقاس عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون
من الشواذ الخارجة عن القاعدة **قوله** ان لا يحذف عن آخر المثنى او عن آخر مفرد المثنى
فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى ان يقول ان لا يحذف عن المثنى
المجموع ما دل اي اسم دل ولا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو مسمى
فالمراد بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعلى الشدة الامتزاج بين اجزائه اسما واحدا واعرب
باعراب واحد **قوله** على جملة آحاد قيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله
في كونه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيخرج في قوله ما دل على مجموع رجل ورجل
هذا ولو اجري الآحاد بجزاء في تعريف اسم العدد ليخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن بقي التثنية
قوله بحروف مفرده اي بحروف هي مادة بمفرده الى آخره ومادة له ايضا فالقصد او الدلالة
بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة
كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدرة
فيه كما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعله

في تعريف اسم العدد

وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة ما يجعلها
مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت
الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والخبر خبرا لقوله شرط بتقدير قوله فمذكر علم يعقل مسند
بقولنا من حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدأ لانه حكم الرضي بانه تعسف
وكان وجه التعسف مع ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه انحصر صرح الرضي
في بحث خبر المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر بحث خبر المبتدأ
وهو خبر شرط بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا
لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغاء
الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاص
بالشعر بقي انه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير بعد سند موثوق به
قوله يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر علم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له
بحال مدلوله نحو اعوج للفرس في القاموس اعوج بلا لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات
كان لكندة فاخذته سليم ثم صار لبني هلال او صار اليهم من بني آكل المرار والمرفر لغني ابن اعصر
هذا كلامه قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة الى آخره اجاب به
عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى
ودرقا علي بجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة
في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكر يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما
شرطان متابعة لما ذكره الهندي لانه مناط الفائدة الوصف بعد قوله لانه مستغنى عنه
بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا
والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اكتفي من التذكير هنا بالتجرد عن التاء للزم صحة جمع حمراء
مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء التأنيث قوله اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة

الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة فلا فالاصل المشاركة بها
بالاسم فان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ او الاشتراك بينهما كالعير
والاتان والجمل والناقة والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى حينئذ ان يبين عدم جمع مثل احمر
بالواو والنون فانهما كالاسما في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصفة وجمع افعل التفضيل
بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلى
يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير
وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة
بتاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة اسمح من العبارة السابقة لان ضميران لا يكون
عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف
مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره مع عدم
ولو قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضميران لا يكون
عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره ووجه السمح ان فالشارح نشر العبارة على ما
اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بتاء التانيث
يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث
قوله ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اما يحذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة
كما في قول الحافظو العورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ
قوله فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين من وجهين احدهما انه قيل يحذفون نونه
بالاضافة نحو دعاني من يحذفان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حرفيا التشديد
وبهذا علم انه لا يتجه ان حرفيا التشديد ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا

الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن مذكرا جمع بالواو والنون
لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون لمذكره
لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون
قوله فان لا يكون مجردا اي مجردا عن تاء التأنيث الملفوظة والا فالاخصر فان يكون بالهاء
قوله تغيير بناء واحده من حيث نفسه وامورها الداخلة فيه كما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك
اذ التغيير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة
والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامر الذي حق فروعي
فروعي التبادر في الاول دون الثاني بقي ان تغيير نحو افراس ايضا باعتبار الامور التي حصلت
من زيادة الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لا يتكسر في افراس التغيير باعتبار الذي حصل
لكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا
ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به والفرق بين التصحيح والتكسير
والتكسير الصحيح باختصاص التكسير بان التغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر
في تعريفه والاوجه ان يقال المراد بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف
في اخراج جمع السالم لان جمع السالم مغير مفرده مع تغيير آخر لا بتغيير صيغته لان ما
يظن الاخراج بتغيير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حينئذ بتغير صيغته
وان تغير بتغيير آخر قوله جمع القلة افعل الى آخره قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد بناء كثرة
واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه جمع
والا فهو جمع مشترك كاجادل ومصانع قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب
او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله يعني بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا
حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي اذ ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله والمراد بجريانه على الفعل

على الفعل اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل
وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال
او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف
قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما
بل يجري في الاولين ايضا اذ لا خفاء في المفعول المطلق ان اراد وجوب وقوعهما وضع
غير دقول نعما فتأمل قوله سماعي اي سماعي لم يرد انه يأتي النسبة محذوفة اذ لم يثبت ذا
بل اراد انه بمعنى السماعي تجوزا او حذف مضاف اي ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل نص عليه الرضي
قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف وجوز تقديمها لتوسعهم
فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع
كما يضمر في اسم الفعل والظرف فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي
بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف بجواز بمعنى الاستتار في الذي ينوب عنه
والاظهر الاخصر ان يقال انما لا يحذف عامله فلو اضمر فيه لا لتبس بالمحذوف فيكون ضميرا فاعلا
وهو اقوى المصادر في العمل الا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله
الاول يجوز جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظ وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عند الاكثر
قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي فما غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سيأتي
قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الفعل
كان الحذف جائزا او واجبا فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه
والى الاول السيرافي لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا بتأويله بان مع الفعل
فحينئذ يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل البدلية
قد عرفت ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه قوله وانما فصل بين قسمي المصد

اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر
فينبغي ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها
على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفته ان امتناع تقديم المعمول
يختص بالقسم الاول قوله فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر
ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما
واما ان يريد به المصدر لان سيبويه سمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني
يوافق تفسير الرضي للفعل وحينئذ التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى
واسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ولن يضرب وسه
وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق
من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه
فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب
ويضرب لا من صفة معنا فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب
ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى
التضمني او الالتزامي قوله موضوعا لذلك الاسم لمن قام به الفعل بناء على ان اللام الجارة
صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع لذلك ويمكن ان يجعل للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغنى عن التضمين قوله اي لذات ما قام به الفعل هذا يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار
الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد
بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل وقيامه به او اسم الفاعل
للجمع لا لمجرد من قام به الفعل ونحا صدمه المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعرض الرضي
بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل مضارب عمروا او مقرب منه فلان ومتبعد منه ونحوهما
فان هذه الاحداث نسبة لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر ويمكن دفعه

دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص اي
يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة للحدث مشترك بين اثنين
فالمضارب مشتق من المصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بضرب
يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف
بقربه من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص
واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم
بمحل ولا معنى لقيام شيء لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد
منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب
واما ما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري والقيام المذكور
في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس
باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المصنف رحمه الله تعالى في شرحه اي المصنف او التعريف
قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له الى آخره فيه بحث لانه عد اسم الفاعل
المشتق من باب المفاعلة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول فهو
لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولكن تجوزه الاحد
الا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي
صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف
منقوضا به فقوله واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث الى آخره لا آخر
يرد عليهم على ما اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث
وصرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل دائما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل
فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يبقى عامل
بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح

بادراجه لفظه من ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف
في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ستري   على انه فاعل
قال المصنف رحمه الله تعالى وبه سمي لكثرة التلفظ به فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل به
فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم لمن به اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا
لكن لنا شاهد على قصدهم ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم
موضوع لذات ما قام به الفعل وليس المفعل ولا المستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد
انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان
واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو لقياس
وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى   وقال الرضي والاولى   بمعنى المفعول
من آتيت   فهو بمنزلة قوله تعالى في الآية الاخرى
ولكن نقول يحتمل ان يكون المراد   يجعل اهل الوعد في كونهم   للوعد
بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه   وقيل بيان الصفة من قطان التعريف
وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصفة كالتصريف تصوير وتعيين الموضوع في الاحكام
النحوية قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط وذلك
لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه
اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قوله او الهمزة او ما عطف على صاحبه
ويحتمل ان يكون عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا
عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل كما
صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبا

الاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل ما سبق
على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما
لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول بانفسهما
قد يتقويان باللام وسمي لام التقوية في غير نحو علمه وعرفه ودري وجهل وفي اسم الفاعل
من هذه الافعال يكون التقوي بالباء بجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
ولا يتقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي مع
كضرا وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة تعمل باتفاق النحويين البصريين
واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه لا غيره وممن اعمل صيغ المبالغة من
قال انه لا يشترط في عملهما زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة وهو صاحب
وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فان معنى المبالغة
كالزيادة والتفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابرا
لنقصان المشابهة اللفظية   لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الى آخره لا ينبغي ما ذكره
بوجه عمل جمع المكسر لا يعتبر عنه فقصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر
لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد
مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية انه لا يحذف مع عمله في الفاعل لان حذفه
لاستطالة الصلة بذكر المفعول لما ان اطرق العمل خل قوله مع التعريف تاملا ان اللام
الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي
حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول به
على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره الرضي
المصنف رحمه الله تعالى في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جره على ما قا   لو لم يقع عليه يشكل بخروج مطرد

بقولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع
الا ان يقال الاستعمال على خلاف الوضع تنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل
اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط قوله واشتراط عمله باحد الزمانين
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه
كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا امره
في العمل انما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
قوله ما اشتق من فعل لازم لما كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا
نحو علم الله تعالى لئلا تبقى الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا
حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا على معنى الثبوت
اي المقابل للحدوث على تفسير المصنف رحمه الله تعالى ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث
والمستمر المجرد على الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه ضامر الى آخره
ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اول
او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الا
ويرد على التوجيه الاول والثاني مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل
صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجي على وزن اسم فاعل للمبالغة الا ان لا يعمل المبالغة
الا ان لا يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كائنة على قدره يرد عليه انه في الالوان والعيوب
الظاهرة قياسية على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن الفاعل
الا ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون بجميعها من غير الثلاثي
قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لا يخفى اختلال لعبارة المتن الا ان يقال المبني على ان لا ينفك عن الاعمال واعلم انه يرد على عملها
على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس

قوله وعلى كلا التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او بهذه مانعة الخلو
لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف الخبر فانهما للانفصال
الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها الظاهر لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده
فيلزم كذبه قوله فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى الضمير
بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة مرفوع
فلا يخرج عن الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها
قال الرضي ثم ينقسم باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت
اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها بل بيانه لان ضابطة القبح والحسن مبنية على اعرابه
فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه الى آخره
وفيه ان صورة الخطية لا تصلح لكلا الوجهين فانه لا بد في صورة النصب اثبات الالف
كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا انما يتجه لو كان مراد المصنف رحمه الله تعالى بالامثلة الثلاثة
ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة بمعمول الصفة من حيث الاعراب
قوله فلا اثنان منها ممتنعان لان امتناع الحسن وجهه اي بالاتفاق كما صرح به الرضي
بقرينة واختلف في حسن وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم فائدة الاضافة
التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد
قوله واحدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو
عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه فيكون مختلفا فيه لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
فالقياس ان ينقض الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه
احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط
كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابيه

في دار هـ لان ضميرما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب
قوله ولا ضمير فيه الى آخره انه لم يصح نعم الرجل زيد فالفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه
برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عن الضمير في الربط الا
الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه
لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه والحسن الوجه
قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فيه بحث لانه
يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم توهم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل
قوله ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة
الى الفاعل لا يكون فيها ضمير وان كان الاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير
الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيح كاضافة الشيء
الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة وجعله كالمفعول
الذي هو في الغالب اجنبي فيلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة كحين النصب
فيقال في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنا وجههما بالجر
قوله فتؤنث انت الصفة بجعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه
بل الانسب بالسابق جعله صيغة المجهول مسندا الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر
من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي
قوله مثل الصفة في ما ذكر المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء الجامدة
التي اجريت مجرى الصفة المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي
قوله لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما محذوف اي موصوف بالفعل
او بالزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء على غيره
فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والا ولكان يقال المتصف بالزيادة على غيره

على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها اولا والمراد بغيره
غيره ما سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا
قوله في اصل التركيب ذلك الفعل بمعنى ان الجار والمجرور محذوف التقدير بزيادة على غيره
فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف
بزيادة على غيره لا لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بالزيادة
في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته
كما في زيد افقه من الحمار ۞ وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف له لا حاجة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة
لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف
وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا لم يتعرض
لخروج حينئذ صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا له
لمنع خروجه لانه موضوع بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير
على الغير ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دون اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه
لا يذكر المفضل عليه لاستغناء عن الذكر باللزوم وهو اي اسم التفضيل من حيث هو صيغته
تقدير ليصح حمل افعل على اسم التفضيل لان اسم التفضيل هو التفضيل فالاولى حذف المضاف
قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته قيد التمييز ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى
حذف المضاف بجعل وهو بتقدير وصيغته لانه المجازية قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار
على ظم المؤنث لتتميم كلام المتن لان له تثنيتين وجمعين ايضا فقد خرج فيه خير وشر لكونهما في الاصل
بل نحو كيس وشورى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون بجميع الامور
فقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر

اخير واشر

للتعجب لانهما خيرا الخير واشر المستعملين بمعنى قوله وشرط ان يبني اي اسم التفضيل مما يبني منه ثلاثي
قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج اخوايدي وارجل من اليد والرجل فانه
لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك واقول لانهما شاذان وقيدهما الرضي
لاخراج هذه الامور بقيود جامد فعل وقال لا بد من قيود آخر وهو تمام الفعل العدم فلا تفضل
من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه ص
من ما انبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس
اقول اشتقاق الافعل لا تصرف في الفعل فلا يحتاج عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل
فلا يشتق من فعل خص بنفي حدث عن شيء لانه حينئذ يخالف فعلا في انه فعل للنفي وهو
للاثبات مع زيادة فيه والمشتق في للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري الزيادة
والنقصان محل نظر ص ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق منه ابلج
لا يشتق من البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة المشبهة
قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ
ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في صفة الكوثر ماؤه ابيض من اللبن ص وعور في القاموس
في القاموس العور كالفرس ذهاب حس احد العينين فان قصد غيره الى
ص فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف
بما ليس بلون ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه
ص فيه شائبة من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح ابن هبنقة واظنه سهوا
صحح الهندي هبنقة من غير ابن وقال القاموس في القاف الهبنق كقمطر كتملس الاحمق
وهبنقة لقب ذي الودعات يزيد بن سروان نجمد لقبا لا كنية وقال في الودع ويحرك جمعه
وقال في الودع ويحرك جمع ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضا شقها كشق النواة
تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها

شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع فحركة الاوثان وسفينة نوح عليه الصلوة والسلام
في سترتها وذو الودعات هبنقة يزيد بن سروان يضرب بحمقه المثل والصحاح وافقه
وذادانه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجد وكن هبنقة يرى
وقد شنع الشارح رحمه الله تعالى تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وفاتكه كان منه
امرا بديعا ولا يرضى بمثله ولمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد هذا من حواشيه واعجب او اعجب منه انه
ليس ما نقله الهندي لكيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدح فيه كما هو دابه مستعمل به
ص يستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم يجعل معدولا كما في آخر واسما كما في الدنيا
والبخلي اسما للمحطة العظيمة اولم يخرج عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل آخر واعلم
ان الاصل فيه تلك الاستعمالات ثم الاضافة بمعنى الاول ص واما قوله ليست بالاكثر منهم حصى اي احرص
وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماعه لام الجنس
مع من ومع ذالك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما المحذور نحو زيد داع
ولا يجوز نحو زيد الافضل افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف
من الافعل الذي هو خبر غالب ومع غيره قليل ص ولا يجوز ان يقال في مثل ان الحذر هو المضاف اليه
اي الكبر ص اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف
مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار عند من جعل تنوين العوض على انه لا مانع
من البناء على على النظم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه
بمن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا
نحو زيد افضل من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد ابعد من الشر فانه ليس القصد
الى تكبير الشر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل [illegible] عن معناه التفضيلي الى
الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل يستلزم بعد الفاضل عن المفضل عليه فكانه
قال زيد متباعد من الشر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بمعنى له

بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه
اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل من اكثرية المطابقة
اجرا لمجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
اشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما بحذف المضاف
اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد بحذف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد ثالثها
جعله بحذف المضاف اي ذو ان يقصد الشارح اشار الى دفعه بقوله احدهما زيادة موصوفة المقصودة
وحكاية جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل او جعله بمعنى المفعول صه
وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
الاولى في ضمن ما عدا المفضل عليه لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان
قوله لان وضع افعل التفضيل للشيء على غيره الى آخره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
وكونها الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة   مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف
يوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق في معنى الزيادة
على جميع من سواه صرح به الرضي الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع ما سواه الجميع حقيقة او عرفا
مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره
لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص ولا يقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة
للتوضيح انما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص فقوله نحو قولك نبينا صلى الله تعالى
قوله نحو قولك نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن محمد افضل البشر الى آخره اقول ونحن محمد افضل البشر
حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن جنس البشر صلى الله تعالى عليه وسلم قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء
مع بقاء العمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط

بلا شرط اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز زيد هند افضل هي منه وما ذكره
من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور العمل في المظهر في المضمر انه لا يظهر
لا يعمل يظهر بوجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه على انه لا يظهر في لفظ اثر العمل ولا
لجاز عمله في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان ظاهرا
او مضمرا وبما قدمنا لك ينبغي ان يراد بالمظهر المحلي الملفوظ مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره
قوله رافعا لظاهر في تعريف المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا
فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء يلي آخره فانه حينئذ يعمل الرفع بالفاعلية
وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوي نحو
فيقال اضرب منك لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما يعمل الرفع بالفاعلية ان ذكره
من الدليل لا ينحصر بنفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى ولانه لما كان الى آخره
الاولى ترك اعادة اللام لان مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا
كما تفيده اعادة قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا وهو في اللفظ لشيء والاولى
ان يقال الا اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة
وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع افعل الفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف
يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفعه
للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل خير منه ابوه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب
قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي انما غير المشهور
للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولذا يقال للواجب مسبب الاسباب
اي جاعل الاسباب فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه للتنبيه
على انه لا يلزم ان يكون في المعنى المسبب الواقعي بل يكفي ان يكون سه كما جعل المتكلم سببا صحيحا

كالمحه صحيحا كالاجمد او سقيما قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما
حمل قول المصنف رحمه الله تعالى يخرج عنه ما رأيت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه
امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله باعتبار غيره بتفسير الاول بل يفسر
بغير تقييد السابق بالاول قوله منفصل ذلك السبب باعتبار الاول وقد اورد الى آخره اعترض الرضي
بانه كيف تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمنفصل وقد اتفق النحاة على انه ع
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء
ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول لصح كما يقال جلست في البلد في الدار
فيبدل البعض عن الكل ولهذا اجاب بان قوله باعتبار الاول حال منه مرفوع منفصل معه
وقوله باعتبار الثاني حال منه قوله على نفسه قوله والمساواة يأباها مقام المدح هذا البيان
يخص مثالا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما
فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه
يكون دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المتمسك هو هذا الوجه دون الثاني
لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري بجري
في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتامل
قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها لذكرها
قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي الى آخره فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيا
فان قلت هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتجه على زيادة التفضيلية
سواء كان بوجود النفي بالزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤيد عبارة الشارح بجعل الباء
في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله باجنبي
لم يقل الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعف عمله

فيجوز زيد لكان عمرو واضار بانه نص عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل
اشار قوله الى شبهة نقلت عن المصنف انه فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل
بين العامل والمعمول ثم لم يلتفت الى جواب نقل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما
لم يذكر لا لفظا ولا رتبة ورده الهندي بانه لا فساد في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة
كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه لم يلزم تعقيد لكنه
فرجح العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يحمل ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى اجمالا على ما
ذكره يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا
لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام
قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة الى آخره هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح رح
وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب القدح في ما ذكره من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف
في العمل فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح مع الاضطرار
بانه كان يمكنهم تقديمه منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور
وما اورده الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن
كان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع
وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف معنى التفضيل فيه عمل افعل
مع وجود الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا بانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا
قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله لكحل على زيد الى آخره
رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل يختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين
بالاعتبار وحينئذ يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب
فلا يوجب تقديره من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف بعد وجاز العين

لظهور المعنى مع ذلك المحذوف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدلوله على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل
والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك بحسب اللفظ والصورة
بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات
بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه
ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولو وقع لفظ العين الى آخره لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد
قوله وتقديره ما عينا رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل في عين زيد
اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول ثان
مفعول رأيت كعين ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل
ولا مثلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة
صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها مرة
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليها عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة فالشارح اشار
الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف فلا يلزم التناقض منه اما بجعل المماثلة
بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه في اصل التكحل لا في الفضل في حسنه واما بجعل المماثلة
بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على وجه الابلغ مبني على انه
لو كان عين زيد مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح
فيكون النفي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف رحمه الله تعالى ان بين التركيب
ان بين التركيبين الاخصرين فرقا بان لا يتعين في ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب
بل جاز ان يقال ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين

ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه
لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله فان قدمت الى آخره انك ان قدمت
ذكر العين وجب ان ينصب احسن فليس لك ان ترفع بناء على انه اذا لم يذكر هناك مفضل عليه
هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال الاحسن متحققتان نظرا الى تقدير الكلام
قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام ولا حسن ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل
ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع
نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتي من جعل ساريا صفة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند
الى ضميره ولا جمع صفة بخلاف الجمع قوله وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون
صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حق التقدير
على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه قوله امام من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك
احتمال ثالث اخر ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى بمعنى لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية
البصرية والقلبية فتبصر واعلم قوله او منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع
حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال اني لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية
وما ذكره اظهر وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقال وما رأيت ليفيد انه ما ارى
ولا ترى قط لانه لو رأى مثله لم يثبت منه الحكم بانه لا يرى قط فتامل فلما وصل النوبة الى
قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام
على طريقة واحدة ومما يدل بانه على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه
كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم بالصواب قوله اي نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل
والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه
قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه

انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقيد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي
غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما
او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل
وعلى الاول لمعنى يتعلق بمتعلق فاعل ما اجمالا وهو منفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون
معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتدا فان معناه يتعلق بمتعلق متعلق مستقل اجمالا
منفهم من ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على كون معنا
على كون معنا النسبة الى فاعل ما قوله لما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه
لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند الاطلاق
كما به المحقق الرازي في موجبات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته
في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة التزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم
قوله وبقولنا وصفا اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال لجميعها ليس دائرا بين الامرين
بل جامعا للامرين وانما الدائر كل امر واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون
على سبيل انفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال
قوله والافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققين
في الفوائد الغياثية قوله او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل
الاصطلاحي او تحققه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كان الفعل
واراد بقوله لتعليل الفعل التعليل مدلوله الا ان الظاهر حينئذ ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق
فتأمل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التأكيد صرح به المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص قوله لانها وضعت الى آخره ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه

فيه قوله وانما اختص به لحوق تا التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنى عنها
الى آخره قوله ولحوق نحو تا فعلت الاختصار يقول ولحوق نحو تا فعلت وفعلت وفعلت
ويستغني عن قوله ولحوق تا التانيث ساكنة والاولى ان يفسر نحو تا فعلت بالضمير البارز
المرفوع المتصل مطلقا لا يختص بالمتحركة لان اختصاص البارز المرفوع مطلقا بالفعل
كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب الاصل اصل الوضع فان المتبادر منه الدلالة ولا
صار عرفا في تعريفات هذا الفن قوله قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقدم
بين اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات
بين اجزاء الزماني وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة
التامة والمعلول وتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما ينفع
لو كان منشاه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاه ان قبل الا زمن الظرفية
فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك
فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل للفظ متقدم بان يقال ما دل
بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه
كما هو عادته قوله باحد حروف نايت في اوايله الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا
لو قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا
فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع فان اشتراكه الذي
بين بسبب زمان واحد حروف نايت والى فلذا قيد مشابهة باحد حروف نايت فلو جعل مشابهة
باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل معتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر
بسبب زيادة حروف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراع في البيان ترتيب حروف نايت
بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدا من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب وفي قوله مفردا مذكرا او مؤنثا
فالتذكير للتغليب قوله او للمتكلم المفرد يجب تركه المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء

تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بانه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه
في نضرب بكونه مع الضمير فلا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير
وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين غيبة
قوله وللمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال الى آخره يكون جعل غيبة مصدرا حينئذ اولى لان جعلها
حالا انسب لها بنظائرها ولو قال المصنف رحمه الله تعالى والغائبة والغائبتين
لكان اخصر واظهر ولما كان هذا الكلام الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق
الى آخره لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصاله بنون التاكيد
او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب
اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالنسبة بالبيان انه انما يعرب اذا
اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة
في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اتصال الظرف به لبيان
تقييد الحصر لا الاعراب فيكون الشبهة بحالها لا ينحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال به
حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدها اي لا يعرب مغايرة
في وقت عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى النونين
قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاه العامل لا
لا بمعنى ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون قوله العامل هو المضارع
وقوله جزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع
المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله هو عند النحاة احتراز عما
هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال الحرف الاخير ولم يقل اللام
ليشمل نحو يحرنجم بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب نحو يضربن زيد ويضرب مرفوع

مرفوع نحو تضربي وتضربك متصل به نحو يضربه وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد
عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل
به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به وذلك فتامل به
قوله للتثنية الى آخره لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل
الا للتثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لا بعض الحكم بجمع المؤنث
قوله والسكون لا يكون الا لفظا لخفة فالحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون به
بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقع على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا
اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير
بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون ظاهرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب
قاله الحق به قوله والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر من سياق كلام المصنف رحمه الله تعالى
ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد
لا على نفس المجرد فنبه الشارح بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف رحمه الله تعالى
بقولنا مثل يدعوان وتدعوان الى آخره بدل يضربان وتضربان الى آخره لكان واضحا واضحا
قوله والمضارع المعتل الآخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف علة
لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله اسقط الحرف لا ناسبه لها
لان حرف العلة مناسب للحركة في كونها قابلين للسقوط قوله هذا التجرد لا يتقيد والتجرد
في المضارع وقيده في المبتدأ حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند اليه
من المبتدأ او اسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ
دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فوجد منه ما يجرد عن العامل

وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيان الاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع التجرد
كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الى آخره وفي بيان المجزوم وينجزم بلم
فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد ط التجرد
وانما قال التجرد ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لان اذا تجرد
اذا تحقق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل
ولا جازمه فلم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب انما لم يقل ويرتفع بوقوعه موقع الاسم
لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز بالمرفوع عند المبتدي
بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض
لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل
حروفا تين قوله كما في زيد يضرب بلا بقول لصحة الوقوع موقع الاسم مشترك فيه وبين الماضي
لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة
بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين
قوله وقال الخليل اصله لا ان يريد ان لا ان تضرب في تقديره لا اضربك وهو ليس بكلام
بخلاف لن يضرب اقول لن مركبة من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه
الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي فاعمل عمل النصب ليكون آخر الفعل على هيئة يكون
مع النون ولذا فصل من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى نحو سرت الى آخره
ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشي قبل اوانه
فان المصنف رحمه الله تعالى سيفصلها في محل ما ذكره مقام التفصيل تفصيل المصنف
رحمه الله قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل
الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك

غير ذلك قوله هي المخففة صيغة الفعل هنا للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار
مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ اي المخففة الماخوذة
من المثقلة قوله فان الترجي والطمع فلا يناسب فكذا الداخل على الماضي وعلى الماضي
ولا بعد ان يقال هي الناصبة الغير لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة
الوجه لحذف ضمير الشان وقوله ليست هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اي
ان يكون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
قوله لا مؤبدا مطلقا كما قيل ولا مؤبدا في الدنيا كما قيل هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه
ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من
قال اسلمت صار جزائك ان عصم مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لتضمنها لا يتقدم
ان يقال اذن لتضمنها لا يتقدم في الحال الذي هو جا للماضي الذي هو مبني الاصل
قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو والفاء
وكانهم لم يجدوا وقوعها بغيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوها ولم يجدوها اذا جهلين
فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهها مبتدا او فاعلا لان حذف الخبر اهون اسهل
اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف الفاعل والمسند بخلاف الاول فان فيه
فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيها الوجهان
الالغاء والاعمال قوله سواء كان بالنظر اليهما بمعنى كي للسببية لا فائدة بتقييدكي
بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كي قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز
عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي
او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون مجرورها آخر جزء مما قبله
او متصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا يحتمل الا مستقبلا

كما لا يخفى كما تقول كنت سرت امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال
ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال
دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى تحكم صعب
قوله كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة الى آخره جعل حكاية الحال بحكاية اللفظ
الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف رحمه الله تعالى والاظهر ان المراد من الحال المحكي
من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال ع
فيه انها علم الاستقبال الحقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره
في مقام افادته قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون اما حرف ابتدا ويريدون به
لزوم المبتدا بعدها لتحصيل الاتصال المعنوي فلا ينافي فيها وضعها بالكلية لانها
وضعت لافادة الاتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة
قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا الـ
اكتفى المصنف رحمه الله تعالى به فجعله مثالا للحال تحقيقا في الحال التحقيق البحصص
قوله وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لان امتناع الامرين لان كان سيري لا بـ فيها
لا يصلح سببا للدخول لان السبب فوق السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري وانا
وان يكون في تقدير كان سيري متيقنا الا غير ذلك مما لم يتحقق خبر كان يصلح للسببية
فيجعل مانع الرفع مجرد انتفا الشرط الاول لا انتفا شرط صحة الحمل التأمل فبقي النصب
لا يخفى ان الخبر في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا
فلك ان تقدره بقرينة توقف صحته اي حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله اي ثم عطف بتقدير
لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان قوله سرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير
من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا انه اذا عطف على شيء وسبقه قد شارك المعطوف
والمعطوف عليه في ذلك القيد حالة واما اذا عطف على ما الحق قيد فالشركة محتملة

محتملة قوله اي ما كان صفة الله تعالى تعذيبهم الاولى ما كان فعل الله تعالى تعذيبهم فتأمل ع
قوله والفا التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان جعل خبر الفا جملة محذوف المبتدا
ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفا في قوله بتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام
والفا ناصبة بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح
قوله من النفي المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه بمعنى الانشا الانشاء
قد سبق منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفا لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه
على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفا عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة لاختلاف
قوله خبرا وانشا وهذا يدل على ان الفا هنا مبعد عن العطف بتقدير الانشا المستدعي ع
قوله للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف ~~ولا يخفى ان ما ذكره علم منه انه لا يقصد~~ مع الرفع توجيه العطف
قوله ولا يخفى ان ما ذكره علم منه انه اذا لم يقصد السببية في ذوقي فاكرمك لا يصح النصب وعلى انه يشكل
قوله الا ان يقال حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله فالحق بالحجاز فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف بتأويل ما قبله
قوله بقولنا سيقع مني ترك منزلي واللحوق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يخرجه ع
قوله عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك واللحوق في معنى الامر اي لاترك ولالحق فاستريحا
قوله والتي الى آخره الكلام هنهنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا ولقد احسن
قوله اي بشرط ان يكون بمعنى الى ان والا ان الى آخره لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها
والاولى ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان
فيقدر ان ليتم اللفظ الدال على معنى الى ان قوله اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
قيد الاسم بالصريح ليخرج نحو يعجبني ان يضرب زيد فتشتم فانه حينئذ لا يقدر ان بل عطف
على مدخول ان ونصب بكلمة ان السابقة وفيه نظر لانه يشكل بيعجبني انك انسان وتعلم
فانه يجب تقدير ان ط فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه

في اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل في الاسم متأخر
عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة تقدير ان
على نوعين احدهما امتياز بعض عن بعض والثاني اشتراك الجمع فيه فقدم اولا الخصوصات
بشرط ليضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العقد بذكر المشتركات في الشرط من جهة
واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مع مطلقا اذا تقدم ان
بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المتقدمان بعدها بشرط مخصوص
كما فصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الحروف ذكرت هذه
العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله ويجزم اي المضارع بلم
قوله وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في النهي اصناف اللام
لانها نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل
وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف
بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله في النهي حالا
الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة مما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم
من رعاية جانب اللفظ قوله احترازا عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي بالاصالة فعلا واحدا والا
فقد يتعدد بجزمه بالعطف فتقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازاة اي بعضها لان
فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف
قوله واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما
او بدونه قوله مع كيفما واذا فشاذ في كيفما شذوذا اذ كونها من كلم المجازاة كالجزم بها شاذ
قوله ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تأكيدها بما النافية
فيكون تركيبها من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله

ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله
وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي
مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية قوله سببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا
لا بمعنى جعله سببا فالاولى ان يغير الكلام بافادة سببية الاول ومسببية الثاني
فكان المصنف رحمه الله تعالى اراد بجعله سببا في جعله سببا بالنظر في نظر المخاطب
وذلك ليس الا بالافادة فمآل ان المراد لافادته سببية الاول وكان الشارح ايضا
اراد بهذا المعنى الا انه بعد عن التفهيم قوله من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الشرط
اي قد يبتني كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية
فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمي الفعلين مع ما تعلق بهما شرطا وجزاء
لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله لتحقق تأثير حرف الشرط فيه تقول
اي تحقق التأثير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج
فلان الجزم بلم لا بان لقربه لم وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا
ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء
لعدم تأثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا للام الامر وبغير الدعاء والتمني فانهما
مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما يجيء
قوله او بلن حيث قال يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار
مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن متعين لقربه
وسبقه كما مر قوله او استفهام نحو ان لم اضرب تضربه وجه عدم تأثير حرف الشرط فيهما
ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب بالمستقبل والمنفي بما يكون للحالة غير محتمل
من غير انقلاب بقوله موضع الفاء انه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا

ولذا لم يقل ويكتفي بانواع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اي بالجملة
الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي تجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة الى آخره عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة صـ
وفي قول المصنف رحمه الله تعالى وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية متصلة ان
وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة
تدعو اليه والوجدان مقدرة ومرفوع خبر لان ــ اذ كان المضارع الواقع
قوله اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا الى آخره لا حاجة
في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية كان الكلام سابقا صافا
والا كان كاذبا وادعا لنكتة فتدبر قوله فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع
الى آخره اقوى الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة ــ
قوله وفي بعض الشروح انما قال المثال الامر الامر المعرف بالصيغة لا يحتمل [illegible]
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة المصدر توهم بعيد
على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر
كما قال لاهم الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو
الاصطلاح المشهور فيما بين المخلصين فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون
في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة يطلب بها شامل الى آخره ــ
قوله يطلب بها اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطالب فيها باللام
واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر
لا يتم ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل ولم يدخل اسماء الافعال في التعريف
حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس

الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز
عن المجهول لقد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم فقوله بحذف
ومحض قوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى قوله وعن مثل لتصد
قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع
في كيفية اشتقاق الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع
قوله وفي الصورة حكم المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان الصحيح الى آخره
لا خفاء في اسكان الصحيح الآخر وسقوط حرف العلة حكم الآخر واما سقوط النون ط
فليس حكم الآخر لان النون ليس آخرا لا آخر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز
الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة
فتنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة الى آخره
اي بعد حرف المضارعة يعني المصنف رحمه الله تعالى بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان
ان كان الى آخره ولذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره بما لا
ومع ذلك قاصر اذ ليس ما في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذفه
قوله والمراد بالرباعي ههنا اي في علم النحو وامثاله علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول
فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص المزيد فيه المزيد فيه
وقوله وانما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاض بفاعل وفعل الا ان يتكلف
ويقال ان ضميرهو لا يعود بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن سد
وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن ــ
قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلته كالعين دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في اقتل الى آخره سهو من قلم الناسخ
لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها لتعين الضمة فلا معنى للمتكلم في ابطال فتح الفاء

لتعيين الضمة فلا معنى للمتكلم على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح الفا او لم يكسر
حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل في اقتل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة
وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة
بل في ما سوى امر مضارع بعده ساكن منه بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة
او كلمة ما عبارة عن الوقت اي وقت سوى وقت يكون بعد الهمزة الساكن ضمة صح
قوله مثال ما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال ما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة
قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعل لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة
فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الى تقدير او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى ملابسة
لم يتنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله اولى الامر الذي
لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه
على المسامحة الشايعة قوله ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم
في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه يكون حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله حذف اللبس الحس الاخص
ان يقول فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس خوف اللبس
فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء والاولى ترك التعليل
لئلا يلتبس في المدرج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقفا
والاولى ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني
ويمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفي في ضرب بكسر ما قبل الآخر لتوهم انه صيغة معلوم
والتبس في باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المصنف رحمه الله تعالى فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره
والثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا
ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب [illegible]

لانه يندفع به الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني
للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكر
هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف
في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي
هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي مطلقا اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على
فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول جزء ان معنى الفعل وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعلق ما يشتق منه الفعل المتعدي
فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه عليه وكانه لذلك
قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته
سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم فاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول به
بالحذف والايصال فوقع في التعريف اسم مفعول الا انه يعلم ان التعلق من الجانبين فكما ان الفعل
الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا متعلق به
فاوضح بيان تعلق الفعل معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد
معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال الهيئة اعم من المفعول به
فلا وجه لتركه هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي في تعلقه بهيئة الفاعل
والمفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا يصير لازما بنقله الى انفعل
نحو انقطع وبناء التفعل نحو تدحرج قوله او بالفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته هذان غير مشهورين في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة
الاخر وكانهما تركا لانهما لا يعديان بجوهر الحروف ولا يتصرفان في معناه بما يجعله طالبا
للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلاثة الاخر فان ما

فانّ ما نشيه معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدثنا
في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجت معناه صيرته خارجا
فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامّل
قوله ثانيهما غير الاوّل كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجوان اضبطها
واعمل رسالة ينتفع به الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه الى آخره
وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك
قوله والثاني والثالث من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها
قوله مفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر الى آخره لا وجه لتخصيص المصنف
بل هما مثلهما في خصائص آخر كباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام
او الاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او عمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا
يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا
كانهم ارادوا بالشك الظن الى آخره هذا من خلط اللغة باصطلاح الميزان والا
ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس قوله تساوي الطرفين اي وقوع الخبر
وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه الاظهر
ان المراد لبيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم
مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره الشارح او بمعنى ذكرنا
يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة
لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فاعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما
عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة
عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة
لبيان معانيها وهي من ظاهر الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل الجمل فافهم

قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعولا لها الظاهر مفعولان لها وكانه اراد ان كلا منهما
مفعول لها قوله ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا هو الشايع
وخلافه قليل على ما قاله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصلح علمت ضربي زيدا قائما
وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه
اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في الحاشية اي لا تخلنا
في الحاشية اي لا تخلنا جازعين على اغراء الملك اي بنا اذ قد وشي بنا قبل ذلك
الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا او في العبا اي لا تخلنا ادلاء على اغراء الملك بنا
وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء ولكن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين
لان ههنا جهة افادة اخرى كان تقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا
ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيدا الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات
او تقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم لا يستقل الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ
وخبرا او مفعولين لها
الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا لا فائدة في تقييد الكلام بالتام
وكلامية غير مفيدة في تقدير الاوّل لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا الا ان يجعل الكلام
اخص من الجملة على خلاف الظاهر ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى قوله ولهذا قيد بجوازه النبي
للاحتراز عن صورة التعدية فانه لا يجوز فيه ابطال العمل بلا واسطة كما سيجيء مثاله
او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث قوله بلا واسطة كما سيجيء مثاله او بواسطة نحو علمت غلام من انت
فيه بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف اليه ما فيه الاستفهام
وحرف الجر الداخل عليه يمتزجان معه ممتزجا امتزاجا تاما بحيث قوله الاستفهام
في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام
قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب

فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا وحاصل
ولما صحهما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المنفصلة وغاية ما يمكن به
ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيتي الالغاء
والتعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا
لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام بحيث يفيد هنا الوجوب فتدبر قوله راى البصريين
اي راي بمعنى البصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراني للرماح دريئة اي ابصر نفسي
خلفه في هدف الرماح ويكون اري بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعوله الثاني وعلى ما
ذكره في حال قوله ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح الاستثنا من بعض افعال القلوب
لا متصل ولا منفصل فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره
من بيان المعنى قوله وهو اما العلم او الظن فان المراد بالمعاني ما فوق الواحد فوق الواحد لبعض من المتأخرين
قوله وانما قيدنا بذلك لئلا يقال قوله لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه للتخصيص
فان لكل منها معان اخر قوله وحسبت بمعنى ابصرت ذا حسب وهو الذي في سعره سعره
كذا في العباب قوله بظنين اي بمتهم بعزم فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة
قوله انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل النقصان مدلولها
وقيل النقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم
لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك
ان تقول سميت بها النقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه
قوله اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان
نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينهما وبين التقرير الذي
هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل
ان كان مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا يليق بمقام التعريف

التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة
لو كان مجرد الدخول في الموضوع مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة
في هذه الافعال ولو كان موجبا لكونه عمدة امرا آخر لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل
من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضع لتقرير الفاعل بهذا المعنى
الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده
قوله ولو جعل الموضوع له الى آخره اشار الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة
وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له به
ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان د
على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا في الافعال التامة تكلف وتحكم
قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك الى آخره
جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى
لا نفسه والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد والافعال
الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات
للنسبة وكيفيتها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الدالة على النسبة
المدلولة بها فتاكيد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان
ايضا غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل
من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل فظهر بما ذكرنا انه لا يحتاج الى قيد
كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها وتركه ذكره
لتبادره من العبارة قوله وقد يتضمن كثر التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل
مع ملاحظة معناه واعتماد عمله لهذه الملاحظة ولا براز في مقام التفسير طريقة
جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيما له في تفسير تمة التسعة بهذا عشرة ثم بهذا صائرة عشرة

وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فتكون تامة وكاملة حال او صفة كما توهم العبارة

قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الفزارة وهو الغفلة فان التركيب حدث من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله تعالى اليهم اي ما جاءت غفلتنا اليك حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما تريدنا قوله ارهف شفرته بالنظم السكين العظيم على في القاموس ولا يتجاوز بها وقد الموضع الذي استعملها العرب ولهذا اجاز المصنف رحمه الله تعالى بالتركيبين الذين وقعا فيهما لكن قال في بعض تصانيف الحق في جاء الاطراد فانه يقال لجاء البر قفزين وقيل في ضبط موضع استعمال القعدان يكون الخبر كانه كذا به

قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل

قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناه كما يعطي الخبر حكم معنا يعطي الاسم ايضا فصار زيد غنيا يجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيدا منتقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي زمان ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من المعاني

قوله بتيها قفر البتيها المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه الضلالة والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا في تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعنى يفيد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوتها الى آخره وانما ذكره مع كونها غير حاجة بما هو بمعنى صار ومقابلا له لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير ضمير شأن هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة والاولى بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها تامة او ناقصة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة يجامع عدم ظهور عمل في جملة بعدها

في موقع الايجاد بمعنى ثبت

بمعنى ثبت وفي موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى قوله كذا بل يحتمل [الكون] في الجميع ناقصة تامة في مقام الايجاد ايضا بمعنى قوله موجودا وتكون زائدة هذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها قوله فيا لك من نعمى تحولن ابوسا استفادة من اجل تحول النعمى بالنظم وهو النعمة وضمير تحولن اليه اما لانه لارادة التعدد بالتعدد او يجعل ابوسا ولشدائد فجمع وان كان واحدا التعدد الخبر قوله يسمى فاعلا وقد فات القائل هذا التنبيه في محل قوله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى انه ليس ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة الاختصاص الاطلاق وبعض الافعال ويمكن ان نقول لنبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل مع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من سمى الاسم فيه فاعلا سمى باسم المفعول بل الاسم سمي فاعلا واسما كما انه سمي الخبر مفعولا وخبرا قوله واعتبار الصلاحية قوله واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا بجعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عن ظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى بما لا مقتضى له قوله وتقديرا كقوله وللتعميم بين قال وليلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل الزمان كثير جعل جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر ولكن مندوحة عنه لانه في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لا بتظرف على انه لا بد لهذا الكلام عن الاسم على ما ينصب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها كان الاهم ذلك والاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وحينئذ لا يشكل عليه ما اورده الشارح الشارح قوله فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه ويمكن ان يختار هذا الشق ويختار يراد بتجويز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا نحو لا

عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر
على نفس الفعل ثم هذا يتجه على قوله ثم يجوز قوله وهي اي الافعال الناقصة الانسب
بسياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار لانه صرفها الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي كان يرجح
واخواته كذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين
وتأخير المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين مضارعين متنازعين منازعة
دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا انه جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف
فانه لمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانب الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر
ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما
اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف رحمه الله تعالى اختلاف النحاة في ليس
فجعل المصنف رحمه الله من قبيل اختلاف اللغات ودفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان
فانه للخطأ في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف رحمه الله تعالى في ليس
بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف
للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع
خبر للعائد الى فعل المقاربة اي هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى
فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاقا
لا نقول عسى للاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا
وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
او الاشفاق قوله والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف انما قال في الاغلب
لان امثال امثال اضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية الانشاء
قوله بتقدير مضاف اما في جانب الاسم بزيف ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما

صائما ويترجح تأويل الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء قوله فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء قوله فالمضارع
الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما
قوله والذي ارى ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما قوله وههنا احتمال آخر وهو
قولك وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود
الى زيد ولا يمتنع تقديم الخبر لالتباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام لان كون عسى
طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسما فلا يلتبس بالفاعل
بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان الزيدان
ويرده ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتأمل
قوله واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان
على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان الاستعمال الاول
فلا شيء على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في بعد زيد
فالاولى ان يقول المصنف رحمه الله تعالى تقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان في عسى ان يخرج
قوله لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا واضح على
على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى
ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله مجرد عن
قوله فتجرد عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال لا يظهر ذلك
في قوله تعالى وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله ان يصح مصح
مصح بمعنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي كما في الافعال قوله فغيره رسيس الهوى
اي غير لم يكد وجعله لم اجد قوله وصاعقة على وزن فاعلة من الاسماء العربية وفي كثير
من النسخ عنعة بزيادة نون بعد العين ولم نجدها من الاسماء العربية قوله وفي المستقبل

الا ولي في المضارع وكانه لخفاء الحال اقتصر على الماضي فالاستقبال قوله وقد عرفت ان التمسك بالقواعد
لا يخفى على احد ——— لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه
انما ينفي به القرب في الماضي اذا استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال لما كان زيد يفعل
الا اذا كان فعل بعد ان كان بعيدا عن الفعل ويؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان
الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف
سو في الدعوى الثانية ما قيل ان يكون للاثبات لانا نقول جعل اذا كان مستقبلا وكانه
لانه نقول جعل اذا كان مستقبلا وكان من خطاء ذي الرمة رأى انه ماض وكانه غيره ذو الرمة
اما بغفلة عن تغيير اذا او سد الباب اعتراض القاصرين قوله وهذا مسلم لا ينسب مدعاه
قوله وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى
وفيه ان ما سبق يدل على ان جعل قوله وقيل ويكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
وجعل التمسك به نشر امر تنبا وقد قوله في التمسك الاولي فلا فائدة لهذا الكلام الا الا طالة
وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن الفطن فتفطن
قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال لا في المعنى ويتجه عليه انه يتوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان
وكذا الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمع بالنظر الى كثرة افراده
يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق
فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك
ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع
لانشاء التعجب سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان وثنيه بالنظر الى نوعي صيغته
او للتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين قوله في ضمن التعجب والجمع
ايضا كما هو مفهوم من صريح المفرد قوله ولا شك عشره الشلل اليبس في اليد او ذهابها
يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي

الرمي فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء ويمكن ان يجاب بان المراد انه وضع لانشاء
ويمكن ان يجاب بان المراد انه وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وقاتله الله تعالى
من شاعر ولا شك عشره ليس كذلك قوله وذا اي لفعل التعجب اولا وضع له الوجه هو الاول
لان تعريف الشيء ليأتي الحكم عليه للحكم على التعريف قوله ما اشتهى الطعام في القاموس
شهيه كرضيه احبه ورغب فيه قوله ما امقت الكذب في القاموس مقته كنصره ابغضه
قوله وانما قيدنا التقديم والتأخير الاطلاق خير من التقييد لانه متكلف بمعرفة حال الصيغتين
من غير حاجة الى تذكير التقديمات الجائزة في غيرهما والممتنعة واما ما ذكره من الباعث
فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر
قوله واجيب الى آخره لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين ليس بالمسكر والماء البارد
لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا يؤخر عما بعدها
لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن
قوله من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فالمعنى
شيء نفي احسن زيدا لا مرجلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ما احسن زيدا
من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه
ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب
لمقام التعجب جدا قوله قال الشارح الرضي هو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف رحمه الله تعالى
لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب
لا يجامع هذا التوجيه قوله وبه اي بحرفه وانما عبر عنه به لان الباء الزيادة كالعدم فهي
في ذكره كانه لم يذكر اولانه للزوم كالجزء من الفاعل ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه
ومعنى ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء سببية اي صر
اي صر باحسن حسنا بزيد قوله وبهذا التقدير الا بالنقب التنزيل العلم المخصوص كما هو للمبالغة

في اطلاق النحويين والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال الوضع لانشاء مدح وذم كما هو
في نظائره ولا داعي الى ارادة المشهور بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مميزا بنكرة منصوبة
وصف المنصوبة بمجرد التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يقال
الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قاتله الله تعالى من شاعر ولكنه ان تريد به المنصوبة
لا محالة فاحترز به عما يحصل التقابل بين النكرة وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم
وانما اتى بالتفصيل رد المذهب ابي علي وسيبويه قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني
ليلائم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ بعده ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة
عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه
راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده فالعائد
في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا
بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو
المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم التفسير على الابهام قوله اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفا
يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل
كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل قوله حقيقة او تأويلا ولا يختص التعميم
المطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة وفي غيره ايضا فالانسب تأخيره تأمل
قوله من حب الشيء محبوبا او حب اذا صار محبوبا يريد ان في حب لغتان حب بفتح الحا على
القياس وحب بضم الحا بنقل الضمة الى الحا ثم الادغام اذا اصله حبب على وزن حسن
في الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب
قوله والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى جعل الفعل لان العامل هو حب لانه
فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر ان العامل في التمييز
عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا

رجلا فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعى ان ذا هو
ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي بردها بالظم مصدر بحث بمعنى
ومعناه الاتساع كذا في القاموس قوله في عدتها انه حروف الجر تساهل ولذا لم يجمع واو القسم بها
قوله في عدتها من حروف الجر تساهل ولذا لم يجمع واو القسم بها كما جمع بين مع الباء ازقا بين المعدود مساهلة والمعدود جنسه
والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجعلها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده ولذا
لم يذكر الفاء وبل مع ان رب تضمر بعدهما ايضا ولا يضمر بعد هذه الاحرف الثلاثة في الشعر
ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية
التي لها غرض ولا يصح على هذا التقدير انه اقل الزهاء الى آخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية
اي للابتداء نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية واما تفسير الغاية
بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية
او التنزيلية قوله وعلامة صحة وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من
اي شيء مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد قوله
صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ابراز مقتضيات الموصول لفظا او هو رد على الكافية
فالمراد بكونه غير موجب كونه في الحال او في الاصل في هذا المعنى مقابلة لمن اي في الجملة
لان من اما للابتداء من المكان او للابتداء من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرها
فلا يقال الحناه كما يقال اليد ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى
الساق قوله والمصاحبة قد تفنن في التعبير عن المصاحبة
تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث
لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب منه السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الا
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم

بحرف الجر في الكل اي في التلاوتي الجر وغيره فمخصوص بالباء وفي غير الجر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
هذا يدل على ان ما ذكره من غير السعد التقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة
او الالصاق لا يتوقف على اسماع ولا تقييد به وقيل التعدية مقصورة على السماع
قوله والدوام للاختصاص من ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي من غيره وجرى عليه المحول
وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر الخ لا يصح في زيد اخ لعمرو
انه لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الاضافي
في مورد استعمالها فلا داعي لصرف الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه قوله مختصة بنكرة
قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة ولا فرق بين رب وسائر حروف الجر حتى
حتى تمنع عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه
لا يتحقق التقليل لانه انما يجري في ما فيه مظنة الكثرة وذلك ان تقول انه يجري ورب في معنى التمييز عنها
لانه للتقليل في المعرفة لانها اما للتكثير فتنافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل
لانه انما يجري في ما فيه مظنة الكثرة وذلك ان تقول انه يجري ورب في معنى التمييز عنها
لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه
وان خلا عنه بيانهم قوله ثم تستعمل في معنى التكثير وبقي اشتراط وصف مدخولها
وانتفى عنه موجبه التقليل قوله وبما ضربه بسيف صقيل اي مجلو قوله وواو رب في حكمها
قوله وواوها اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقول واوها لا يختص
ولا يختص مشاركتهما بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف رحمه الله تعالى
لم يقل فواوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير الضمير
وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير
ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء

جزء من الارض مستحجر عامر او غامر والانيس المؤانس وكلما يونس به واليعفور ظبي
بلون التراب او عام ويظم الياء والخشف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها
شقرة كل ذلك من القاموس معطوفا عليه لان ذلك تعسف
لان ذلك تعسف وجب ارتكابه للتأويل يسهل ذلك ويخرج عن كونه تعسفا
قوله مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله تعالى لكان
اوضح قوله انما يكون عند عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون يكون
وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال
وليس احدهما متعلقا بيكون والآخر خبر الفساد المعنى فافهم وقوله وذلك لكثرة استعمالها
وقوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل
في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظاهر الظهور ان للباء معان كثيرة شائعة
غير القسم بخلاف الواو قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء لا يوجد مع الاختصاص
لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكفى قوله ويتلقى اي يجاب ويقال تلقيت كذا اي القي اليك
فجعل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام الى آخره فجعل القسم
ملقى اليه جوابه تجوزا فصار ماله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقي القسم الى المخاطب
في جوابه او ان او حرف النفي قوله اي توسط القسم بين اجزاء الجملة الى آخره تنازع اعترض
وتقدم فيما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح
قوله اذا التقدير بالنصب قوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها
وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي فمن ما لا زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل
لا يستلزم نفي المثل لانه نفي الشيء ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء
اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه الكاف

بل الزائد هو المثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة
بخلاف الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويتجه ايضا ان الحكم بزيادة المثل
ويتجه الاولى بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف
على الضمير في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة
اخرى ونيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له وتضمن فعله المتعدى به معنى من المعاني
يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا يقولان ان على بمعنى من في قوله تعالى
بل تضمن قوله معنى تحكموا وتسلطوا يضحكن عن كالبرد المنهم البرد تحت الغمام
والادنام الزوبان شبه ثغرهن الذي يعلوها الريق بحبات الغمام الذائبات
الحروف المشبهة بالفعل كان الاولى الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع
والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حرف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف للحروف
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال
الماضية لان الظاهر انها للانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير
عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء او التشابه
استعمال الماضي في الانشاء كصيغ العقود قوله اي بعكس باقيها على حذف المضاف كانه
ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع والا فيمكن وضمير عكسها
الى ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر الكلام الذي تقع
فانه ايضا كذلك وان اريد بها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه
اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر الكلام اذ لا ينكر صحة زيد قائم ابوه
قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما
بل جملة مفردا في ليست في صدر الكلام وقعت فيه قوله ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى عن
عمل العمل في ليتما وقس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كما في ضمير

الشان اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كلها في حالة اعمال ليتما
وغيره بالاتفاق فلو قال فيبقى على الافصح والاصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض اشعارهم
يشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه يختص بليت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة
قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى انه لم يبين لان وان معنى
فالاولى اخذ تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام
يصح السكوت عليه قوله فكسرت اي نبه على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على ان مفعوله
المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل اي في ابتداء الكلام
يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم واوله وعليه حمله الشارح
الرضي وحينئذ يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول
بل هما يجب كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا كسر بعد القول
ويحتمل ابتداء الكلام المتكلم المقابل بوسط كلامه وحينئذ تقابل كونه بعد القول والموصول
لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان منها كونها
في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
فانه في حكم العلم والظن قوله حالا لكونها مع جملتها فاعلة نبه على ان في كلامه مسامحة
لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا اليه بل هي جملة مع جملتها
جملة هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف رحمه الله تعالى كونها احد هذه الاشياء
في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم اعندي ثبوت قيامك فالمبتداء
في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله
يندرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف رحمه الله تعالى ومندرج حينئذ
في المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول ومفعول باب علمت
اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعول

والقياس ان يستثني من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة الى ذكر المضاف ذكر المضاف
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف رحمه الله تعالى
كما عرفته تعريف للمضاف اليه فلم يغنه ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به كلام كلام الرضي
رحمه الله تعالى قوله وقالوا لولا انك خص ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد
والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء
وقد يعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله وقالوا لولا انك جواب سؤال مقدر وهو
ان يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال
لانه عرف سابقا ان خبر المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية
لما ساعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه سؤال يدفعه قوله نحو لو انك قائم صوابه
لو انك قمت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير الى آخره
ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج
الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه ونظائره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف
قوله لانها اما مبتداء او خبر مبتدأ اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوائد الشارح
رحمه الله تعالى وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه
لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة
فكيف يجوز حذفه محذوف الخبر وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير وبالجملة قوله وكراي
قوله واكراي ثابت لا يوجب هم تقديم الخبر موخرا وهو لا يجوز لان المقام مقام
مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس موضع المفرد لان الخبر قد يكون جملة جملة
ولذا لم يعده المصنف رحمه الله تعالى من مواقع المفرد كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر الجزء الاول الاصح ان يكون
لكن اطلق وخبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة اشباهه قوله
الى آخره انفع اشباهه واجدها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفائه احدها محا

وحال بالفتح وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم
عند الرضي رحمه الله تعالى لان في جرم معنى وجب فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى احق
ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فمعنى لا جرم
معنى لا جرم انه لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه للتاكيد الذي فيه يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك
فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية
وحكي الكوفيون فيه التغيرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم
وتبديل همزة ان بالعين فما يختص بتمحضه لا عن ذا ان زيدا قائم فاحفظه وتمامه
ومن جملة ما يتوهم انه من اشباهه قمت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لانه مازائدة
غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة لئلا يشتبه لكانه قوله جاز العطف على اسم ان الظاهر
فجاز له ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة
جعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ونهج المصنف رحمه الله تعالى
الاول وتبعه الرضي واوضحه حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين
ورد بان مفعولي علمت في تاويل مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليها
كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا دون ان المفتوحة
قوله دون ان المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما
واما باقي التوابع مما سوى البدل كالمعطوف عند الجرجاني والزجاج والفراء وسكت غيرهم
عنها والكل ع عن البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في
في جواز الى آخره قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين
فقال ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبر الاسمين
متغايرين الاعراب تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير ظاهري الاعراب
فانه ليس بتلك المثابة من الاستنكار وليس بناء على عدم الجواز في ان زيدا وعمرو قائمان عنده

على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده
قبل دخولها وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو
ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف رحمه الله تعالى توهم خلاف المقصود حيث نقل الخلاف لهما عن المبرد
حيث قال الخلاف للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لا يشعر بانهما لا يخالفان في اسم
في انتفاء اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبني هو الضمير فالواضح ترك في ليصر
لينصرف الخلاف في المثال الكلام ههنا الى الحكم قوله ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك خلاف
لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده وليس الى ما بعده الى م
قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء ك
قوله اذا فصل بينه واي بين الاسم الى آخره وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان
كالمثال المذكور او متعلق ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي
المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط وعلى واو المصاحبة
المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته وقد يدخل اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وقيل
ويدخل على ان اذا قلبت همزته ها لهنك قائم كذا في الرضي صح واختاروا تقديم ان دون اللام الى آخره
اي يجعلوا العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل ولان العامل يستحق التقديم على معموله صرح به الرضي
بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا دخل عملها والغاء ان صح لفوات بعض مشابهتها الفعل
ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ان يكون في فوات بعض وجوه مشابهتها الفعل ولهذا لم يذكره صريحا
اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يذكر بقوله ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء
والكوفيون يوجبون الالغاء صح لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب لفظي هذا لا يخفى عن جواز اعتبار طرد الباب
كما هو ظاهر العبارة فليس معنا تطرد الباب قوله اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر غير مرتبة قوله خلافا للكوفيين
في التعميم فعلى ما اعترض به الرضي على المصنف رحمه الله تعالى حيث قال وافق قول المصنف ويجب دخولها على فعل من افعال المبتدأ والخبر
ليس بجيد والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل من افعال المبتدأ وجب كونه من نواسخ المبتدأ فتأمل لا نقول قوله لا غير

لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عند عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا
نقول المراد لا غير من الافعال فلا يكون اذ جواز دخولها على الاسم مفهوم بسببه من عدم بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ
لئلا يتوهم اختصاص دخول مثل ان كان زيدا لقائم دون كان زيد قائما لزيد بالله ربك ان قتلت لمسلما
وبقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر الجزء الاخير من افعال النواسخ لا اللام الابتداء
لا يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين
المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثالين شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا
واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم يجيء بمعنى الا ولا لجاء في القوم لزيدا وتعقب الرضي
بان يكون اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كالاختصاص لما بالا استثناء بعد النفي او معنى النفي ويمكن
ان نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها قوله ويخفف المفتوحة كالمكسورة
ثبت تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل وان كلا لما ليوفينهم
لام جواب القسم واللام في لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله
قوله ويكره مشترق اللون كان ثدييه حقتا الثدي بمعنى الضرع والثدي بالكسر خاص بالمرأة او عام ويؤنث والحقة بالظم
دعا من خشب والجمع كل ذلك في القاموس والظاهر حقتان وبرای انه مثل خصيتا ولا يصح ان يكون تثنية حق
جمعها اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يقتضي تثنية بتأويل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة
في تشبيه الثدي اذ ليس حسن الثدي في كونها عظيمة في غاية العظم قوله فنقلت كسر الهمزة الى الكاف
قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد التحقيق لان الناس
او بعضهم خلق مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم
كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لان ان المخففة المكسورة اذا الغيت عن العمل فلا يلزم ترجيح شيء عليها
بان عملها حتى يرفع بتقدير اعمالها في ضمير شأن مقدر كما ان المفتوحة المخففة قلت ان قد يعمل وقيل لا بمعنى
وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهو المراد بالاستعمال الافصح وهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة

في ارتها لا يعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما ان كان في ان المخففة ثم
الموافق بعبارة المتن هنا حيث قال ههنا ويخفف فيعمل في ضمير شان مقدر ههنا ويخفف فيلغى على الافصح
والعبارة في بحث ضمير الشان حيث قال والمخففة منصوبا ضعيف الاسم ان اذا خففت قوله في معنى الاستدراك
قوله في معنى الاستدراك الى آخره فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم فيحمل السين
للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك
بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلام ما ليس بواقع بايراد الكلام دافع للتوهم قوله واللفظي قد يكون نحو جاءني
هذا المثال مما اخترعه الرضي واحكم القرآن العظيم حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن
فما قاله في القاموس لصحة حيث قال ولكن يخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا نقله ابدا
وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الامثلة
المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسب اذ اللائق قوله فالجزء منصوبا على النعت
لا وجه على هذا التخصيص بحال الاجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فيه
فعند الفراء منصوبا بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه
ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال
وجوبا عند المحققين قوله وشذ الخبر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير
في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وانشد الصورة دعوة رواه الرضي رفعه قوله لعل ابي المغوار منك قريب
بكسرها كثير الغارات قوله ابي المغوار اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث
ومنه ما وقع ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه علي ابن ابي طالب قوله والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم
وحكم لشذوذه الجزم لوجود الجر لبعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال لا يجر لعل الا شكال فيه
مع انه لا سند الا هذا البيت الواقع عن عقيل قوله العطف في اللغة الامالة ولما كان هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه الى آخره او تميل العامل الى المعطوف قوله كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد ما
هو المثبت في الكتاب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انه بعض آخر فلم نعثر عليه قوله فالاربعة الاول للجمع اعم

للجمع اعم من ان يكون مطلقا قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا الى آخره ولا اجتماعهما
في كونهما مقصودين بالنسبة لا ستوا الجمع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسان
قوله فنحو قولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله فقولك مبتدأ والخبر
لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد فهو بمنزلة عطف البيان للخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي
غير تام فانه قال فقولك جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر قوله بلا مهلة الى آخره
ففعل الشارح وظن ما قبل قوله بلا مهلة الى آخره تاما واقتصر عليه قوله والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب
بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشهد
على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد
وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف رحمه الله تعالى بقوله بغير مهلة
ونبه على انه فامنه قيد لا بتمنه لا تقول يلزم من مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة ولانا نقول فليكن مقابلته
قوله مفروغة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه
متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى ابتدائه وبثم نظرا الى انتهائه
وتراخيه عنه قوله والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه
ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجال الرهط ... والعلامة جمع رجل ... ظهر بركبه
كذا في القاموس قوله وهكذا في بعض الشروح ذكره الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في العاطفة
من الملاقي له وكانه لم يذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشروح قوله ومن هنا ظهر الى آخره
ردا على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيل الجزء حكما بقوله نمت البارحة
فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء
حقيقة او حكما ولا استغنائه عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزءا
نحو ضربت القوم حتى زيدا وكجزئه بالاختلاط نحو ضربني السادة حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخولها
عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل

لكثرة خلط بالليل في النوم كما اجاب الهندي فلو منا فما بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرف ثم ما ذكره وجها
لعدم دخول حتى الملاح في تكلف مستغني عنه لانه اذا كان دخول حتى عاطفا على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد
بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء
خارجا عن الكل لا يصلح ان يدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف
قوله لاحد الامرين اكتفى المصنف رحمه الله تعالى في هذا المقام باقل ما لا بد منه والا مورد له عن نظر
في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان قوله او غير معين عند المتكلم هنالك
في او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات او للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اريد به المعنى المشترك
الا ان يقال انه اريد به المعنى المشترك بين التفصيل والابهام لا يجري في ام فبهذا اندفع ان ما
وبهذا اندفع انه لا تطع منهم آثما او كفورا لكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المشترك بين الثلثة وهذا
غير جار في ام فاما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه وان كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم
لزم منه دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لانه لهمزة الاستفهام
اي غير مستعملة بدونها لزوما في اللغة يعني لم يفارقه فاللازم بمعنى المفارق غير المفارق ويستعمل
ويستعمل كثيرا في كتب اللغة بهذا المعنى وكون اللازم جائزة المفارقة انما هو في اللوازم الميزانية
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء
في علم المتكلم وبهذا يتوهم ان الاقرب ان يراد به الاستواء في الاعراب او البناء او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض
بمثل اقام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم
فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك وقد يستعمل للتسوية
ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابها بالتعيين الى آخره واختلف في تحقيق تركيب التسوية
فعند النحاة الكوفيين ان سواء خبر مبتدأ هو مضمون أأنذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء قوله وبعضهم جعل سواء مبتدأ
لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستوي في صورة الفعل والاسم الصريح الذي يجعل مبتدأ انه اسم هو
في صورة الفعل وبهذا ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير الاستفهام

انذارك وعدم انذارك

او انذرتهم ام لم تنذرهم

الاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء والتثنية
والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر وقولك اقمت وقعدت في معنى الشرط اي ان اقمت او قعدت فالامران سيان
واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعمال حرف الشك اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك يكون الماضي
فيه بمعنى المستقبل كما ان ام كذلك بعد ان وانه لا يستحسن وبستر لكن الجملة الاسمية بعد الجملة الهمزة
ويلزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال الدال على اعتبار معنى الشرط فتقييد بالمضارع تقوية للقرينة
لانه ما كان حسنا فصيحا لا يعد تضعيفا الاولى كالكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا اما في عدم عده ضعيفا
بالاضافة الى الافصح فنظر قوله وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المصنف رحمه الله تعالى بانه لا يتحد الجواب بالاضافة
في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح السائل فالجواب
ما يطلبه وبغيرهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وحينئذ وحينئذ
فالحق ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص بنعم ولا بالنفي الا ان يقال الا شامله لنفي كليهما فتامل
قوله وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب
اذا كان ما بعدها مقطوعا نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا وكان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام
نحو قوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لا بل امر شاة انه عن عطف الانشاء على الاخبار
وهو مما اجمعوا على عدم صحته فاجاب الهندي بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف
بل يكون حرف استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة ولجانانيا بان التقدير بل ليس كذلك
اي غير شاء ام شاة وقال بعض عبيد انه يؤول المنقطعة حينئذ الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
سواء كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اي شاة وعلى اي تقدير بينه
وبين ام المتصلة بون بعيد ولكن نقول يكون عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة وجملة عطف قصة
على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل هي شاة بقولنا بل اشك واتردد فيكون اضرابا
عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية
لعطفها على اما الاولى وهذا انه يخبر عن الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطف كلتاهما والواو عطف احديهما

على الاخرى

بجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتوجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى في تصحيح
بحرف الجمع المفيد مشاركة ويتوجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم الترتيب
والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فرارا دون لكن للزومها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بل المعطوف نفيا على خلاف لكن
العاطفة على النفي فان الحكم الثابت لما قبله لما لا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا ينفي عنه
بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حرف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات
وضعت لغرض التنبيه فالاولى ان تجعل من قبيل حروف الزيادة قوله يصدر بها الجمل كلها الى آخره
ولا يكون الا في صدر الكلام سوى ها التصدير باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة
واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل
انتم هؤلاء وقد الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق في غير القسم
نحو ها الله ذا تعلمن ها كمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق الكلام الذي يتلوه
تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه لد
تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا لخارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وحينئذ
يناسب ان يجعل بعدها مكسورة فتأمل قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد وكذا اواي وفي الصحاح يا من حروف النداء ينادى به القريب ولم يلتفت لكلام النحو اعلم
ان يا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها
ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات
المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة بفتح النون
وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك قال الفاضل الهندي وشاذ في حديث الخثعمية
من قولها نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله تعالى احق فانه ايجاب للقبول لا لتصديق النفي قوله اي اثبات بعد الاستفهام

الاستفهام يعني بحرف انه لا يجاب بشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على متأمل قوله ويلزمها القسم
استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والاولى كان عليه يقول ويلزمه القسم ويقول اي والله اي انه يجوز في حرف القسم ونصب الله
الا اذا كان قبله كلمة ها التنبيه اي ها الله لان ذا لا يجروها غير لنيابة ها مناب الجار وفي يا اي ثلثة اوجه حذفها فيها
للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدغم والمدغم فيه في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما نعرفها
وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله قال هو فعله ابن شريك قوله في القاموس الجوي هو باطن والحزن والحرقة
وشدة الوجد في الصدر وكلاهما في القاموس قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب كون الباء
كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذا لم يكتف به الرضي وقال معنى انها لم تفد المعنى المعاني التي وضعها الواضع
لها فكانها لم تفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاء النائب لتأكيد اسما كان او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ح
ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال قوله وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد اي الا قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون ترادف لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييدات المكسورة بقلة زيادتها مع لما ح
وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لان زيادتها بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييدها بما
مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم الا يعذبهم الله
فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي واوضح منه موضع لزيادة ان لم يذكروه كما في لفظ الا ان ناظر السلم
دين في الجوالق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثله والعدوية طاو ولى الشجر ليتناول منه
والناظر الشديد الحضرة والوارق الشي الخطر وكل ذلك من القاموس قوله وقد يقبل القسم وان كثرت قبل القسم الذي
جوابه نفي لا للا نذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بيت لا حور سرى وما شعر الحور الهلك على وزن
هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلك جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع واتى بعجاب
فقال الحور جمع حائر وقال الجوهري الهلك الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجماعة في شرح الابيات آخره
يا افكه يعني اذا الصبح حسر الجأ والجرد متعلق بشر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بلد الهلاك وما علم انه ساء
فيها يعني اذا اضاء الصبح وظهر الكاشف عن الشيء علم ذلك لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافكه الانصراف والانقلاب

اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها
من حروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كفها ما اخذ عن العمل وتصحيح دخولها على الفعل في الكافة عن
وكيف وحيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا
كالتاكيد في الباء وفي الاحتمال في الا الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظيا
لكنها ما نعاة زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن للزائد معنى صحيح فلا ء عدوان برنا والصحيح مستفر
الا لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقفه عليه وما الكافة ليست كذلك اذ في انما
اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل انما يفيد لان اسم يحكم
يحكم على بن زيد قائم وفي حيثما تضرب بجزم يضرب لا يفهم معنى الكلام ابدون ما هو سببية الاول للثاني
الا لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المباني التي لو حذفت لاختل
في تفسير كلامهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير لغيره ما في معنى القول قول لاي بنوم متقرر في معنى القول
اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري مستعار له ارادة الظرف ثم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
هو الشايع حتى قال السندي انه على القلب لكن جعل القلب قسيما للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية
او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول
فقوله مختصة بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لان انه لتفسير نفس لفظ في معنى القول الا انه صرح الشيخ
الرضي ما في معنى القول الغير الصريح حتى جعل القول المقدر من قوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة
فنقول ان اعبدوا الله تفسير للمضمر في اشار اليه قوله وهي لا تفسير في الاكثر الا مفعولا مقدرا الى آخره
لا من قوله في الاكثر لانه قد لا يفسر مفعول المقول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديره امرتهم
اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول القول الصريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل
المأول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام
بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة
لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الف في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا

الآية على مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو فصلى زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب
بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف نحو فصلى يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب
بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها الى آخره جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه
وجعل الاضافة التصرف الى الضمير لا دني ملابسة لانه غيب التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة
اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواضع لا تدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف في الكلام بنقله
من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات
ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى للانسان حين من
نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم تثوب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد الايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد قائم
قوله باد خال الهمزة على ثم والواو كذلك هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا تدخل عليها العاطف بل هي تدخل على
عليها وتدخل على هل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت وان ترشد غزية ارشد
ويقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاكرمني وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي والهمزة لا يجيء
بعدها وتجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا
واعلم ان المشهور ان لولا لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الاتم معنا ذهب المحقق التفتازاني الى انه لو موضوع
لذلك وكانه خالف ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا
فيه لان التعليق لا يناسب الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله فيلزم لاجل انتفاء ما علق به ايضا
هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوع على قوله ولكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء
قوله ولكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيه بحث سوى هذا الاستبهام التوهم المصنف ان لولا
قوله ومن هذا الاحتمال التوهم المصنف رحمه الله تعالى ان لولا لانتفاء الاول لانتفاء الثاني فقد صرح المصنف رحمه الله
سبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفائه
ووافقه الرضي في الدعوى ونبه الدليل بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفائه

فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق انا ان يبين وجه انه بعد الوار

لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا

الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا الفعل لا لان لو على ماضويته وبان المراد موضع على تقدير ثبوت لو

فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ويكون لو انك منطلق بتقدير امر منطلق

به اول ما جاء في كلامهم انشائية من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض يدخل عليه لام مفتوحة

ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال الشرط بذيوله فانه يكثر حذف اللام حينئذ فلا يكون

جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله اذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في الى آخره

دفع لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام

مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالنقل الى الزمان تكلف سيما

اذا كان مع ما يوجب التسامح والهندي صحح بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام ونحن

نقول اول الكلام مكان تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر

فينصب بتقدير في بلا تضمين قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا

قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا انه مبتدا لم يدخل عليه ناسخ الشرط بقوله على الشرط او دخلوا فيما قال بتقديم غير الشرط

لان الاحتراز عن تقدمه بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل

بقوله اول الكلام لا محالة بقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اي لزم القسم الى آخره

جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم للمقسم

ان يقول وكان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم

الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجزم الجزاء

فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال الارادة صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم

قوله وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما

اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم حينئذ مجموع الشرط والجزاء ولا فيكون باعتبار التقديم والجواب كليهما نشرا على ترتيب اللف

اللف لان تقديم الى الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تاتني آتيك تقديم الغير

كما انه مقدم على الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط

فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيب نظرا لان تقديم الغير

كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر

على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثال انا والله

الى آخره وان آتيتني والله الى آخره وهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول

على ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه

فكلامه مما يتعجب عنه الناظر او يكل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء

وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير يعتبر

الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان آتيتني والله يحتمل العطف

على قوله انا والله الى آخره فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون في حيز ان

ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من تقديم الشرط والغير معا

قوله وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي الى آخره نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي قوله الخلاف بين اعتبار

اي اعتبار اللف والنشر قوله او مقدرة كملفوظ في صدر الكلام مقدرة كملفوظ مطلقا المقدر في الصدد

كملفوظ فيه والمقدر في وسط كالمقدر كملفوظ فلا وجه بتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام

قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال الرضي في بحث انه يختص بتنبيه الى ركنه بالجزم الكثر ان ضربتني فاكرمك

قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة وههنا فيه قول من استغنى عن

زيد قول من استغنى استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان نظر بل اللازم اما الفاء او اذا

الا ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط

الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء على اداة الشرطية والجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط

للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يتقدم الجزاء على الشرط فيعتقد مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري

يكمل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم مضي الشرط حينئذ كذا في التسهيل قوله واما للتفصيل واما للعطف
قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال لا انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به
او بمفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما ههنا فما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب
من قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما من عدم تقدير التقدير كما ينبغي قوله والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
قوله والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم جواب الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط
مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه ولذا شواهد كثيرة في القرآن العظيم لعدم لزومها
بل جعل حين الاتيان بالفاظ فيهن جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي
وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة قوله مما في حيزها اي حيز الفاء
بهذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصلح التعويض بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء اذ
فان ما في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الآخر وفي قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق محل
انه لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما فانا منطلق يوم الجمعة
قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الاندلسي هذا مذهب المبرد واختاره المصنف رحمه الله تعالى قوله على مطلقا
جعل مطلقا صفة مفعولا وقدر على بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا اوضح وابعد عن التكلف
قوله واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يكن زيداه رد بهذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول
مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح وهو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق
بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذه الايراد رد التقدير تقدير الذكر
ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق اعلم ان مهما يكن بمعنى مهما
بمعنى ما لا ينفصل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما لا بد منه
فحينئذ لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير بمهما يذكر يوم الجمعة

يوم الجمعة ومهما يذكر زيدا الى على جعل مهما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وحينئذ لا بد
من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير مهما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر
وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال لهو افتراء على لغة العرب لكن اثبت ابن مالك
ووافقه الرضي ونحوهما وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة
تبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول قوله وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الى آخره
عدم جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله نقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا الى آخره هذا ردع للمخبر ونفي لخبره
وقد يكون بيانا لكون خبر اتى به المتكلم منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا قوله وتجي كلا بمعنى حقا
وحينئذ يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم
فلم لو تقييده لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الاندلسي احتراز عن المتحركة لانها لا تلحق الا المسند اليه
بل التانيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعلقا التانيث المتحركة من الحروف ولا علامة التانيث
والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عدها علامة التثنية والجمعين
في الفعل فلانها اسماء واشتباها علامة حروفا لغة ضعيفة تبعا لباب حكم تاء التانيث فاذ قوله الثانية المسند اليه
او تنزيلي كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه الى آخره او المعنى فان كان تانيث المسند اليه
ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او فهو مخير اي الحاق تاء التانيث
مخير فيه على الخلف لا يصار الا ولي جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت الى آخره
ذلك لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المثبت قوله يلحق الوجوب فالظاهر يستثنى منه
الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان الى آخره يعني الضعف حين الاسناد الى الظاهر
لا مطلقا كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير لصار مقيدا لكن كثير
لكن لكثيرا انما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي ادخله نونا فيه
اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه ادخال النون الذي يسمى تنوينا فانه في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فتسمى ما به ينون الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل

يمكن ان يكون جوازه بلا خلاف وعدم الجواز بتقدير زيد والا فقد سمعت جوازه عندهم مرجوحا بتقدير العائد صح

قوله نون ساكنة اي بذاتها ان اريد بها الساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في آخر المعرب
نحو محسن وصابر كذلك وان اريد معنى آخر فليبين حتى نتكلم عليه قوله فلا يضرها الحركة العارضة
الظاهر فلا يضره ليرجع الضمير الى تعريف التنوين وكانه اراد انه بتلك الضمير عبارة التعريف
قوله شاملة وهي شاملة نون من لا آخره هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح والظاهر ان الرانون هي كلمة
لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله يتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة حقيقة او حكما فلا يخلف فيه تنوين ثبة
قائمة وبصري واحد بل المراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الضاد ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما
بل آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم لان المتبادر منه متابعتها الآخر لا آخره فيه بحث بل المتبادر منه
لحوق تاء التانيث به من غير تخلل حرف فالوجه ان الالحاق الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط الحركة
قوله لا لتاكيد الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة لو قال بدله قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير الى آخره لاستغنى عنه
قوله ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلقا عرفت ما في الانتقاض قد دفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الآخر
دفعه بما ذكره يوجب اخراج تتبع حركة الآخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال على انه مدخول غير معين قال
قال الرضي قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف
فعند الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فيقتضي كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل
والوقف قوله اي اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشي في زمان الحال والآن كان طلبا لما يعني امتثاله انما لم يفرغ
اذ ما لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اي اسكت السكوت الآن مسامحة معناه
اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله لزالت للعلميتين العلمية والتانيث قال الزمخشري تاء مسلمات ليست للتانيث متمحضة
ووجودها يمنع عن تقديرها ايضا فلا محالة مسلمات علما ينصرف قوله وذلك الترديد اسباب
قوله وذلك الترديد اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه
بما ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله ويعوض عن الالف عند التغني نون التنوين ولا وجه لتخصيص المدة
بالاشباع ثم ابدال بالتنوين بل الاظهار الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع
قوله كقول الشاعر رؤبة على ما في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق

والخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد مر يظلم اطراف المفازة
والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح والاشباه الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم
واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر ففي
قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل الفرض المقابلة وجعل التنوين دالا
على حذف المضاف اليه وذا لا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصنف رحمه الله تعالى وهو التمكن والتنكير والعوض
والمقابلة والترنم حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطأ بحذف التنوين
وفي ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد قاعدة
وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذا قولهم هذا فلان ابن فلان الى آخره في الرضي وكذا هو
دلي ابن بي وضل ابن ضل لانه يعتبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من
بهذه الصفة هذا كلامه في القاموس طامر ابن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل ابن ضل بكسرهما
وضمهما لا يعرف ابوه وهي ابن بي على وزن اي ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه اثر
قوله الا في حذف همزتها فانه لا يحذف حيثما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيلتبس
لان تاء التانيث مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكتفي بوجود بنت
فاستعمل ابنة لم يحول حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة
قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعضا من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون
ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الآخر اولى بالحذف فالباقي بعد الحذف
هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه
من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الف الفاصل الاولى الاكتفاء
بالتفسير يختص اي نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر ثان لنون التاكيد فتعين الضمير
لها ومن جوزه رجوعه الى القسمين بتاويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وبناه في الاختصاص
بما ذكر كثرة في مثل اما تفعلن فالاولى ليجعله في سلك ما يختص به وذكر الرضي التخصيص

[illegible]

قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله آخرا باسما التخفيف والتشديد
قوله آخرا بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال الزيد ما يقومن الا قليلا في بحيرها النفي بما
نظرا لما دخلت النفي بلا المشابهة النهي حتى قيل بحيرها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني
بخلاف ما المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد
حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولنسبت اي نون التأكيد في مثل القسم المثبت
فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة
على نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى وَلَئِنْ مُتُّمْ اَوْ قُتِلْتُمْ لَاِلَى اللّٰهِ تُحْشَرُونَ فوجب تقديم المثبت بان لا
بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه اي الشرط المؤكد حرف بما سواها التأكيد لا زما كما
كما في حيثما واذا ما او جائزا كما في متيما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا ليدل على الواو المحذوفة
وفي نحو لا تخشون ليطرد واوفي ليدل على الواو المحذوفة وفي نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة
قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وحينئذ لا بد
من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وسيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان
في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة وهو الواحد المذكر كان واحدا الى آخره
صيغتا اصيغتا التكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء اي عن الحكم بفتح ما قبلها وكذا ان تقول انه مفتوح ما قبلها نحو نهاها
لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل الاصل بقوله ونقول في الستة
ويحتمل ان يكون بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انه تثبت الالف في تاكيدها
بالنون المشددة فحينئذ لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده الخ
او لانه تنزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعا عليها من المجوزين ذلك الحاقا من بكسر النون وعليه
حمل قوله تعالى وَلَا تَتَّبِعَانِّ بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين
على غير حده وان كان في مثل لا يضربانه بالحاق نون الوقاية واضربانهان بادغام نوم في نوم المفعول
لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشدد

في المشددة والف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر هكذا قال الشارحون
كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنثة
حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان الاول مدة والمدغم
من كلمة واحدة ويكون المشدد متصلا بالمدة او كالمتصل المتصل والمنفصل لا منفصلا والنون
المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باب دابة والف تحي فانه
يمنع من الاعلال لياء تحي ثان ذكره الرضي ان نسبتها الضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع
وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يستثنيه بالف التثنية لا بتخاصصها لا يتجه اصلا
ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعده والغرض
من التثنية بيان حال الآخر من النون بتشبيهه بما عرف حال الآخر مع المتصل الف التثنية كلا او غيرها
لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل
وليس هذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل سيأتي وجوه التعليل مع ضمير بارز
لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا من الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة يقع على ترتيب تصريفها
الى آخره يعني لمراعاة ترتيب تصريفها فانت مراعاة ترتيب الممثل فيها حط المرتبة ما يدخل الفعل الى آخره
ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحذف وايضا الكسر مما لا يدخل الفعل فانه على الاصل التزم الياء
قوله فبدل ما حذفه مترتب على الحذف في حال الوقف اذ لولا ذلك في الحذف للساكنين الا ان يحمل الرداء من الرتبة في الكتابة
قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بنا الكتابة في الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله
يوجبه لا يكتب الخفيفة التي لم ينفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس
اللهم نشكر نعمائك على ما قدرك الى آخره قوله واسئلك ان تجعل هذه الارقام البنانية بخير اسمائك
لخير افضل نبيك ذخرا لي موجبا بجزيل جزائك وصل وسلم عليه بدوام رضاك وسمائك ثم وقع الفراغ
قوله من هذه الحاشية على يد الفقير علي ابن احمد في غرة المحرم الحرام في يوم شنبه
في وقت العصر في يوم سبعة عشر من تسع وثمانين والف تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب



وقد جاوز السنة الآن
١١٥٣

١٧١
ورقة